الوضع في الحديث النبوي

تعريفه - خطورته - أسبابه
طرق الكشف عنه

أ.د. عمر سليمان عبد الله الأشقر



١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤م

الطبعة الأولى



العبدلي مقابل عمارة جوهرة القدس
ص.ب :٩٢٧٥١١: عمّان ١١١٩٠ الأردن
هاتف: ٥٦٩٣٩٤٠ ، فاكس : ٥٦٩٣٩٤١
بريد الكتروني: ALNAFAES@HOTMAIL.COM



تعريفه - خطورته - أسبابه

طرق الكشف عنه

أ.د. عمر سليمان عبدالله الأشقر




بسم الله الرحمن الرحيم

منزلة أهل الحديث

قال سفيان الثوري: الملائكة حراس السماء وأصحاب الحديث حراس الأرض.

وقال يزيد بن زريع: لكل دين فرسان وفرسان هذا الدين أصحاب الأسانيد.

وروينا عن ابن المبارك أنه قيل له: هذه الأحاديث الموضوعة؟ فقال تعيش لها الجهابذة.

وذكر الحافظ الذهبي في طبقات الحفاظ أن الرشيد أخذ زنديقاً ليقتله، فقال: أين أنت من ألف حديث وضعتها؟ فقال: أين أنت يا عدو الله من أبي إسحاق الفزاري وابن المبارك ينخلانها فيخرجانها حرفاً حرفاً.

وقال ابن قتيبة في كتابه « اختلاف الحديث» يمدح أهل الحديث: التمسوا الحق من وجهته، وتتبعوه من مظانه، وتقربوا إلى الله باتباعهم سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم وطلبهم لأخباره براً وبحراً وشرقاً وغرباً، ولم يزالوا في التنقير عنها والبحث لها حتى عرفوا صحيحها وسقيمها، وناسخها ومنسوخها، وعرفوا من خالفها إلى الرأي، فنبهوا على ذلك حتى نجم الحق بعد أن كان عافياً، وبسق بعد أن كان دارساً،

واجتمع بعد أن كان متفرقاً، وانقاد للسنة من كان عنها معرضاً، وتنبه عليها من كان غافلاً».

ومر أحمد بن حنبل على نفر من أصحاب الحديث، وهم يعرضون كتاباً لهم، فقال: ما أحسب هؤلاء إلا ممن قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تزال طائفة من أمتي على الحق حتى تقوم الساعة».

قال ابن حبان: ومن أحق بهذا التأويل من قوم فارقوا الأهل والأوطان، وقنعوا بالكسر والأطمار في طلب السنن والآثار، يجولون البراري والقفار، ولا يبالون بالبؤس والإقتار، متبعين لآثار السلف الماضين، وسالكين ثبج محجة الصالحين، برد الكذب عن رسول رب العالمين، وذب الزور عنه، حتى وضح للمسلمين المنار، وتبين لهم الصحيح من الموضوع والزور من الأخبار».

«تنزيه الشريعة لابن عراق: ١٥/١٦».

فاتحة الكتاب

الحمد الذي أنزل لنا كتاباً لا عوج فيه تصديقاً لقوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبۡدِهِ ٱلۡكِتَٰبَ وَلَمۡ يَجۡعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ﴾ [الكهف:١]

والحمد لله الذي تكفل بكتابه حفظاً لا يقبل التغيير ولا التحريف ولا التبديل، تصديقاً لقوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر:٩] .

والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، الذي أرسله ربه ليبين للناس ما نزل إليهم من ربهم تصديقاً لقوله تعالى: ﴿ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ ﴾ [النحل:٤٤] .

والحمد لله الذي أكمل لنا ديننا، وأتمَّ علينا نعمته بتمام نزول القرآن، وإتمام بيانه الذي كلف الله به رسول ﷺ تصديقاً لقوله تعالى: ﴿ ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ ﴾ [المائدة:٣] .

والصلاة والسلام على صحب الرسول الكرام الذين حفظ الله بهم دينه، فتلقوه علماً وعملاً، وأدوه إلى من بعدهم كاملاً غير منقوص، وحمل هذا الدين من بعدهم من كل خلف عدلوه، ينفون عنه تحريف الغالين، وابتداع المبتدعين، إلى يوم الدين، وبعد:

فإنه قد نبتت بعد الرعيل الأولى نابتة تريد اغتيال هذا الدين فتنقص كماله، وتزيل تمامه، وتشين صفاءه، وتذهب بهاءَه، وتخلطه بأقوال البشر، وأساطير الأمم من الفرس واليونان واليهود والنصارى، فقام ركب الإيمان، وعصبة الإسلام الذين تسلحوا بالعلم الأصيل من الكتاب والسنة، يردون عن هذا الدين كل دخيل، ويكشفون ما يحاك حوله من مؤامرات، وكان من أخطر ما واجه عصابة الإيمان من

أهل العلم والبرهان، جيوش الدجالين والكذابين الذين أرادوا إذهاب السنة بما كذبوه فيها، فاعتمد عصبة الإيمان الإسناد ديناً، ورحلوا في طلب العلماء الأعلام أهل الثقة والإتقان في روايتهم عن رسول الله ﷺ، وكشفوا عن الدخلاء أهل الزور والخيانة، كما كشفوا حال الضعفاء والكذابين من الرواة، وكتبوا في ذلك كله وصنفوا، حتى استقام الأمر على الصراط المستقيم، ورجع أنصار الضلالة الذين أرادوا هدم سنة رسول الله ﷺ بالخيبة والخسران، مأزورين غير مأجورين، وحفظ الله سنة رسوله كما حفظ كتابه، ولله الحمد والمنة، فإنه الذي هدى علماءنا إلى ما هدوا إليه من تلك الأعمال التي واجهوا بها الوضع والوضاعين.

قيل لعبد الله بن المبارك رحمه الله: هذه الأحاديث الموضوعة من لها؟ فقال: «تعيش لها الجهابذة» ثم تلى قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر:٩].

وتحدث العلامة شيخ الإسلام ابن تيمية مثنياً على ما قام به علماء الحديث في حفظ حديث رسول الله ﷺ فقال: «وقام علماء النقل والنقاد بعلم الرواية والإسناد، فسافروا في ذلك إلى البلاد، وهجروا فيه لذيذ الرقاد، وفارقوا الأموال والأولاد، وأنفقوا فيه الطارف والتِّلاد، وصبروا فيه على النوائب، وقنعوا من الدنيا بزاد الراكب، ولهم في ذلك من الحكايات المشهورة، والقصص المأثورة، ما هو عند أهله معلوم، ولمن طلب معرفته معروف مرسوم، بتوسُّد أحدهم التراب، وتركهم لذيذ الطعام والشراب، وترك معاشرة الأهل والأصحاب، والتصبر على مرارة الاغتراب، ومقاساة الأهوال الصعاب، أمرٌ حبَّبه الله إليهم وحلاه، ليحفظ بذلك دين الله، كما جعل البيت مثابة للناس وأمناً، يقصدونه من كل فج عميق، ويتحملون فيه أموراً مؤلمة تحصل في الطريق، وكما حبب إلى أهل القتال الجهاد بالنفس والمال حكمة من الله يحفظ بها الدين ليهدي المهتدين، ويظهر به الهدى ودين الحق، الذي بعث به رسوله ولو كره المشركون». [مجموع الفتاوى: ١/ ١٠].

وقال ابن الملقن مثمناً جهود المحدثين في كشف الموضوع الباطل من الحديث: «ثمَّ نهَضَتِ الجَهابذةُ بكشْفِ عوارِها، ومَحْوِ عارِها، ولله الحمد، وحَصَلَ لهم مَلَكَةٌ يَعْرِفونَ بها ذلكَ، كَما سُئِلَ بَعضُهم: كيفَ تعرِفونَ أنَّ الشَّيخَ كَذّابٌ؟ فقال: «إذا رَوى: لا تأكُلُوا القَرْعَةَ حتَّى تَذْبَحوها، علمتَ أنَّهُ كَذبَ» [المقنع: ١/ ٢٣٩].

وقال الشوكاني رحمه الله تعالى مثمناً تلك الجهود: «وقد أكثر العلماء رحمهم الله من البيان للأحاديث الموضوعة، وهتكوا أستار الكذابين، ونفوا عن حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انتحال المبطلين، وتحريف الغالين، وافتراء المفترين، وزور المزورين» [الفوائد المجموعة: ٣].

وقد حدثنا أهل العلم عن الجهود الهائلة والمعاناة العظيمة في سبيل رواية الحديث وحفظه والذب عنه، ومن ذلك ما رواه عبد الرحمن بن أبي حاتم، عن أبيه محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي إمام المحدثين في عصره، قال: سمعت أبي يقول: «أول سنة خرجت في طلب الحديث أقمت سبع سنين، أحصيت ما مشيت على قدمي زيادة على ألف فرسخ، ولم أزل أحصي حتى زاد على ألف فرسخ تركته، وأما ما كنت سرت أنا من الكوفة إلى بغداد فما لا أحصي كم مرة، ومن مكة إلى المدينة مرات كثيرة، وخرجت من البحرين من قرب مدينة سَلا، إلى مصر ماشياً، ومن مصر إلى الرملة ماشياً، ومن الرملة إلى بيت المقدس، ومن الرملة إلى عسقلان، ومن الرملة إلى طبرية، ومن طبرية إلى دمشق، ومن دمشق إلى حمص، ومن حمص إلى أنطاكية، ومن أنطاكية إلى طرطوس.

ثم رجعت من طرطوس إلى حمص، وكان بقي عليّ شيء من حديث أبي اليمان فسمعته، ثم خرجت من حمص إلى بيسان، ومن بيسان إلى الرقة، ومن الرقة ركبت الفرات إلى بغداد، وخرجت قبل خروجي إلى الشام من واسط إلى النيل، ومن النيل إلى الكوفة، كل ذلك ماشياً، هذا في سفري الأول، وأنا ابن عشرين سنة أجول سبع سنين، خرجت من الري سنة ثلاث عشرة ومائتين... في شهر رمضان، ورجعت سنة

إحدى وعشرين ومائتين...» . [تقدمة الجرح والتعديل: ٣٥٩-٣٦٠].

وقال عبد الرحمن أيضاً: سمعت أبي يقول: «كنا في البحر، فاحتلمتُ، فأصبحت وأخبرت أصحابي به، فقالوا لي: اغمس نفسك في البحر. قلت: إني لا أحسن أن أسبح فقالوا: إنا نشد فيك حبلاً وندلوك في الماء.

فشدوا فيّ حبلاً وأرسلوني في الماء، وأنا في الهواء أريد إسباغ الوضوء، فلما توضأت قلت لهم: أرسلوني قليلاً، فأرسلوني، فغمست نفسي في الماء قلت: ارفعوني، فرفعوني» . [تقدمة الجرح والتعديل: ٣٦٤].

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم أيضاً: سمعت أبي يقول: «لما خرجنا من المدينة من عند داود الجعفري صرنا إلى الجار [مرفأ للسفن] وركبنا البحر، وكنا ثلاثة أنفس: أبو زهير المروروذي شيخ، وآخر نيسابوري. فركبنا البحر، وكانت الريح في وجوهنا، فبقينا في البحر ثلاثة أشهر، وضاقت بنا صدورنا، وفني ما كان معنا من الزاد، وبقيت بقية، فخرجنا إلى البّر، فجعلنا نمشي أياماً على البر حتى فني ما كان معنا من الزاد والماء، فمشينا يوماً وليلة لم يأكل أحد منا شيئاً ولا شربنا، واليوم الثاني كمثله، واليوم الثالث. كل يوم نمشي إلى الليل، فإذا جاء المساء صلينا وألقينا بأنفسنا حيث كنا، وقد ضعفت أبداننا من الجوع والعطش والعياء.

فلما أصبحنا اليوم الثالث جعلنا نمشي على قدر طاقتنا، فسقط الشيخ المروروزي مغشياً عليه، فجئنا نحركه وهو لا يعقل، فتركناه ومشينا أنا وصاحبي النيسابوري قدر فرسخ أو فرسخين، فضعفْتُ وسقطتُ مغشياً عليّ، ومضى صاحبي وتركني، فلم يزل هو يمشي إذ بَصُر من بعيد قوماً قد قربوا سفينتهم من البر، ونزلوا على بئر موسى ﷺ، فلما عاينهم لوّح بثوبه إليهم، فجاؤوه معهم الماء في إداوةٍ، فسقوهُ وأخذوا بيده.

فقال لهم: الحقوا رفيقين لي قد ألقوا بأنفسهم مغشياً عليهم، فما شعرت إلا

برجل يصب الماء على وجهي، ففتحت عيني فقلت: اسقني فصب من الماء في ركوة أو مشربة شيئاً يسيراً، فشربت ورجعت إليَّ نفسي، ولم يُرْوِني ذلك القدر، فقلت: اسقني فسقاني شيئاً يسيراً، وأخذ بيدي، فقلت: ورائي شيخ مُلقى، قال: قد ذهب إلى ذاك جماعة، فأخذ بيدي وأنا أمشي أجر رجلي، ويسقيني شيئاً بعد شيء، حتى إذا بلغتُ إلى عند سفينتهم، وأتوا برفيقي الثالث الشيخ، وأحسن إلينا أهل السفينة، فبقينا أياماً حتى رجعت إلينا أنفسنا.

ثم كتبوا لنا كتاباً إلى مدينة يقال لها: «راية» إلى واليهم، وزودونا من الكعك والسويق والماء، فلم نزل نمشي حتى نفد ما كان معنا من الماء والسويق والكعك، فجعلنا نمشي جياعاً عطاشاً على شط البحر، حتى وقعنا إلى سلحفاة قد رمى بها البحر مثل الترس، فعمدنا إلى حجر كبير فضربنا على ظهر السلحفاة فانفلق ظهرها، وإذا فيها مثل صفرة البيض، فأخذنا من بعض الأصداف الملقاة على شط البحر، فجعلنا نغترف من ذلك الأصفر فنتحسّاه، حتى سكن عنا الجوع والعطش.

ثم مررنا وتحملنا حتى دخلنا مدينة الراية، وأوصلنا الكتاب إلى عاملهم، فأنزلنا في داره وأحسن إلينا، وكان يقدم إلينا كل يوم القرع، ويقول لخادمه: هاتي لهم اليقطين المبارك، فيقدم إلينا من ذاك اليقطين مع الخبز أياماً.

فقال واحد منا بالفارسية: ألا تدعو باللحم المشؤوم؟ وجعل يُسمِع الرجل صاحب الدار.

فقال: أنا أحسن الفارسية، فإن جدتي كانت هروية، فأتانا بعد ذلك باللحم.

ثم خرجنا من هناك، وزودنا إلى أن بلغنا مصر». [تقدمة الجرح والتعديل: ٣٦٤-٣٦٦].

هذه نماذج لما بذله أهل الحديث من المعاناة في سبيل جمع حديث رسول الله ﷺ وحفظه وتدوينه، أما ما ورد من ملاحقتهم للوضاعين والكذابين وكشف باطلهم

فكثير، منه ما قام به المؤمل بن إسماعيل في الكشف عن واضع حديث فضائل القرآن، فقد وضع كذاب في عصر المؤمل حديثاً يذكر فيه فضيلة لكل سورة من سور القرآن بإسناد مكذوب إلى أبي بن كعب.

قال المؤمل: «حدثني شيخ به، فقلت للشيخ: من حدَّثك؟ قال: حدثني رجل بالمدائن، وهو حي، (فصرت) إليه، فقلتُ: من حدَّثك؟ قال: شيخ بواسط، وهو حيّ، (فصرت) إليه، فقال: حدثني شيخ بالبصرة، (فصرت) إليه، فقال: حدثني شيخ بعبادان، (فصرت) إليه، فأخذ بيدي فأدخلني بيتاً، فإذا فيه قوم من المتصوفة ومعهم شيخ، فقال: هذا الشيخ حدثني، فقلت: يا شيخ: من حدَّثك؟ فقال: لم يحدثني أحد، ولكنَّا رأينا الناس قد رغبوا عن القرآن، فوضعنا لهم هذا الحديث ليصرفوا قلوبهم إلى القرآن». [الشذا الفياح: ١/ ٢٢٨].

انظر إلى هذا المحدث الجهبذ كيف رحل إلى المدائن لما أخبره من حدثه به أنه سمعه من رجل بالمدائن، فلما بلغه أعلمه ذلك الرجل أنه سمعه من شيخ في مدينة «واسط»، فلما وصل إليه أخبره أنه رواه عن شيخ بـ«عبادان»، فرحل إليه، فلما التقاه، أخذ ذلك الراوي بيده، فأدخله على قوم من المتصوفة، ومعهم شيخهم، فقال مشيراً إلى شيخهم: «هذا الشيخ حدثني بهذا الحديث».

إنها جهود هائلة في تتبع مصدر الحديث، وبيان منبع الخلل.

وانظر إلى التدقيق والتحقيق الذي يبين الدخيل في حديث رسول الله ﷺ، ولو كان من الصالحين الغافلين، فمن ذلك ما ذكره الحاكم قال: «دخل ثابت بن موسى على شريك بن عبد الله القاضي والمستملي بين يديه، وشريك يقول: حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ، ولم يذكر المتن، فلمَّا نظر إلى ثابت قال: «من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار»، وإنما أراد ثابتاً لزهده وورعه، فظنَّ ثابت أنه روى هذا الحديث مرفوعاً بهذا الإسناد، فكان ثابت يحدِّث به عن شريك عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر.

قال ابن حبان: وهذا قول شريك، قاله عقب حديث الأعمش عن أبي سفيان عن جابر: «يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم» فأدرجه ثابت في الخبر، ثم سرقه منه جماعة ضعفاء، وحدّثوا به عن شريك.

فعلى هذا هو من أقسام المدرج.

وقال ابن عدي: حديث منكر لا يُعرف إلا بثابت، وسرقه منه من الضعفاء: عبد الحميد بن بحر، وعبد الله بن شبرمة (الشّريكي)، وإسحاق بن (بشر) الكاهلي، وموسى بن محمد أبو الطاهر المقدسي، قال: وحدثنا به بعض (الضعاف) عن (زَحْمُوْيَه)، وكذب فإن (زَحْمُوْيَه) ثقة.

قال: وبلغني عن محمد بن عبد الله بن نمير أنه ذكِر له هذا الحديث عن ثابت فقال: باطل شُبّه على ثابت، وذلك أن شريكاً كان مزّاحاً، وكان ثابت رجلاً صالحاً، فدخل على شريك وهو يقول: حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر عن النبي ﷺ، فالتفتَ فرأى ثابتاً فقال يمازحه: «من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار».

فظنّ ثابت- لغفلته- أن هذا الكلام الذي قاله شريك هو متن الإسناد الذي ذكره. [الشذا الفياح: ١/ ٢٢٦-٢٢٨].

وقال العقيلي: حديث باطل ليس له أصل ولا يتابعه عليه ثقة.

وقال عبد الغني بن سعيد: كل من حدَّثَ به عن شريك فهو غير ثقة، وقال ابن معين: ثابت كذّاب».

انظر هذا التدقيق الذي لا يقتصر على كشف الكذابين، بل يظهر غفلات المغفلين، حفاظاً على سنة رسول رب العالمين ﷺ أن يخالطها ريب، أو دخيل.

ولا زلنا حتى اليوم نحتاج إلى استمرار المسيرة التي بدأها سلفنا الصالح للذّبّ

عن سنة رسول الله ﷺ، ولتعريف الأجيال في كل عصر ومصر بخطورة الموضوع من الحديث، ودعوة أهل الرأي والفكر إلى الحفاظ على سنة الرسول ﷺ من أن تخلط بغيرها.

ومما يؤكد وجوب استمرار الجهود المتلاحقة في هذا الميدان أن الموضوع من الحديث لا يزال له وجود ظاهر، في الوعظ والخطابة والإرشاد، كما له وجود في الأحاديث والندوات والمؤتمرات التي تذاع من الإذاعة (والتلفاز) حيث ينقلها الأثير إلى مئات الألوف، بل إلى الملايين من المستمعين والمشاهدين، فيساعد ذلك كله في نشر الموضوع المكذوب على رسول الله.

وهذه المؤلفات التي تؤلف في مختلف العلوم الشرعية، لا تزال تزخر بالموضوع من الحديث، إضافة إلى جمع كبير من الكتب تؤلف في هذا العصر لا تزال تحتاج إلى تصفية من الأحاديث الموضوعة، كل ذلك دعاني إلى الحديث إلى الناس عبر شاشة إحدى القنوات الفضائية عندما دعتني إلى الحديث عن هذا الموضوع القديم الجديد، تبياناً للحق، ونصرة لسنة رسول الله ﷺ، بدفع الباطل والمكذوب عنها، وتحذيراً للأمة الإسلامية منها.

وعندما كنت أرجع إلى المؤلفات في الموضوعات للكلام عن مباحث الوضع التي تعرف به وتؤصل له، وتذكر صيغه وتبين حكمه، وتظهر خطورته، وتبين أسبابه، وتحدد طرائق كشف الموضوع، وتبسط القول في الضوابط التي يكشف بها وضع الوضاعين، وتبين مصادر الوضع والمؤلفات فيه، لم أجد كتاباً يجمع ذلك كله مما أردت بيانه في أحاديثي في تلك القناة الفضائية، فجاءت أحاديثي في الموضوع غير كاملة ولا وافية، مما دفعني إلى تأليف هذا المؤلف لأسدّ به فراغا في المكتبة الإسلامية، ورأيت أني بحاجة إلى هذا المؤلف قبل غيري، وأرجو أنه ألف على نسق منهجي، يصلح أن يكون مؤلفاً جامعياً لكليات الحديث التي يريد القائمون عليها أن يدرس طلبتهم هذا الموضوع، ويحيطون به من جوانبه المختلفة.

وقد اعتمدت في هذا المؤلف على مصادر الأوائل الذين خاضوا غمار هذا الميدان، منبهاً على ما جدَّ في ذلك في هذه الأعصار، سواءً في المكر بالسنة النبوية، أو في الجهود التي جدت في الدفاع عنها.

فقد استعمل الخصوم الوسائل الإعلامية المتقدمة في هدم الدين، واستطاع بعض حملة الإسلام استخدام هذه الأسلحة في رد كيد الخصوم، ونشر الحق والصواب.

وقد جاء هذا المؤلف في سبعة مباحث يسبقها مقدمة، ويعقبها خاتمة، أما المقدمة فهي الكاشفة عن الكتاب والمعرفة به، وأما الخاتمة فهي نداء أطلقته إلى العلماء المهتمين بالحديث النبوي من أهل الثقة والإتقان في هذا العصر، والأثرياء الذين يحبون سنة رسول الله ﷺ كي يقوموا جميعاً بإيجاد مؤسسة تعنى بأمر واحد هو إنشاء موسوعة حديثية تجمع أحاديث رسول الله ﷺ الصحيحة تكون مرجعاً لأمة الإسلام بعيداً عن الضعيف والموضوع.

أما المباحث: فالأول منها: يعرف بالموضوع من الحديث، والثاني: يتناول حكم الوضع، وحكم روايته، وحكم من قام بوضعه أو تعمد روايته ونشره.

وبينت في المبحث الثالث خطورة الأحاديث الموضوعة، وفي المبحث الرابع بيان لأسباب وضع الحديث.

وفي المبحث الخامس بيان للطرق التي يعرف بها الموضوع من الحديث، والضوابط الكلية التي تحكم بعض أنواعه.

وبينت في المبحث السادس مصادر الأحاديث الموضوعة، وفي السابع عنيت بذكر جملة من المؤلفات في الأحاديث الموضوعة، مرشداً إلى الجوانب الأصلية التي اختطها السابقون في التأليف.

وقد أكثرت من ذكر الأمثلة للموضوع من الحديث في مباحث الكتاب كلها،

تعريفاً بها، وتحذيراً للناس من الاحتجاج بها.

أسال الله أن أكون بهذا المؤلف قد قدمت بعض الجهود تجاه خدمة السنة النبوية الواجبة عليّ ، داعياً الله أن يحشرني في زمرة العلماء الذابين عن دينه وسنة رسوله، والحمد لله رب العالمين.

عمر سليمان عبد الله الأشقر

الأردن. عمان. ٢٣ من ذي القعدة ١٤٢٣هـ.

الذي يوافقه ٢٦ من كانون ثاني (يناير) ٢٠٠٣م.

المبحث الأول

التعريف بالموضوع من الحديث وما يتعلق بالتعريف

المطلب الأول

تعريف الموضوع

عرف أهل العلم الموضوع بأنه: «الحديث المختلق المصنوع».

[علوم الحديث لابن الصلاح: ٩٨. وتنزيه الشريعة، لابن عراق: ١/ ٥].

ولعلهم لحظوا في وسمهم للحديث المختلق المصنوع بالوضع معناه اللغوي الذي يفهم منه معنى السقوط والانحطاط والدناءَة، «فالوضع لغة: ضد الرفع» [لسان العرب: ٣/ ٩٤١].

«والضَّعة، والضِّعة خلاف الرفع في القدر...، ورجل وضيع... صار وضيعاً، وهو ضد الشريف، ... وَوَضعَ منه فلانٌ، أي: حطّ من درجته، والوضيع: الدنيء من الناس». [لسان العرب: ٣/ ٩٤٢].

وتلمح مراعتهم لهذا المعنى في ذمهم للحديث المختلق الموضوع في قولهم: «الحديث الموضوع شرّ الأحاديث الضعيفة» [علوم الحديث: ٩٨] وقولهم: «الموضوع لغة اسم مفعول من وضع الشيء يضعه بالفتح وضعاً، حطّه وأسقطه». [تنزيه الشريعة: ١/ ٥].

بل صرحوا بهذا الملحظ عندما قالوا: «الموضوع: الحديث المختلق المصنوع، لأن رتبته أن يكون مطروحاً ملقىً، لا يستحق الرفع أصلاً» [تنزيه الشريعة بشيء من الاختصار: ١/ ٥].

ولقد أحسن علماؤنا وأجادوا بهذا الربط بين المعنى الاصطلاحي ودناءَة الحديث الموضوع المكذوب على رسول الله ﷺ في معناه اللغوي، فهو اسم على مسماه، فهو كما قيل في المثل: «وافق شنٌّ طبقة، وافقه وعانقه».

أمثلة للأحاديث الموضوعة المصنوعة:

سأورد هنا - بحول الله وقوته - ثلاثة أحاديث، ممثلاً بها للموضوع من الحديث، والناظر المتبصر سيرى دلائل الوضع عليها ظاهرة، فهي كما قال بعض علماؤنا تعلوها ظلمة وفجاجة وسماجة.

الحديث الأول: يحوي معلومات عن الكون، وعن الأرض بالذات، تجافي الحقيقة، ولو كان هذا الحديث قاله رسولنا ﷺ حقّاً، لظهر باطله، وكفر بهذا الدين أهله، ولصد الناس عن الدخول في الإسلام، ولكن حاشا رسولنا ﷺ أن يقوله، وقد برأه الله من الكذب والضلال والزيغ.

يقول هذا الحديث الذي عزوه إلى رسول الله كذباً وزوراً: «إنّ الأَرض على صخرة، والصخرة على قَرْن ثور، فإذا حَرَّكَ الثور قَرْنَه تَحَرَّكت الصخرة، فتحركت الأَرض، وهي الزلزلة» [المنار المنيف: ص٧٨].

إن الأرض سابحة في الفضاء بقدرة الله، وزلازل الأرض تقع بقدرة الله، حينما يريد الله، وليس كما يزعم من وضع هذه الأكاذيب.

الحديث الثاني: حديث ابن عمر: «أنه بعث إلى ابن عباس يسأله: هل رأى محمد ﷺ ربه؟ فبعث إليه: أنْ نعم، رآه على كرسي من ذهب، يحمله أربعة من الملائكة، ملك في صورة رجل، وملك في صورة أسد، وملك في صورة ثور، وملك في صورة نسر، في روضة خضراء، دونه فراش من ذهب» [تلخيص كتاب العلل المتناهية، للذهبي: ص ٢٦].

وهذا الحديث عن الله وملائكته هو رجم بالغيب، والغيب الذي نؤمن به حقّاً

ما جاءنا عن الله بوحي صادق غير مكذوب، وما تضمنه الحديث من خبر عن الله وملائكته يصادم الحق الذي جاءَت به النصوص، فالله لا يُرى في الدنيا، ولا تدركه الأبصار ولا تحيط به، لا في الدنيا ولا في الآخرة، ولا ينافي ذلك أن المؤمنين يرونه عياناً في الجنة، وما افتروه في هذا الحديث يجعل الله محصوراً محدوداً في بقعة مخلوقة، تعالى الله عما يفتريه الظالمون ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى:١١] .

والحديث الثالث: يَصِمُ يوماً من أيام الأسبوع بأنه يوم نحس مستمر، «آخر أربعاء من الشهر يوم نحس مستمر»[سلسلة الأحاديث الموضوعة والضعيفة: ٤/ ٨٣].

وهؤلاء أرادوا أن يرموا هذا الدين بعدم المعقولية، ومخالفة العقل الصحيح، وإلاّ فأي معقولية تجعل يوماً من أيام الأسبوع يوم نحس دون غيره من الأيام، وأي معقولية تجعل الأربعاء الأخير من الشهر يوم نحس دون ما تقدمه في الشهر نفسه من أربعاءَات.

إن أيام قوم ثمود جعلت نحسات، لنزول العذاب بهم فيها.

المطلب الثاني

بداية الوضع في الحديث النبوي

لم يعرف عن صحابي واحد أنه كذب على رسوله ﷺ، وكان الرسول ﷺ أجل وأعظم من أن يكذبوا عليه، وقد روى أكثر من مائة صحابي الحديث الذي توعد الرسول ﷺ فيه الكاذب عليه بالنار، نصحاً للأمة وتحذيراً لها من الكذب على رسول الله ﷺ.

ويمكن أن يؤرخ لبدايات الوضع في الحديث النبوي بحدوث الفتنة التي أدت إلى مقتل الخليفة الراشد عثمان بن عفان، فقد دخل أصحاب الأهواء عبر ذلك التجزؤ

والاختلاف إلى الكذب في الحديث لتأييد أهوائهم، وكان الصحابة لهم وجود ظاهر، فاندفعوا ومن بعدهم من أهل العلم إلى حفظ سنة رسول الله ﷺ عبر توجهين.

الأول: الإنكار على الوضاعين، والتحرج من الرواية عن كل أحد يزعم أنه روى عن رسول الله ﷺ.

الثاني: الرواية عن المسندين الثقات الحفاظ.

ساق مسلم في مقدمة صحيحه روايات كثيرة إلى ابن عباس تدل على تحرجه في الاستماع إلى حديث رسول الله ﷺ من غير الصحابة، وذكرت بعض هذه الروايات امتحانه لمن حدثه عن رسول الله ﷺ، وإعراضه عن آخرين، وعدم استماعه لما يحدثون به، وتكذيبه ببعض ما يرويه الناس عن علي ابن أبي طالب، كما أورد أقوال أعلام أهل العلم من بعد الصحابة الداعين إلى العناية بالإسناد.

فمن ذلك ما ساقه بإسناده إلى طاووس قَالَ: جَاءَ هذا إلى ابْنِ عَبَّاسٍ (يَعْنِي بُشَيْرَ بْنَ كَعْبٍ) فَجَعَلَ يُحَدِّثُهُ. فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاس: عُدْ لِحَدِيثِ كَذا وَكَذا. فعادَ لَهُ. ثُمَّ حَدَّثَهُ. فَقَالَ لَهُ: عُدْ لِحَدِيثِ كَذا وَكَذا. فعادَ لَهُ. فَقَالَ لَهُ: مَا أَدْرِي، أَعَرَفْتَ حَدِيثي كُلَّهُ وَأَنْكَرْتَ هذا؟ أَمْ أَنْكَرْتَ حَدِيثي كُلَّهُ وَعَرَفْتَ هذا؟ فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّا كُنَّا نُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ إِذْ لَمْ يَكُنْ يُكْذَبُ عَلَيْهِ. فَلَمَّا رَكِبَ النَّاسُ الصَّعْبَ وَالذَّلُولَ، تَرَكْنَا الحَدِيثَ عَنْهُ.

وأورد حديثاً آخر عن طاووس عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ قَالَ: إِنَّمَا كُنَّا نَحفَظُ الحَدِيثَ. وَالحَدِيثُ يُحْفَظُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ. فَأَمَّا إِذْ رَكِبْتُمْ كُلَّ صَعْبٍ وَذلُول، فَهَيْهَاتَ.

وفي حديث ثالث ساقه بإسناده إلى مُجَاهِدٍ؛ قَالَ: جَاءَ بُشَيْرٌ الْعَدَوِيُّ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ. فَجَعَلَ يُحَدِّثُ وَيَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ. فَجَعَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ لاَ يَأْذَنُ لِحَدِيثِهِ، وَلاَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ. فَقَالَ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ! مَالِي لاَ أَرَاكَ تَسْمَعُ لِحَدِيثِي؟ أُحدِّثُكَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَلاَ تَسْمَعُ. فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّا كُنَّا مَرَّةً إِذا

سَمِعْنَا رَجُلاً يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ابْتَدَرَتْهُ أَبْصَارُنا. وَأَصْغَيْنَا إِلَيْهِ بآذانِنَا. فَلَمَّا رَكِبَ النَّاسُ الصَّعْبَ وَالذَّلُولَ، لَمْ نَأْخُذْ مِنَ النَّاس إِلاَّ مَا نَعْرِفُ.

وفي حديث رابع ساقه مسلم بإسناده إلى ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ؛ قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَسْأَلُهُ أَنْ يَكْتُبَ لِي كِتَاباً وَيُخْفِي عَنِّي. فَقَالَ: وَلَدٌ نَاصِحٌ. أَنا أَخْتَارُ لَهُ الْأُمُورَ اخْتِيَاراً وأُخْفِي عَنْهُ. قَالَ فَدَعا بقَضَاءِ عَلِيٍّ. فجَعَلَ يَكْتُبُ مِنْهُ أَشْيَاءَ. وَيَمُرُّ بهِ الشَّيْءُ فَيَقُولُ: وَاللهِ مَا قَضَى بهذا عَلِيٌّ إلاَّ أَنْ يَكونَ ضَلَّ.

وأورد خامساً عَنْ طَاووسٍ؛ قَالَ: أُتِيَ ابْنُ عَبَّاسٍ بكتَابٍ فِيهِ قَضَاءُ عَلِيٍّ رضي الله عنه فمَحاهُ إلا قَدْرَ. وأشار سفيان بن عيينة بذراعه.

وأورد سادساً، قال: حدثنا حسن بن عَلَيٍّ الحُلْوَانِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيىَ بْنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي إِسْحاقَ؛ قَالَ: لَمَّا أَحْدَثُوا تِلْكَ الْأَشْيَاءَ بَعْدَ عَلِيٍّ رضي الله عنه؛ قَالَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ عَلِيٍّ: قَاتَلَهُمُ اللهُ أَيَّ عِلْمٍ أَفْسَدُوا.

وأورد في الختام بإسناده إلى المغيرة أنه كان يَقُولُ: لَمْ يَكُنْ يَصْدقُ عَلَى عَلِيٍّ رضي الله عنه في الحَدِيثِ عَنْهُ، إِلاَّ مِنْ أَصْحَابِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ.

ثم أورد مسلم النصوص الدالة على توجه أهل العلم إلى العناية بالإسناد لحفظ حديث رسول الله ﷺ ما يأتي :

١- قول محمد بن سيرين: «إِنَّ هذا الْعِلْمَ دِينٌ. فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذونَ دِينَكُمْ».

٢- وقوله أيضاً: قَالَ: لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الْإِسْنَادِ. فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ، قَالُوا: سَمُّوا لَنَا رِجَالَكُمْ، فيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ السُّنَّة فَيُؤْخَذ حَدِيثُهُمْ، وَيُنْظَرُ إِلى أَهْلِ الْبدَعِ فَلاَ يُؤْخَذ حَدِيثُهُمْ.

٣- عن سليمان بن موسى، قال لقيت طاووساً، فَقُلْتُ: حَدَّثَنِي فُلانٌ كَيْتَ وَكَيْتَ، قَالَ: إِنْ كَانَ صَاحِبُكَ مليّاً فَخُذْ عَنْهُ.

٤- ما رواه ابن أَبي الزِّنَادِ، عَنْ أَبيهِ؛ قَالَ: أَدْرَكْتُ بالْمَدِينَةِ مِائَةً كُلُّهُمْ مَأمُونٌ، مَا يُؤْخَذ عَنْهُمُ الْحَدِيثُ. يُقَالُ: لَيْسَ مِنْ أَهْلِهِ.

٥- قال سُفْيَانَ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مِسْعَرٍ. قَالَ: سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ إِبْرَاهيمَ يَقُولُ: لاَ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ إلاَّ الثِّقَاتُ.

٦- قال عبدالله بن المبارك: اْلإِسْنَادُ مِنَ الدِّينِ. وَلَوْلاَ اْلإِسْنَادُ لَقَالَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ.

وأورد أخيراً قول عبد الله: بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ القوائمُ. يَعْنِي اْلإِسْنَادَ.

هذه الروايات التي ذكرها مسلم في مقدمة صحيحه تدل بوضوح على الوقت الذي بدأ فيه الوضع على رسول الله ﷺ والأئمة من بعده، وخاصة علي بن أبي طالب، كما تدل كيف عالجوا ذلك بالرواية بالإسناد.

وقد صارت الرواية بالإسناد بعد ذلك مفخرة من مفاخر هذه الأمة. قال الحافظ محمد بن حاتم بن المظفر فيما نقله عنه الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف في مقدمة كتاب الحافظ السخاوي «المقاصد الحسنة»:

«إن الله كرَّم هذه الأمة، وشرَّفها، وفضَّلها بالإسناد، وليس لأحد من الأمم قديمها وحديثها، إسناد موصول، إنما هو صحف في أيديهم؛ وقد خلطوا بكتبهم أخبارَهم، فليس عندهم تمييزٌ بين ما نَزَل من التوراة والإنجيل، وبين ما ألحقوا بكتبهم من الأخبار التي اتخذوها عن غير الثقات.

وهذه الأمة الشريفة- زادها الله شرفاً- بنبيها، إنما تَنُص الحديث عن الثقة المعروف في زمانه بالصدق والأمانة، عن مثله، حتى تتناهى أخبارهم، ثم يبحثون أشد البحث، حتى يعرفوا الأحْفَظ، فالأحفظ، والأضبط فالأضبط، والأطول مجالسة لمن فوقه، ممن كان أقصر. ثم يكتبون الحديث من عشرين وجهاً وأكثر، حتى يهذبوه من الغلط والزلل، ويضبطوا حروفه، ويعدُّوه عدّاً. فهذا من فضل الله على هذه الأمة. فنستودع اللهَ شكر هذه النعمة، وغيرِها من نعمه» انتهى.

المَطلَبُ الثَالِث

مراتب الأحاديث الموضوعة

قال الذهبي رحمه الله تعالى: «الحديث الموضوع مراتب:

منه ما اتفقوا على أنه كَذِب، ويُعرَفُ ذلك بإقرار واضعِه، وبتجربةِ الكذبِ منه، ونحوِ ذلك.

ومنه: ما الأكثرون على أنه موضوع، والآخَرُون يقولون: هو حديثٌ ساقطٌ مطروح، ولا نَجسُرُ أن نُسمّيه موضوعاً.

ومنه: ما الجمهورُ على وَهْنِهِ وسُقوطِه، والبعضُ على أنه كذِب»[الموقظة:٣٦].

فأحط درجاته- كما يقرر ذلك الذهبي - ما اتفق العلماء على أن في رواته أشراً كذاباً، علموا ذلك من إقرار راويه بكذبه وبهتانه، أو بظهور ذلك منه عند تتبعهم لأخباره، واختبارهم لأحواله، وفحصهم لأقواله.

وليس بعيداً عن تلك الرتبة ما ذهب الأكثرون إلى أن الحديث موضوع، والأقلون إلى أنه لا يبلغ تلك الرتبة، ولكنهم سموه بالساقط المطروح، وما هي من الرتبة الأولى ببعيد.

وأخف رتبه ما وهنوه وأسقطوه، وبعض من أهل العلم على أنه مكذوب، فكل مراتبه غير مرضية عند أهل العلم، والتفاوت بينها لا يرفع قدرها، ولا يعلي منارها، ولا يزيل عارها، فتبقى ساقطة مُحَقَّره مرمية بالتي هي أسوأ.

فإن سألت عن الحكمة من وراء اختلافهم في تعداد هذه الدرجات، مع أنها جميعاً في الدرك الأسفل من الحديث الهابط، فالجواب: أن هذا يدل على مدى إنصافهم في إعطاء كل ذي حق حقه، ولو كان الكل ساقطاً، فذلك من العدل الذي

أمر به المسلمون، والعلماء أولى به من غيرهم، ففاوتوا بين الدرجات، وإن كانت في السيئات، والله أعلم بالصواب.

ولذا لم يرتضِ السخاوي رحمه الله تعالى أن يدخل في الموضوع رواية الراوي المتهم بالكذب مع تفرده، ونقل عن شيخه الحافظ ابن حجر أنه جعل هذا نوعاً مستقلاً، وسماه المتروك، ولم يدخل أيضاً في الموضوع ما رواه من عرف بالكذب على غير الرسول ﷺ وهو دون الأول. [راجع: تنزيه الشريعة: ١٠].

لا يلزم من كون الحديث موضوعاً أن يكون معناه باطلاً:

أحب أن أنبه هنا إلى أن الحكم على الحديث بالوضع إنما هو بالنظر إلى إسناده، أما المتن فقد يكون مناقضاً لحقائق الإسلام وشرائعه وقواعده، فيكون موضوعاً إسناده ومتنه، وقد يكون المعنى صحيحاً لا غبار عليه، فيكون الحكم عليه بالوضع من جهة السند لا المتن.

فمن الأحاديث التي حكم أهل العلم عليها بالوضع حديث: «الإيمان يزيد وينقص» وحديث: «القرآن كلام الله غير مخلوق»:

ومع أن هذين الحديثين موضوعان، فإن معناهما صحيح، وما تضمناه معتقد أهل السنة والجماعة، يقول ابن القيم رحمه الله تعالى في حديث: «الإيمان يزيد وينقص» وحديث: «القرآن كلام الله غير مخلوق»:

هذا كلام صحيح، وهو إجماعُ السلف، حكاه الشافعي وغيره، ولكن هذا اللفظ كذِبٌ على رسول الله ﷺ، وهذا مِثلُ إجماع الصحابة والتابعين وجميعِ أَهلِ السُّنَّة وأَئِمَّةِ الفقه على أَنَّ القرآنَ كلامُ الله مُنزَلٌ غيرُ مخلوق، وليست هذه الأَلفاظ حديثاً عن رسول الله ﷺ. ومن رَوَى ذلك عنه فقد غَلِط» [المنار المنيف: ١١٩].

ومن الأحاديث الصحيحة المعنى الضعيفة السند:

١- حديث: «أُمِرْتُ أَن أَحكم بالظاهر، والله يتولَّى السرائر».

«جَزَمَ العراقي وغيرهُ بأنه لا أصل له» [المصنوع في معرفة الحديث الموضوع:٣١].

٢-«الأقربون أولى بالمعروف» [الأسرار المرفوعة: ص١٠١].

٣- «إكرام الميت دفنه» [الأسرار المرفوعة: ص ١٠٥].

٤- «الخير فيَّ وفي أمتي إلى يوم القيامة» [الأسرار المرفوعة: ص ١٩٥].

٥- «الدنيا مزرعة للآخرة» [الأسرار الموضوعة: ص ١٩٩].

٦- «الضرورات تبيح المحظورات» [الأسرار الموضوعة: ص ٢٣٨] والأحاديث في ذلك كثيرة.

الموضوع لا يتقوى بورود نصوص تدل على صحة معناه:

مما سبق يظهر لنا أنه لم يصب من ذهب من أهل الحديث إلى إيراد الحديث والحكم عليه بالوضع، ثم إيراد ما يؤيد معناه من الآيات وصحيح الأحاديث، فإن ذلك يوهم أنه الموضوع يتقوّى بالصحيح، والأمر ليس كذلك، ومن **أمثلة هذا النوع**:

١- حديث: «أنفق ما في الجيب يأتك ما في الغيب» قال أحمد بن عبد الكريم فيه: «ليس بحديث، ويؤيد معناه قوله: ﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُۥ ﴾ » [الجِدُّ الحثيث: ص ٢٨].

٢- وحديث: «لكل زمان دولة ورجال». قال فيه: «هو شعر، وليس بحديث، ولكن في معناه قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾[آل عمران: ١٤٠]» [الجد الحثيث: ص ١٠٢].

المطلب الرابع

الصيغ التي أطلقت على المختلق من الحديث

أطلق نقاد الحديث وفرسانه على الأحاديث المصنوعة المختلقة كثيراً من الصيغ بعضهم يفاوت بينها، وآخرون يساوون بينها، فمن ذلك:

أولاً: الموضوع:

وهذا المصطلح أشهرها، وهو اللفظ الذي أطلقوه في عناوين مدوناتهم، فابن عراق الكناني سمى كتابه في هذا النوع من الأحاديث: «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة».

وللشيخ ملا علي القاري كتاب سماه: «الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة» وهو المعروف بالموضوعات الكبرى.

وسمى كتابه الآخر: «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع». وهو المعروف بالموضوعات الصغرى.

وسمى الشوكاني كتابه في الموضوعات: «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة».

والكتب في ذلك كثيرة.

ومن أمثلة الأحاديث المكذوبة التي حكم عليها الشيخ ناصر الدين الألباني بالوضع الأحاديث التالية:

١ -«خيركم من لم يترك آخرته لدنياه، ولا دنياه لآخرته، ولم يكن كلاً على الناس» [سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: ٢/ ١].

٢- «نعم الطعام الزبيب، يشدُّ العصب، ويذهب بالوصب، ويطفئ الغضب، ويطِّيب النكهة، ويذهب بالبلغم، ويصفي اللون». [سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: ٢/ ٢].

٣- «عليكم بالهندباء، فإنه ما من يوم إلا وهو يقطِرِ عليه قطرة من الجنة» [سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: ٢/ ٥].

ثانياً: لا أصل له:

قال السيوطي: «قولهم: هذا الحديث ليس له أصل، أو لا أصل له، قال ابن تيمية: «معناه ليس له إسناد» [تدريب الراوي: ١/ ١٦٢].

ومن أمثلة الأحاديث التي قال أهل العلم فيها: «لا أصل له» ما يأتي:

١-«اتقوا مواضع التهم» قال العراقي فيه: لم أجد له أصلاً.[الجد الحثيث:ص١٦].

٢-«حكمي على الواحد حكمي على الجماعة» قال العراقي: «لا أصل له». [الجد الحثيث: ص٤٨].

٣-«عقولهن في فروجهن» لا أصل له. [الجد الحثيث: ص٨٣].

وقد ألف الشيخ ملا علي القاري كتابه«المصنوع في معرفة الحديث الموضوع» اقتصر فيه على ما قيل فيه: «لا أصل له أو موضوع». كما صرح هو بذلك في [مقدمة كتابه: ص١٧].

ثالثاً: الباطل:

من الأحاديث الموضوعة التي وسموها بمصطلح «الباطل» ما يأتي:

١- حديث: «إن الله خلق الفرس فأجراها فعرقت، ثم خلق منها نفسه»: «قالوا: يا رسول الله، ممَّ ربنا؟ قال: «من ماء ممرور لا من أرض ولا من سماء،

خلق خيلاً فأجراها، فعرقت، فخلق نفسه من ذلك العرق» قال الجورقاني فيه: «هذا حديث موضوع باطل كفر، لا أصل له عند العلماء، ما قاله رسول الله ﷺ، ولا رواه عنه أبو هريرة»[الأباطيل والمناكير: ١٨٦].

٢-«إن نزول الله تعالى إلى الشيء إقباله عليه من غير نزول» قال فيه الجورقاني: «باطل» [الأباطيل والمناكير: ٢١٦].

٣-«من لم يقل عليٌّ خير الناس فقد كفر» قال الجورقاني فيه: «هذا حديث باطل» [الأباطيل والمناكير: ٣١٢].

رابعاً: لا إسناد له:

وقد يقولون فيه: لا أعرف له إسناداً، أو لا أعرفه، قال ابن عراق: «إذا قال أحد الحفاظ: لا أعرفه، أو لا أصل له، كفى ذلك في الحكم عليه». [تنزيه الشريعة: ١/ ٨].

ومن الأحاديث التي قيل فيها ذلك:

١-«خذوا شطر دينكم عن الحميراء». قال ابن حجر: «لا أعرف له إسناداً» [الجد الحثيث: ص٥١].

٢-«حب الدنيا رأس كل خطيئة» قال شيخ الإسلام ابن تيمية فيه: «هذا معروف عن جندب بن عبد الله البَجَلَي، وأما عن النبي فليس له إسناد معروف» [أحاديث القصاص: ٥٨].

٣-«الخير فيّ وفي أمتي إلى يوم القيامة» قال ابن حجر: «لا أعرفه، ولكن معناه صحيح» [الجد الحثيث: ص٥٤]

خامساً: ليس مرفوعاً:

ومثل ذلك قولهم: «لا يعرف في المرفوع» ومن الأحاديث التي قيل فيها ذلك:

١-«أكرموا الشهود، فإن الله يستخرج بهم الحقوق» قال السخاوي: «غير مرفوع» [الجد الحثيث: ص٢٤].

٢-«صغار قوم كبار آخرين» «لا يعرف في المرفوع» [الجد الحثيث: ص٧٢].

٣-«أكرموا ظهوركم فإن فيها منافع للناس» قال ابن تيمية: «هذا اللفظ لا أعرفه مرفوعاً» [أحاديث القصاص: ٦٨].

سادساً: لا يعرف بهذا اللفظ:

ومثله: «لم يرد بهذا اللفظ» ومما قيل فيه ذلك:

١-«رحم الله من عمل عملاً فأتقنه»لا يعرف بهذا اللفظ.[الجد الحثيث:ص٦١].

٢- «الشيب نور المؤمن» لا يعرف بهذا اللفظ [الجد الحثيث: ص ٦٩].

٣- «الصبر على المعسر صدقة» لم يرد بهذا اللفظ. [الجد الحثيث: ص ٧١].

سابعاً: ليس حديثاً أو ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم:

ومثله قولهم: «لا يعرف حديثاً» ومن الأحاديث التي قيل فيها ذلك:

١- «مسكين رجل بلا امرأة، ومسكينة امرأة بلا رجل» قال ابن تيمية فيه: «هذا ليس من كلام النبي ﷺ، وما أظن أجده مروياً، ولم يثبت» [أحاديث القصاص: ٧٠].

٢- «حب الوطن من الإيمان» ليس بحديث. [الجد الحثيث: ص٤٧].

٣- «خازن القوت ممقوت» لا يعرف حديثاً. [الجد الحثيث: ص ٥١].

٤- «زامر الحي لا يطرب» ليس بحديث. [الجد الحثيث: ص ٦٣].

ثامناً: لم أقف عليه:

ومن الأحاديث التي قيل فيها ذلك:

١-«الدنيا مزرعة الآخرة» قال السخاوي: «لم أقف عليه»[الجد الحثيث: ص ٥٧].

٢- «سفهاء مكة حَشْوُ الجنة» قال ابن حجر: «لم أقف عليه» [الجد الحثيث: ص ٦٥].

٣- «الظالم عدل الله في الأرض» قال الزركشي: « لم أقف عليه» [الجد الحثيث: ص ٧٨].

الرد على من ادعى أنه لا وجود للوضع في الحديث النبوي:

من العجائب أن ينكر بعض الناس الحقائق التي لا شك في وجودها، كمن ينكر وجود الشمس وهي مشرقة، ووجود القمر وهو بدر في وسط السماء، ومنه هؤلاء الذين يزعمون أنه لا يوجد وضع في الأحاديث، مع أن الموضوع منها ملأ السهل والجبل، وعرفه العالم والجاهل، وسارت به الركبان مشرقة ومغربه، قال ابن كثير رحمه الله تعالى: «وقد حُكي عن بعض المتكلمين إنكارُ وُقوع الوضْع بالكلية، وهذا القائل إما أنه لا وجود له أصلاً، أو أنه في غاية البعد عن ممارسة العلوم الشرعية!!.

وقد حاول بعضهُم الردَّ عليه، بأنه قد ورد في الحديث أنه عليه السلام قال: «سَيُكْذبُ عليَّ»، فإن كان هذا الخبر صحيحاً، فسيَقَعُ الكذب عليه لا محالة، وإن

كان كذباً فقد حصل المقصود، فأجيب عن الأول بأنه لا يلزم وقوعه إلى الآن، إذ قد بقي إلى يوم القيامة أزمان يمكن أن يقع فيها ما ذكر !!!.

وهذا القول، والاستدلال عليه، والجواب عنه من أضعف الأشياء عند أئمة الحديث وحفاظهم، الذين كانوا يتضلعون من حِفظِ الصحاح، ويحفظون أمثالها وأضعافَها من المكذوبات، خشيةَ أن تَرُوج عليهم، أو على أحد من الناس، رحمهم الله ورضي عنهم» [الباعث الحثيث: ص ٧٦ ونقله عنه بنصه ابن عراق في تنزيه الشريعة: ص ٨].

المبحث الثاني

حكم الوضع في الحديث النبوي
وحكم روايته وحكم الوضاعين

سيكتمل هذا المبحث بحول الله في ثلاثة مطالب:

الأول: حكم الوضع في الحديث النبوي.

الثاني: حكم رواية الموضوع.

الثالث: حكم الذين يتعمدون الوضع.

المطلب الأول

حكم الوضع في الحديث النبوي

الكذب على رسول الله ﷺ من أعظم الكبائر، ويدل على ذلك الأدلة التالية:

أولاً: الكذب مذموم مطلقاً:

جاءَت النصوص كثيرة وافرة تذم الكاذبين مطلقا، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي مَنۡ هُوَ مُسۡرِفٞ كَذَّابٞ ﴾ [غافر: ٢٨].

وفي الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «آية المنافق ثلاث: إذا حدّث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا اؤتمن خان» [رواه البخاري: ٣٣ ومسلم: ٥٩].

وعن عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ قال: «أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً،

ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها: إذا اؤتمن خان، وإذا حدث كذب، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر» [البخاري: ٣٤. ومسلم: ٥٨].

ثانياً: الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم أعظم من الكذب على غيره:

إذا كان الكذب على غير الرسول ﷺ مذموماً، وكان من الكبائر، فإن الكذب على رسول الله ﷺ أعظم وأشدُّ، وفي ذلك يقول الرسول ﷺ: «إنَّ كذباً عليَّ ليس ككذب على أحد، من كذب عليَّ فليتبوأ مقعده من النار»[البخاري: ١٢٩١. مسلم: ٤].

النصوص المحذرة من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم:

عقد البخاري في صحيحه في كتاب العلم باباً عنون له بقوله: «باب إثم من كذب على النبي ﷺ» **أورد فيه الأحاديث التالية:**

١- عن علي قال: قال النَّبيُّ ﷺ: «لا تَكْذِبُوا عَلَيَّ، فَإِنَّهُ مَنْ كَذَبَ عَلَي فَلْيَلِجِ النَّارَ» [البخاري: ١٠٦]

٢- عن عَبْدِ الله بْنِ الزُّبَيْرِ، قال: قُلْتُ للزُّبَيْرِ: إِنِّي لا أَسْمَعُكَ تُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ كَمَا يُحَدِّثُ فُلانٌ وَفُلانٌ؟ قال: أَمَا إِنِّي لَمْ أُفَارِقْهُ، وَلَكِنْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» [البخاري: ١٠٧].

٣- عن أنس قال: إِنَّهُ لَيَمْنَعُنِي أَنْ أُحَدِّثَكُمْ حَدِيثاً كَثِيراً أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «مَنْ تَعَمَّدَ عَلَيَّ كَذباً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ». [البخاري: ١٠٨].

٤- عَنْ سَلَمَةَ قال: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ يَقُلْ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» [البخاري: ١٠٩].

٥- عَنْ أبي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قال: «تَسَمَّوْا باسْمِي وَلا تَكْتَنُوا بكُنْيَتِي، وَمَنْ

رآنِي فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رآنِي، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لا يَتَمَثَّلُ في صُورَتي، وَمَنْ كَذبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّار». [البخاري: ١١٠].

تواتر حديث من كذب علي متعمداً:

حديث: «من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» «من المتواتر المعنوي، وكاد أن يكون متواتراً لفظياً» كما يقول الشيخ ملا علي القاري [الأسرار المرفوعة:ص ٤].

ونقل الشيخ ملا علي القاري عن السيوطي أنه قال: «روى هذا الحديث أكثر من مائة من الصحابة، وجَمَعَ طُرُقَهُ إليهم جمعٌ من أَهل النجابة.

وقد نقل ابن الجوزي عن أبي بكر محمد بن أَحمد بن عبد الوهاب الإسفراييني: أَنه ليس في الدنيا حديثٌ اجتمع عليه العشرة المشهودُ لهم بالجنة غير حديث: «مَنْ كَذبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً...» [الأسرار المرفوعة: ص ٣٤].

وذكر النووي في مقدمة شرح مسلم عن بعضهم: أن عدة من رواه من الصحابة مائتان، قال الحافظ العراقي: وأنا أستبعد وقوع ذلك، وقد جمع الحافظ أبو الحجاج الدمشقي طرقه فبلغ بها مائة واثنين. انتهى.

وروى ابن الجوزي عن أبي بكر محمد بن أحمد بن عبد الوهاب الإسفراييني أنه قال: ليس في الدنيا حديث اجتمع عليه العشرة غيره، قال الحافظ زين الدين العراقي: وليس كذلك، فقد ذكر الحاكم والبيهقي أن حديث رفع اليدين في الصلاة رواه العشرة، وقالا: ليس حديث رواه العشرة غيره، وذكر أبو القاسم بن منده أن حديث المسح على الخفين رواه العشرة أيضاً. [تنزيه الشريعة].

وقد ساق الشيخ ملا علي القاري في طليعة كتابه [الأسرار المرفوعة: ص ٤-٣٩] أسماء من رواه من الصحابة، ونصوص مروياتهم، ومن أخرج كل رواية منها من كتب السنة، فبلغ عددهم اثنين ومئة صحابي.

ثالثاً: الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم كذب على الله:

الكذب على رسول الله كالكذب على الله، ذلك أن ما أوتيه الرسول ﷺ وحي من عند الله: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٤].

والكذب على الله من أعظم الذنوب، قال تعالى: ﴿۞ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ وَكَذَّبَ بِٱلصِّدْقِ إِذْ جَآءَهُۥٓ﴾ [الزمر: ٣٢]. وقال ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: ٦٠].

وقد ذم الله اليهود والنصارى الذين حرفوا دينهم، وأدخلوا فيه ما ليس منه، وفيهم يقول رب العزة: ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٧٥] وقال أيضاً: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُۥنَ أَلْسِنَتَهُم بِٱلْكِتَـٰبِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ ٱلْكِتَـٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلْكِتَـٰبِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران:٧٨]. والنصوص الواردة في ذلك في كتاب الله كثيرة.

المطلب الثاني

الذين أجازوا وضع الحديث حسبة

التعريف بهذه الطائفة.

إذا كان وضع الحديث بهذه المثابة التي تحدثنا عنها، فإن العجب يأخذ المسلم كل مأخذ عندما يعلم أن بعض الذين ينسبون إلى الإسلام أجازوا الوضع في الحديث في مجال الترغيب والترهيب طلباً للأجر والثواب.

وقد تحدث أهل العلم عن هؤلاء، وذموهم أعظم الذم، وحذروا من الضلال الذي تلبسوا به، فمن هؤلاء العلامة ابن كثير، فقد ذكر أصناف الوضاعين، وذكر منهم هذا الصنف من الناس، فقال: «ومنهم مُتعبِّدون

يَحْسِبون أنهم يُحْسِنُون صُنْعاً، يَضَعون أحاديثَ فيها ترغيب وترهيب، وفي فضائل الأعمال، لِيُعْمَل بها.

وهؤلاء طائفة من الكرَّامية وغيرهم، وهم من أشرّ من فَعَلَ هذا لما يحصل بضررهم من الغرة على كثيرٍ ممن يعتقدُ صلاحَهم، فيظنُّ صدقَهم، وهم شرٌّ من كل كذاب في هذا الباب.

وقد انتقد الأئمة كلَّ شيء فعلوه من ذلك، وسَطّرُوه عليهم في زُبرهم، عاراً على واضعي ذلك في الدنيا، وناراً وشناراً في الآخرة» [الباعث الحثيث].

ثم أورد الحديث المتفق عليه الذي يحذر فيه الرسول ﷺ من الكذب عليه، قال رسول الله ﷺ: «من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعدَه من النار». وهذا متواتر عنه».

ثم أورد قول بعض هؤلاء الجهلة: «نحن ما كذبنا عليه، إنما كذبنا له»! وهذا من كمال جَهْلهم، وقلة عقلهم، وكثرة فجورهم وافترائهم، فإنه عليه السلام لا يحتاج في كمال شريعته وفضلها إلى غيره» [الباعث الحثيث: ص ٧٥].

ومن الذين كشفوا عوار هذه الطائفة ابن حجر العسقلاني، فقد ذكر الحامل للوضاعين على الوضع، ومن جملة ما قاله: «نقل عن بعض الكَرَّامية، وبعض المتصوفة إباحةُ الوضع في الترغيب والترهيب، وهو خطأ من فاعله نشأ عن جهل؛ لأن الترغيب والترهيب من جملة الأحكام الشرعية، واتفقوا على أن تعمد الكذب على النبي ﷺ من الكبائر، وبالغ أبو محمد الجويني فكفَّر من تعمد الكذب على النبي ﷺ» [شرح نخبة الفكر: ص ٨٨].

ومنهم الشيخ برهان الدين الأبْنَاسي، فإنه جعل هذه الطائفة التي تكذب على رسول الله ﷺ حسبة أعظم الوضاعين ضرراً، فقال فيهم: «والواضعون للحديث أصنافٌ، أعظمُهم ضرراً قومٌ من المنسوبين إلى الزهد وضعوا (الحديث) احتساباً

فيما زعموا، فتقبل موضوعاتِهم ثقةً منهم بهم، وركوناً إليهم، ثم نهضت جهابذةُ الحديثِ بكشفِ عَوارِها ومَحْو عَارها والحمد الله.

وفيما روينا عن «الإمام أبي بكر السَمعاني» أن بعض الكَرَّامِيَّة ذهب إلى (جواز) وضع الحديث في باب الترغيب والترهيب» [الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح ١/ ٢٢٣].

خطورة هذه الطائفة:

مما سبق نقله عن أهل العلم يظهر لنا خطورة هذه الطائفة التي تعمدت الكذب على رسول الله ﷺ ابتغاء الحسبة والثواب، **ويمكن أن نظهر خطورة مذهبهم في النقاط التالية:**

١-هذه الطائفة أسوأ مَنْ كذب على الرسول ﷺ، لأنهم طائفة من العباد والزهاد يُحسِنُ العامة الظن بهم، فيقبلون قولهم، ويرضون فعلهم، وقد اغْتَرَّ بهم بعض العلماء، فقرظوا ما جاؤوا به، وأدخلوه في مؤلفاتهم، بينما كان الناس يلاحقون الزنادقة، ويوقعون بهم.

٢- ظن هؤلاء أن الدين ناقص يحتاج إلى من يكمله، ولذلك افتروا الكذب على رسول الله ﷺ، ولو أحسنوا العلم والعمل لبذلوا جهدهم في التعرف على ما ورد في الترغيب والترهيب من نصوص القرآن وصحيح الأحاديث، ولوجدوا فيه غنية عن المكذوب.

٣- هؤلاء يشاركون غيرهم من الوضاعين في آفات الوضع، حيث أدخلوا في دين الله ما ليس منه، وفتحوا الباب للخرافة والإضلال والبدعة وغير ذلك.

أمثلة للأحاديث التي افترتها هذه الطائفة:

من أمثلة الأحاديث التي وضعتها هذه الطائفة ما ذكره الشيخ برهان الدين

الأبْناسي نقلا عن ابن الصلاح، قال:

١- روينا عن أبي عصمةَ، وهو نوح بن أبي مريم، أنه قيل له: من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورةً سورة؟ فقال: «إني رَأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن، واشتغلوا بفقه أبي حنيفةَ ومغازي محمد بن إسحاق، فوضعتُ هذه الأحاديثَ حِسْبةً». [الشذا الفياح: ص ٢٢٤].

٢- الحديث الطويل الذي يُروَى عن «أُبيٍّ بن كعبٍ» عن النبي ﷺ، في فضل القرآن سورةً سورةً بَحَثَ باحثٌ عن مَخْرَجِهِ، حتى انتهى إلى مَن اعترف بأنه وجماعة وضعوه. وإنَّ أثرَ الوضْعِ لَبيِّنٌ عليه. [الشذا الفياح: ص ٢٢٤].

أمثلة للأحاديث الموضوعة في الترغيب والترهيب:

ومن الأحاديث الموضوعة في الترغيب التي وضعتها الطائفة السابقة أو غيرهم ما يأتي:

١- « يحشر المؤذنون يوم القيامة على نوق من نوق الجنة يقدمهم بلال، رافعي أصواتهم بالأذان ينظر إليهم الجمع، فيقال: من هؤلاء؟ فيقال: مؤذنو أمة محمد ﷺ؛ يخاف الناس ولا يخافون، ويحزن الناس ولا يحزنون ».

٢- « يجيء بلال يوم القيامة على راحلة رحلها ذهب وزمامها دُرّ وياقوت، يتبعه المؤذنون حتى يدخلهم الجنة، حتى إنه ليدخل من أذن أربعين يوماً يطلب بذلك وجه الله ».

حكم الشيخ ناصر الدين الألباني على الحديثين السابقين بالوضع في [سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: ٢/ ١٩٣].

٣-«الحديث في المسجد يأكل الحسنات كما تأكل البهيمة الحشيش» [الأسرار المرفوعة: ص ١٨٦].

٤- « صلاة بسواك خير من سبعين صلاة بغير سواك » [الأسرار المرفوعة : ص ٢٣٥].

٥- «الطلاق يمين الفساق» [الأسرار المرفوعة: ص ٢٤٠].

في الصحيح غنية عن الموضوع والباطل:

سئل شيخ الإسلام رحمه الله تعالى عن أحاديث موضوعة، بعضها في فضائل علي بن أبي طالب، فبيَّن في إجابته بطلانها، كما بيَّن أن في الصحيح غنية عن الموضوع في الفضائل، وفي غيرها، وسأورد ما ذكره منها في فضائل أبي بكر وعمر، ومنها تتبين كثرة النصوص الصحيحة الواردة في ذلك مما يغني عن الضعيف والموضوع.

فضائل أبي بكر:

وقد ثبت للصحابة -رضي الله عنهم- من الفضائل الثابتة في الصحاح ما أغنى الله بها عن أكاذيب المفترين:

١- مثل قوله – الذي صح عنه من غير وجه-: «لو كنت متخذاً من أمتي خليلا لاتخذت أبا بكر خليلاً» [البخاري: ٣٦٥٦، مسلم: ٢٣٨٣].

٢- وقوله: «لا يبقين في المسجد خَوْخَةٌ إلا سُدَّت إلا خَوْخَةَ أبى بكر» [البخاري: ٣٢٩٤ مسلم: ٢٣٨٢].

٣- وقوله: «إن أَمَنَّ الناس علينا في صحبته وذات يده أبو بكر» [البخاري: ٤٦٦، مسلم: ٢٣٨٢].

٤- وقوله: «أيها الناس إني أتيت إليكم، فقلت: إني رسول الله إليكم، فقلتم: كذبت، وقال أبو بكر: صدقت، فهل أنتم تاركو لي صاحبي؟ فهل أنتم تاركو لي صاحبي؟ فهل أنتم تاركو لي صاحبي» [البخاري: ٤٦٤، مسلم: ٣٦٦٢ وفي

الحديث تقديم وتأخير].

٥- وقوله: في مرضه الذي توفى فيه-: «مُرُوا أبا بكر فليصل بالناس» مرة بعد مرة [البخاري: ٦٧٨ ، ومسلم: ٤١٨].

٦- ومثل قوله لعائشة: «ادْعِي لي أباك وأخاك حتى أكتب كتاباً لأبي بكر، لا يختلف الناس من بعدي» ثم قال: «يأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر» [مسلم: ٢٣٨٧].

٧- وجاء في فضائل عمر قوله: «لقد كان فيما قبلكم من الأمم مُحَدَّثون؛ فإن يكن في أمتي أحد فعمر» [البخاري: ٣٩٨٩ ، ومسلم: ٢٣٩٨].

٨- وقوله لعمر: «ما رآك الشيطان سالكاً فجاً إلا سلك فجاً غير فجك» [البخاري: ٢٦٨٣ ، ومسلم: ٢٣٩٦].

٩- وقوله: «رأيت كأني أُتيت بإناء من لبن، فشربت، ثم ناولت فَضْلِي عمر، قالوا: فما أولته؟ قال: العلم» [البخاري: ٨٢، ٣٦٨١، ٧٠٠٦، ٧٠٠٧، ومسلم: ٢٣٩١].

١٠- وقوله: «رأيت كأن الناس يعرضون عليَّ وعليهم قُمُصٌ، منها ما بلغ الثدي، ومنها ما يبلغ دون ذلك، وعرض عليَّ عمر، وعليه قميص يجره. قالوا: فما أولته؟ قال: الدين» [البخاري: ٢٣، ٣٦٩١. مسلم: ٢٣٩١].

١١- وقوله: «رأيت كأني على قَلِيب أنتزع منها، فأخذها ابن أبي قحافة فنزع ذَنُوباً أو ذنوبين وفي نزعه ضعف، والله يغفر له، ثم أخذها ابن الخطاب فاستحالت غرباً، فلم أر عبقرياً يفري فرية، حتى صدر الناس بعطن» [البخاري: ٣٦٨٢. مسلم: ٢٣٩٣].

المطلب الثالث

حكم رواية الموضوع من الحديث

رواية الحديث الموضوع من غير بيان لحاله هو كاختلاقه كلاهما حرام، وكلاهما يدخلان صاحبهما في الوعيد الشديد الذي تهدد به الرسول ﷺ مفتري الكذب عليه، وفي ذلك يقول الرسول ﷺ: «من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين» [مسلم: ١].

وقد شنَّ أهل العلم الغارة على رواة الموضوع من الحديث من كل جانب، ونذروا بهم، ووجهوا إليهم سهام النقد، فمن هؤلاء أبو عمرو بن الصلاح، وفي الموضوع وراويه يقول:

«اعلم أن الحديث الموضوع شرُّ الأحاديث الضعيفة، ولا تحل روايته لأحدٍ عَلِمَ حالَه في أيِّ معنىً كان إلا مقروناً ببيان وضعه»، « بخلاف غيره من الأحاديث الضعيفة التي يُحْتَمَلُ صدقُها في الباطن، جاز روايتُها في الترغيب والترهيب على ما نبيِّنه قريباً إن شاء الله تعالى» [علوم الحديث: ص ٩٩].

وهذا الذي ذكره ابن الصلاح مذهب بعض أهل العلم في جواز الاحتجاج بالضعيف في فضائل الأعمال بشروط، وذهب آخرون إلى منعه مطلقاً، وهو الصواب إن شاء الله.

«ولا تَحِلُّ رواية الموضوع مع العَلمِ بهِ في أيّ معنىً كانَ، إلاّ مَقْروناً ببيَانِ وَضْعِهِ، بخلافِ غيرِهِ من الأحاديثِ الضَعيفَةِ التي يُحتَملُ صِدقُها في الباطنِ، فإنَّه يَجوزُ روايَتُها في التّرغيبِ والتّرهيبِ، والمواعظِ، والقَصص، وفَضائلِ الأعمالِ لا في صِفاتِ الله وأحكامِ الشَّريعَةِ» [المقنع في علوم الحديث: ٢٣٢].

ونقل الشيخ ملا علي القاري رحمه الله تعالى جملة من أقوال أهل العلم التي تنص على حرمة رواية الموضوع إلا إذا صاحب ذلك بيان حاله، تحذيراً وتنفيراً من اعتقاد صحة نسبته إلى رسول الله ﷺ، فقال: «قال النووي في «شرح مسلم»: يحرم رواية الحديث الموضوع على من عرف كونَه موضوعاً، أو غلب على ظنه وضعُهُ.

فمن روى حديثاً عَلِم وضعَه أو ظنَّ وَضْعَهُ ولم يُبيّنْ حالَ روايته فهو مندرجٌ في الوعيد.

قال: ولا فَرْقَ في تحريم الكذب عليه ﷺ بين ما كان في الأَحكام وما لا حُكْمَ فيه، كالترغيب والترهيب والمواعظ وغير ذلك من أنواع الكلام، فكله حرام من أكبر الكبائر، وأَقبح القبائح بإِجماع المسلمين الذين يُعتَدُّ بهم في الإجماع.. إلى أن قال: وقد أَجمع أهلُ الحلِّ والعقد على تحريم الكذب على آحاد الناس، فكيف بمن قَوْلُهُ شرعٌ، وكلامُهُ وحيٌ، والكذبُ عليه كذبٌ عليه تعالى قال عز وعلا: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤ ﴾.

قال الحافظ جلال الدين السيوطي: أَطبق علماءُ الحديث على أنه لا يحلُّ رواية الموضوع في أَي معنىً كان إلا مقروناً ببيان وضعه بخلاف الضعيف، فإنه يجوز روايته في غير الأَحكام والعقائد..، قال: وممَّن جَزَمَ بذلك النووي وابن جماعة والطِّيبي والبُلْقيني. والعراقي.

قلت: وقد صرَّح به حافظ عصره العسقلاني في «شرح نخبته».

وقالَ الدارَقُطني: تَوَعَّدَ عليه الصلاة والسلام بالنار من كذب عليه بعد أمره بالتبليغ عنه، ففي ذلك دليل على أنه إنما أمر أن يُبَلَّغَ عنه الصحيحُ دون السقيم، والحقُّ دون الباطل، لا أن يُبَلَّغَ عنه جميع ما روي عنه؛ لأنه قال عليه الصلاة والسلام: «كَفى بالمرْءِ إثماً أَنْ يُحَدِّثَ بكُلِّ ما سَمِعَ» [أَخرجه مسلم: ٥] من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ثم من روى عن النبي عليه الصلاة والسلام حديثاً وهو شاكٌّ فيه، أَصحيحٌ أَم غير صحيح؟ يكون كأَحد الكاذبين لقوله عليه الصلاة والسلام: «من حدَّثَ عني حديثاً وهو يُرى أَنه كَذِبٌ...» حيث لم يقل: وهو يستيقن أَنه كذب».

وللتحرُّز عن مثل ذلك كان الخلفاءُ الراشدون، والصحابة المنتخبون يتقون كثرة الحديث عنه عليه الصلاة والسلام.

وكان أَبو بكر وعمر يطالبان من روى لهما حديثاً عنه عليه الصلاة والسلام لم يسمعاه منه بإِقامة البيّنة عليه، ويَتوَعَّدَانِهِ في ذلك. وكان عليٌّ يستحلفه عليه.

وكان بعض المحتاطين من المحدثين من الصحابة والتابعين يقول: أَو قريباً من هذا، أَو نحو هذا، أَو شبه هذا. كل ذلك خوفاً من الزيادة والنقصان، أَو السهو والنسيان» [الأسرار المرفوعة: ص ٤٠].

المطلب الرابع

حكم من يكذب على رسول الله متعمداً

تكلم الشيخ ملا علي القاري في حكم من يتعمد وضع الحديث على رسول الله ﷺ متعمداً، فقال:

قال شيخُ مشايخنا الحافظ جلال الدين السيوطي: لا أَعلم شيئاً من الكبائر قال أَحدٌ من أَهل السنة بتكفير مرتكبه إلا الكذبَ على رسول الله ﷺ، فإن الشيخ أَبا محمد الجُوَيني من أَصحاب الشافعي، وهو والد إمام الحرمين، قال: إِنَّ من تعمَّد الكذب عليه، عليه الصلاة والسلام يكفر كفراً يخرجه عن الملة، وتبعه على ذلك طائفة، منهم الإمام ناصر الدين ابن المُنيِّر من أَئمة المالكية [الأسرار المرفوعة: ٣٦].

أقول: والذين حكموا بكفر هؤلاء نظروا إلى أن فعل هؤلاء دلَّ على كفر باطنهم، فحالهم حال الذين استهزؤوا بالله وآياته ورسوله، الذين قال الله لهم: ﴿قُلْ

أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ ﴾ [التوبة: ٦٥، ٦٦].

وقد كان العلماء الذين يقتدى بهم يغلظون القول لمن يضع الحديث ويفتريه، قال الشيخ علي قاري:«قال الجورقاني بسنده إلى أبي العباس السراج: شهدت محمد بن إسماعيل البخاري، وَدُفِعَ إليه كتابٌ من ابن كرام يسأله عن أحاديث، منها حديث الزهري عن سالم، عن أبيه مرفوعاً: «الإيمانُ لا يَزِيدُ ولا يَنْقُصُ».

فكتب محمد بن إسماعيل البخاري على ظهر كتابه: من حدّث بهذا استوجب الضرب الشديد والحبس الطويل.

أَورده الذهبي في «الميزان».

وفي «الميزان» أيضاً قال أبو داود: سمعت يحيى بن معين يقول في سُوَيدٍ الأَنباريّ: هُوَ حَلالُ الدَّمِ.

وقال الحاكمُ: أُنكر على سويد حديثه في: «مَنْ عَشقَ وَعَفَّ وكَتَم....»

قال يحيى بنُ مَعين لَمَّا ذكِرَ لَهُ هذا الحديث: لو كان لي فرسٌ ورمحٌ غزوتُ سويداً.

وفي «الميزان» أيضاً: قيل لابن عُيَيْنَةَ: روى مُعَلَّى بن هلال عن ابن أَبي نجيح، عن مجاهد، عن عبد الله قال: «التقنُّع من أَخلاق الأَنبياءِ».

فقال ابنُ عُيَيْنَةَ: إن كان المعلى يحدث بهذا الحديث عن ابن أَبي نجيح ما أَحوجه أَن تُضرب عنقه».

المبحث الثالث

خطورة الأخبار الموضوعة

ظهر مما سبق بيانه شيء من خطورة الوضع في حديث رسول الله ﷺ، وهذا يحتاج إلى مزيد توضيح وتجلية، وهذا بيانه في هذا المبحث.

المطلب الأول

القضاء على خاصية هذا الدين

الخاصية التي ميزت هذا الدين عن غيره من الأديان التي وضعها البشر، أو الأديان المحرفة المغيرة المبدلة أنه من عند الله.

والدين المنزل من عند الله له خواص الألوهية، فالله كامل لا نقص فيه، فهو العالم بكل شيء، الذي لا تخفى عليه خافية في الأرض ولا في السماء، وهو الحكيم في خلقه وأمره، فلا تتناقض أحكامه، ولا تتعارض أوامره، ودينه كذلك، دين كامل وافٍ، ليس فيه قصور، ولا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

وكذلك سنة الرسول ﷺ إنما هي وحي يوحى، حتى اجتهادات الرسول ﷺ ليس فيها خلل، ذلك أن الوحي كان ينزل مصححاً ومصوباً ما قد يقع من خلل في اجتهادات الرسول ﷺ، كما سدد الله رسوله ﷺ في اجتهاده في أسرى بدر، وفي عبوسه في وجه الأعمى ابن أم مكتوم، وجاءه الوحي آمراً إياه بخلع نعليه عندما صلى وفي نعليه أذى، حتى إذا حضره الحق وصار - صلوات عليه- إلى ربه كانت سنته كاملة ليس فيها خلل ولا نقص، فكان حالها حال القرآن في كمالها وشمولها، وبذلك اكتمل الدين في مصدريه الكتاب والسنة.

والوضاعون في الحديث يريدون هدم هذه الخاصية بأقوالهم وآرائهم وأهوائهم

ونظرياتهم وافتراءَتهم، وأقوال وافتراءَات غيرهم.

والبشر مهما كانوا على سداد فإن أقوالهم وآراءهم ونظرياتهم تناسب عجزهم وقصورهم، فالبشر جهلهم أكثر من علمهم، وعجزهم أكثر من قدرتهم، فإذا خالطت أقوالهم ومذاهبهم حديث رسول الله ﷺ، ذهبت خاصية سنته، وزال بهاؤها، وأصبحت خليطاً من الحق والباطل، والصدق والكذب، وذهب ذلك النقاء والصفاء الذي ميز الله به سنة رسوله ﷺ.

ومن طالع الأحاديث الموضوعة رأى أنها غطت كل أنواع العلوم الشرعية، من الإيمان والعقيدة والفقه والأخلاق والتفسير والحديث، ومن درس ما حوته هذه الأحاديث على اختلاف أنواعها وجدها تُحوّل هذا الدين إلى خرافات وأساطير وأكاذيب، ووجدوها تشين الشريعة بذلك كله، فتكرّه الناس بالحق الذي جاء به الإسلام من عند الله تبارك وتعالى، وتصد الناس عن الإيمان.

وسيأتي مزيد بيان بخطورة الوضع في الحديث عند الكلام على الزنادقة في مبحث أسباب الوضع.

المطلب الثاني

الأحاديث الموضوعة بوابة البدع الكبرى

الدارس للأحاديث الموضوعة يجدها تكثر من الدعوة إلى ما لم يأذن به الله من الدين، وهذه هي البدع التي حذر منها الرسول ﷺ، وقال فيها: «إن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة».

وخطورة هذه الأحاديث أنها تدعو الناس إلى البدع، وهم لا يشعرون أنها دين مفترى، وضلال لا ريب فيه، لظن الذين لا يعلمون وضعها أنها ثابتة عن رسول الله ﷺ.

بعض أنواع البدع التي أنشأتها الأحاديث الموضوعة:

سأذكر في هذا المبحث بعض البدع التي أنشأتها الأحاديث الموضوعة، نقلا عما ذكره الشوكاني رحمه الله تعالى في كتابه «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة»، كما سأذكر تعليقاته عليها.

١- بدعة صلاة ليلة النصف من شعبان:

حديث: «يا علي من صلى مائة ركعة ليلة النصف من شعبان، يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب، وقل هو الله أحد عشر مرات، إلا قضى الله له كل حاجة... إلخ».

هو موضوع، وفي ألفاظه المصرحة بما يناله فاعلها من الثواب مالا يمتري إنسان له تمييز، في وضعه، ورجاله مجهولون.

وقد روي من طريق ثانية وثالثة كلها موضوعة، ورواتها مجاهيل: وقال في المختصر: حديث: صلاة نصف شعبان باطل. ولابن حبان من حديث علي: إذا كان ليلة النصف من شعبان، فقوموا ليلها وصوموا نهارها. ضعيف.

وقال في اللآلىء: مائة ركعة في نصف شعبان بالإخلاص عشر مرات مع طول فضله، للديلمي وغيره، موضوع. وجمهور رواته في الطرق الثلاث: مجاهيل وضعفاء.

قال: واثني عشرة ركعة بالإخلاص ثلاثين مرة. موضوع. وأربع عشرة ركعة. موضوع.

وقد اغتر بهذا الحديث جماعة من الفقهاء، كصاحب الإحياء وغيره، وكذا من المفسرين، وقد رويت صلاة هذه الليلة، أعني ليلة النصف من شعبان، على أنحاء مختلفة كلها موضوعة، ولا ينافي هذا رواية الترمذي من حديث عائشة، لذهابه

صلى الله عليه وآله وسلم إلى البقيع، ونزول الرب ليلة النصف إلى سماء الدنيا، وأنه يغفر لأكثر من عَدَد شَعْرِ غنم كلب. فإن الكلام إنما هو في هذه الصلاة الموضوعة في هذه الليلة، على أن حديث عائشة هذا: فيه ضعف وانقطاع، كما أن حديث عليٍّ، الذي تقدم ذكره في قيام ليلها، لا ينافي كون هذه الصلاة موضوعة، على ما فيه من الضعف، حسبما ذكرناه» [الفوائد المجموعة: ٥٠].

٢- بدعة صلاة عاشوراء:

حديث: من صلى يوم عاشوراء، ما بين الظهر والعصر أربع ركعات، يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب مرة، وآية الكرسي عشر مرات، وقل هو الله أحد إحدى عشر مرة، والمعوذتين خمس مرات. فإذا سلم استغفر الله سبعين مرة. أعطاه الله في الفردوس قبة بيضاء- إلخ.

رواه الجورقاني عن أبي هريرة مرفوعاً، وهو موضوع، ورواته مجاهيل. [الفوائد المجموعة: ٤٧].

٣- بدعة صلاة الرغائب في أول ليلة من رجب:

حديث: من صلى المغرب أول ليلة من رجب، ثم صلى بعدها عشرين ركعة، يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب، وقل هو الله أحد مرة، ويسلم فيهن عشر تسليمات، أتدرون ما ثوابه؟ -إلخ.

رواه الجورقاني عن أنس مرفوعاً، وهو موضوع، وأكثر رواته مجاهيل.

حديث: من صام يوماً من رجب، وصلى فيه أربع ركعات، يقرأ في أول ركعة مائة مرة آية الكرسي، وفي الركعة الثانية مائة مرة قل هو الله أحد. لم يمت حتى يرى مقعده من الجنة أو يُرى له.

هو: موضوع، وأكثر رواته مجاهيل.

حديث: رجب شهر الله، وشعبان شهري، ورمضان شهر أمتي. قيل: يا رسول الله، ما معنى قولك: رجب شهر الله؟ قال: لأنه مخصوص بالمغفرة، ثم ذكر حديثاً طويلاً، رغب في صومه، ثم قال: لا تغفلوا عن أول ليلة في رجب، فإنها ليلة تسميها الملائكة الرغائب، ثم قال: وما من أحد يصوم يوم الخميس، أول خميس من رجب، ثم يصلى ما بين العشاء والعتمة- يعني ليلة الجمعة- اثنتي عشرة ركعة، يقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب مرة، وإنا أنزلناه في ليلة القدر ثلاثاً، وقل هو الله أحد اثنتي عشرة مرة، يفصل بين كل ركعتين بتسليمة. فإذا فرغ من صلاته صلى عليَّ سبعين مرة. ثم يقول: اللهم صل على محمد النبي الأمي وعلى آله، ثم يسجد فيقول في سجوده: سُبوح قدوس رب الملائكة والروح سبعين مرة، ثم يرفع رأسه، فيقول: رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم إنك أنت الأعز الأعظم، سبعين مرة. ثم يسجد الثانية فيقول مثل ما قال في السجدة الأولى، ثم يسأل الله حاجته، فإنها تقضى- إلخ».

هو: موضوع. ورجاله مجهولون.

وهذه هي صلاة الرغائب المشهورة.

وقد اتفق الحفاظ على أنها موضوعة، وألفوا فيها مؤلفات، وغلَّطوا الخطيب في كلامه فيها.

وأول من رد عليه من المعاصرين له: ابن عبد السلام، وليس كون هذه الصلاة موضوعة مما يخفى على مثل الخطيب، والله أعلم ما حمله على ذلك، وإنما أطال الحفاظ المقال في هذه الصلاة المكذوبة بسبب كلام الخطيب، وهي أقل من أن يشتغل بها ويتكلم عليها، فوضعها لا يمترى فيه من له أدنى إلمام بفن الحديث. [الفوائد المجموعة: ٤٧].

٤- بدعة صلاة ليلة الفطر:

حديث: والذي بعثني بالحق نبياً: إن جبريل أخبرني عن إسرافيل عن الله عز وجل: أن من صلى ليلة الفطر مائة ركعة، يقرأ في كل ركعة الحمد مرة، وقل هو الله أحد عشر مرات، ويقول في ركوعه وسجوده عشر مرات: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر. فإذا فرغ من صلاته استغفر مائة مرة، ثم يسجد، ثم يقول: يا حي يا قيوم يا ذا الجلال والإكرام، يا رحمن الدنيا والآخرة ورحيمهما، يا أرحم الراحمين، يا إله الأولين والآخرين، اغفر لي ذنوبي، وتقبل صومي وصلاتي. والذي بعثني بالحق لا يرفع رأسه من السجود، حتى يغفر الله له، ويتقبل منه شهر رمضان- إلخ.

هو موضوع، ورواته مجاهيل.

حديث: من صلى يوم الفطر بعد ما صلى عيده، أربع ركعات، يقرأ في أول ركعة بفاتحة الكتاب، وسبح اسم ربك الأعلى. وفي الثانية: الشمس وضحاها. وفي الثالثة: والضحى. وفي الرابعة: قل هو الله أحد. فكأنما قرأ كل كتاب نزله الله على أنبيائه- إلخ.

هو موضوع، وفيه مجاهيل.

حديث: من السنة اثنتا عشرة ركعة بعد عيد الفطر، وست ركعات بعد عيد الأضحى.

قال في المختصر: لا أصل له [الفوائد المجموعة: ٥٢].

٥- بدعة صلاة التسبيح:

حديث: يا عباس، يا عماه، ألا أعطيك، ألا أمنحك، ألا أحبوك، ألا أفعل بك عشر خصال. إذا أنت فعلت ذلك: غفر الله لك ذنبك، أوله وآخره، قديمه وحديثه،

خطأه وعمده، صغيره وكبيره، سره وعلانيته.

عشر خصال: أن تصلى أربع ركعات، تقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب وسورة فإذا فرغت من القراءة في أول ركعة، وأنت قائم، قلت: سبحان الله، والحمد الله، ولا إله إلا الله، والله أكبر خمس عشرة مرة، ثم تركع، فتقولها عشراً وأنت راكع، ثم ترفع رأسك من الركوع، فتقولها عشراً، ثم تهوى ساجداً، فتقولها وأنت ساجد عشراً، ثم ترفع رأسك من السجود، فتقولها عشراً، ثم تسجد، فتقولها عشراً، ثم ترفع رأسك من السجود، فتقولها عشراً. فذلك خمس وسبعون، في كل ركعة، تفعل ذلك في أربع ركعات، إن استطعت أن تصليها في كل يوم مرة فافعل. فإن لم تفعل ففي كل جمعة مرة. فإن لم تفعل ففي كل شهر مرة. فإن لم تفعل ففي السنة مرة. فإن لم تفعل ففي عمرك مرة.

رواه الدار قطني عن العباس مرفوعاً، من طريق ابنه عبد الله، ومن طريق أبي رافع عن النبي ﷺ أنه قال للعباس- إلخ.

ورواه عن العباس من طريق أخرى، عن ابن الديلمي عن العباس.

وقد أورد ابن الجوزي حديث: صلاة التسبيح هذا في الموضوعات.

وقال السيوطي في اللآلئ، ما حاصله: أنه أخرج حديث ابن عباس أبو داود، وابن ماجه، والحاكم: وحديث أبي رافع أخرجه الترمذي، وابن ماجه.

وقال ابن حجر: لا بأس بإسناد حديث ابن عباس، وهو من شرط الحسن، فإن له شواهده تقويه، وقد أساء ابن الجوزي بذكره في الموضوعات.

وقد رواه أبو داود من حديث ابن عمرو بإسناد لا بأس به، والحاكم من حديث ابن عمر.

وقال في أمالي الأذكار: وردت صلاة التسبيح من حديث عبد الله بن عباس،

وأخيه الفضل، وأبيهما العباس، وعبد الله بن عمر، وأبي رافع، وعلي بن أبي طالب، وأخيه جعفر، وأم سلمة، ورجل أنصاري، ثم ساق تخريجها جميعاً، ثم قال: وممن صحح هذا الحديث أو حسنه: ابن منده، والآجرى، والخطيب، وأبو سعد السمعاني، وأبو موسى المديني، وأبو الحسن بن الفضل، والمنذري، وابن الصلاح، والنووي، والسبكي، وآخرون.

وقال في اللآلئ: إنه قال الحافظ العلائي: هو صحيح أو حسن. وكذا قال الشيخ سراج الدين في التدريب، والزركشي.

وقال العقيلي: ليس في صلاة التسبيح حديث يثبت.

وقال أبو بكر بن العربي: ليس فيها حديث صحيح ولا حسن.

قال في اللآلئ: والحق أن طرقه كلها ضعيفة، وأن حديث ابن عباس يقرب من شرط الحسن إلا أنه شاذ لشدة الفردية فيه وعدم المتابع والشاهد من وجه معتبر، ومخالفة هيئتها لهيئة باقي الصلاة. [الفوائد المجموعة: ٣٧].

المطلب الثالث

إدخال الأساطير والخرافات في الدين الإسلامي

أحد مصادر الموضوعات أساطير الأمم السابقة وموروثاتهم العقائدية وخرافاتهم التي أرادوا إدخالها في هذا الدين، ومن ذلك ما نسجه الوضاعون على نمط تلك الأساطير والخرافات.

وقد رمى أهل الشرك والضلال قديماً القرآن بأنه أساطير الأولين، فأكذبهم الله فيما رموه به: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [النحل: ٢٤] ﴿وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ٱكْتَتَبَهَا فَهِىَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴾ [الفرقان: ٥].

وقد تبين للعقلاء المنصفين الذين ينظرون في هذا الكتاب نظر معتبر أن هذا القرآن حق وصدق، وهو مجاف للخرافة والأسطورة، بل إنه داع للحق الذي يزهق الخرافة والأسطورة.

فمتى أدخل أهل الضلال هذه الخرافات والأساطير والعقائد الفاسدة في السنة، فيكونون صَدَّقوا قول أهل الشرك في هذا الدين أنه أساطير الأولين.

وقد رأيت شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله قد نبه إلى خطورة فعل هؤلاء الوضاعين الكذابين الذين جعلوا حديث رسول الله ﷺ أحاديث خرافة، مثله في ذلك مثل قصة عنترة، وحكايات الرشيد ووزيره، وحكايات العيارين، وبين ذلك في حديثه عن كتاب «تنقلات الأنوار» وهو كتاب امتلأ بالكذب على الله وعلى رسوله، وفي ذلك يقول رحمه الله: «إن كتاب «تنقلات الأنوار» المنسوب إلى أحمد بن عبد الله البكري من أعظم الكتب كذباً وافتراء على الله ورسوله، وعلى أصحاب رسول الله ﷺ، وقد افترى فيه من الأمور من جنس ما افتراه المفترون في سيرة دلهمة والبطال، وسيرة عنترة، وحكايات الرشيد ووزيره جعفر البَرْمَكِي؛ وحكايات العيارين. مثل: الزئبق المصري، وأحمد الدنق، ونحو ذلك.

لكن هؤلاء يفترون الكذب على من ليس من الأنبياء؛ وصاحب الكتاب الذي سماه «تنقلات الأنوار» يفترى الكذب على رسول الله ﷺ وعلى أصحابه، ويكذب عليه كذباً لا يعرف أن أحداً كذب مثله في كتاب، وإن كان في بعض ما يذكره صدق قليل جداً، فهو من جنس ما في سيرة عنترة والبطال، فإن عنترة كان شاعراً فارساً من فرسان الجاهلية، وله شعر معروف، وقصيدته إحدى السبع المعلقات، لكن افتروا عليه من الكذب ما لا يحصيه إلا الله، وكل من جاء زاد ما فيها من الأكاذيب.

وكذلك أبو محمد البطال كان من أمراء المسلمين المعروفين، وكان المسلمون قد غزوا القسطنطينية في خلافة عبد الملك بن مروان، وأرسل معه جيشاً عظيماً

وحاصروها، وأقاموا عليها مدةً سنين، ثم صالحوهم على أن يدخلوها، وبنوا فيها مسجداً، وذلك المسجد باقٍ إلى اليوم، فجاء الكذابون فزادوا في سيرة البطال وعبد الوهاب من الأكاذيب ما لا يحصيه إلا الله، وذكر دلهمة والقاضي عَقِبه، وأشياء لا حقيقة لها.

والبكري صاحب «تنقلات الأنوار» سلك مسلك هؤلاء المفترين الكذابين، لكن كذبه على رسول الله ﷺ وعلى أصحابه- أفضل الخلق بعد النبيين- أكثر، وفيه من أنواع الأكاذيب المفتريات، وغرائب الموضوعات ما يَجِلُّ عن الوصف، مثل حديث السبع حصُون، وهضام بن جحاف، ومثل حديث الدهر، ورأس الغول، وكلندجة، وغير ذلك من كتبه، وغير ذلك من ذكر أماكن لا وجود لها، وغزوات لا حقيقة لها، وأسماء ومسميات لا يعرفها أحد من أهل العلم، ورواية أحاديث تخالف كتاب الله وسنة رسوله وإجماع المسلمين، وتخالف ما تواتر عن النبي ﷺ.

وفيها من الأقوال والأفعال المضافة إلى النبي ﷺ وأصحابه ما برأه الله منه، وهي من جنس أحاديث الزنادقة النصيرية وأشباههم، الذين يختلقون ما فيه غلو في عليٍّ وغيره، وفيه من القدح في دين الإسلام والإفساد له ما يوجب إباحة دم من يقول ذلك، وإن كان جاهلاً استتيب، فإن تاب وإلا قتل» [مجموع فتاوى شيخ الإسلام: ١٨/ ٢٠٢ مع تصرف يسير بحذف بعض النص].

أمثلة للخرافات والأساطير التي جاءت بها الموضوعات:

ومن أمثلة هذه الموضوعات التي جاءت على نمط الأسطورة والخرافة، ما سئل عنه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى، وهي قصص وضعها قوم في عصره، يقول السائل: «ما تقول السادة العلماء –رضي الله عنهم أجمعين- في أناس قصاصين؟ ينقلون مغازي النبي ﷺ، وقصص الأنبياء- عليهم السلام- تحت

القلعة، وفي الجوامع والأسواق، ويقولون: إن النبي أتى إليه ملك يقال له: حبيب، فقال له: إن كنت رسول الله فإنا نريد أن القمر ليلة تسعٍ وعشرين يعود، وينزل من طوقك، ويطلع من أكمامك، فأراهم ذلك، فآمنوا به جميعهم.

ويقولون: إنه أتى إليه مَلِكٌ يقال له: بشير بن غَنَّام، عمل عليه حيلة، وأخذ منه تسعة أنفس، علقهم على النخل، فبعث النبي ﷺ علياً فخلصهم، وكان من جملتهم خالد.

وأتى إليه مَلِكٌ وهو في مكة، يقال له: الملك الدحاق، وكانت له بنت اسمها حَمَانَة فَكَسَرَ النبيَّ ﷺ، وزوج بنته لبلال، فقتله وهو في الصلاة، فحط النبي ﷺ بردته، فأحياه الله له.

وأنه بعث المقداد إلى مَلِكٌ يقال له: الملك الخَطَّار، فالتقى في طريقه ملكة يقال لها: روضة، فتزوج بها، وراح إلى الملك الذي أرسل إليه، فاقتتل هو وإياه فأسره، وجاء إلى النبي ﷺ، وقاتل في غزوة تبوك بُولص بن عبد الصليب، وأنه قاتل في الأحزاب، وكانوا ألوفاً، وانكسرت الأحزاب قُدَّام عليٌّ سبع عشرة فرقة، وخلف كل واحدة رجل يضرب بالسيف، ويقول: أنا علي وليه.

وضرب عمرو بن العامري فقطع فخذه، فأخذ عمرو فخذه، وضرب بها في المسلمين، فقلع شجرة، وقتل بها جماعة منهم، والملائكة ضجت عند ذلك؟ وقالوا: لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا علي.

وأن علياً قاتل الجن في البئر، ورماه بالمنجنيق إلى حصن الغراب، وجاءت رَمْيَته ناقصة، فمشى في الهواء، وأنه ضرب مَرْحبَ اليهودي، وكان على رأسه جُرْن رُخَام فقسم له وللفرس نصفين، وأنه عبر العسكر على زِنْدِهِ إلى خيبر وهدَّ الحصن، وأن ذا الفقار أنزل إليه من السماء، فإن الله سماه من السماء، وقال: عليّ أسبق من العجل، وأنه بعث مع كل نبي سراً، وبعث مع النبي جهراً، وأنه كان عصا موسى،

وسفينة نوح، وخاتم سليمان، وأنه شرب من سُرّه النبي ﷺ لما مات، فوزن علم الأولين والآخرين.

وأن ملك الموت جاء إلى النبي ﷺ في زيٍّ أعرابي، فقال له النبي: قابض أم زائر؟ فقال له: ما زرت أحداً من قبلك حتى أزورك، فأعطاه تفاحة، فشمها، فخرجت روحه فيها، وأن فاطمة بكت عليه، حتى أقلقت أهل المدينة، حتى أخرجوها إلى بيوت الأحزان، وينقلون قصص الأنبياء من جنس هذا السؤال، ويفسرونها بآيات لم تسمع من أهل العلم، وكل واحدة من هذه تحزبوا فيها ليلة. [مجموع فتاوى شيخ الإسلام: ١٨/ ٢٠٣].

وقد أجاب شيخ الإسلام عن هذه الضلالات والترهات فقال: «الحمد لله رب العالمين، هذه الأحاديث من الأحاديث المفتراة باتفاق أهل العلم، وإنما تؤخذ مثل هذه الأحاديث من مثل «تنقلات الأنوار» للبكري، وأمثاله ممن روى الأكاذيب الكثيرة.

[كذب دخول القمر في كم الرسول صلى الله عليه وسلم]

«أما الأول، فإن القمر لم يدخل في طوق النبي ﷺ ولا ثيابه، ولا باشر النبي ﷺ، ولكن انشق فرقتين: فرقة دون الجبل، وفرقة فوق الجبل».

[عدم وجود أبي مالك وبشير بن غنام]:

«وكذلك حبيب أبي مالك لا وجود له، والحديث المذكور عن بشير بن غنام- أيضاً- كذب، وهذا الاسم غير معروف، وخالد بن الوليد لم يؤسر أصلاً، بل أسلم بعد الحديبية، وما زال منصوراً في حروبه».

[لا وجود للملك الدحاق]:

«وكذلك ما ذكر عن المسمى بالملك الدحاق كذب، وهذا الاسم لا وجود له،

ولكن الذين عاشوا بعد الموت في هذه الأمة كان بينهم طائفة في زمن الصحابة والتابعين، وأما من أحيا الله له دابته بعد الموت من المؤمنين فهؤلاء بعضهم كان من المسلمين على عهد النبي ﷺ، ومنهم من كان بعد موته ﷺ.

[لا وجود للملك الخطار وعدم القتال في تبوك]:

وكذلك ما ذكر عن الملك المسمى بالخطار، هو من الأكاذيب ولا وجود له، وأما غزاة تبوك فلم يكن بها القتال، بل قدم النبي ﷺ بالشام رومهم وعربهم، وغيرهم، ولم يجتمع المسلمون في غزاة مع النبي ﷺ أكثر مما اجتمع معه عام تبوك، وهي آخر المغازي، وأقام بتبوك عشرين يوماً فلم تقدم عليه النصارى.

[حال المسلمين في الخندق ودور عليّ في تلك الغزوة]:

وكذلك الأحزاب، لم يكن فيها اقتتال بين الجيشين، بل كان الأحزاب محاصرين للمسلمين خارج الخندق الذي حفره المسلمون حول المدينة، وكان المسلدون داخل الخندق، وكان فيها مناوشة قليلة بين بعض المسلمين وبعض الكفار بمنزلة المبارزة أو ما يشبهها، وقتل علي- رضي الله عنه- عمرو بن عبد ود العامري، ولم تنكسر الأحزاب بقتال، ولا قتل منهم ولا من المسلمين عدد به قدر، بل أرسل الله عليهم الريح- ريح الصبا- وأرسل الملائكة، كما قال تعالى في قصة الأحزاب: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ جَآءَتۡكُمۡ جُنُودٞ فَأَرۡسَلۡنَا عَلَيۡهِمۡ رِيحٗا وَجُنُودٗا لَّمۡ تَرَوۡهَاۚ﴾ [الأحزاب: ٩]، وما ذكر من كيفية قتل عمرو بن عبد ود العامري فهو كذب، وكذلك ضرب عمرو بن عبد ود الشجرة بفخذه وقلعها كذب، ولم يكن هناك شجر، وإنما النخيل كان بعيداً من العسكر.

[التعريف بذي الفقار وكذب ما قالوه فيه]:

وكذلك ما ذكر من مناداة المنادى بقوله: «لا سيف إلا ذو الفقار، ولا فتى إلا

علي» كذب مفترى، وكذلك من نقل أن ذلك كان يوم بدر أو غيره، وذو الفقار لم يكن سيفاً لعلي، ولكن كان سيفاً لأبي جهل، غنمه المسلمون منه يوم بدر، وكان سيفاً من السيوف المعدنية، ولم ينزل من السماء سيف، ولم يكن سيف يطول لا هو ولا غيره.

[كذب دعوى قتال علي الجن ورميه بالمنجنيق]:

وكذلك ما ذكره من قتال الجن، وأن علياً أو غيره من الإنس قاتلهم في بئر ذات العلم أو غيره من الإنس، فهذا كله كذب، والجن لم تكن لتقاتل الصحابة أصلاً، ولكن الجن الكفار كانوا يقاتلون الجن المؤمنين، وأما علي وأمثاله من الصحابة فهم أجلُّ قدراً من أن يثبت الجن لقتالهم، وقد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ قال لعمر بن الخطاب: «ما رآك الشيطان سالكاً فجاً إلا سلك فجاً غير فجك» [البخاري: ٣٦٨٣، ومسلم: ٢٣٩٦].

وما ذكر من رمي علي في المنجنيق، ومحاصرة المسمى بحصن الغراب، كله كذب مفترى، ولم يرم المسلمون قط أحداً في منجنيق إلى الكفار لا علياً ولا غيره، بل ولم ينصب المسلمون على عهد النبي ﷺ منجنيقاً إلا على الطائف لما حاصرها النبي ﷺ بعد وقعة حنين وهزيمة هوازن، حاصر الطائف ونصب المنجنيق، وأقام عليها شهراً، ولم تفتح حتى أسلم أهل الطائف بعد ذلك طوعاً، ولما كان المسلمون يقاتلون مسيلمة الكذاب وأصحابه ألجؤوهم إلى حديقتهم، فحمل الناس البراء بن مالك حتى ألقوه إليهم داخل السور، ففتح لهم الباب» .

[حقيقة ما جرى بين علي ومرحب]:

وأما قصة مرحب، فقد روي في الصحيح: أن علياً- رضي الله عنه- قتل مرحباً، وروي في الصحيح أن محمد بن مسيلمة قتل مرحباً، وقال بعضهم: بل إحدى الروايتين غلط.

وأما كون البَيْضَة التي على رأسه كانت جُرْن رخام فكذب، وكذلك كون الضربة قسمت الفارس وفرسه ونزلت إلى الأرض، فهذا كله كذب، ولم ينقل مثل هذا أهل العلم بالمغازي والسير، وإنما ينقله الجهال والكاذبون.

[افتراءات هؤلاء على عليٍّ]:

وأظهر من ذلك عبور العسكر على ساعد علي، ومرور البغلة، ودعاء علي عليها بقطع النسل؛ فإن هذا وأمثاله إنما يرويه من هو من أجهل الناس بأحوال الصحابة، ومن هو من أجهل الناس بأحوال الوجود؛ فإن البغلة ما زالت عقيماً، وعسكر خيبر لم يكن فيه بغلة أصلاً، ولم يكن مع المسلمين بغلة ولا في المدينة بغلة، ولا حولها من أرض العرب بغلة، إلا البغلة التي أهداها المقوقس صاحب مصر للنبي ﷺ، وكان أهداها له بعد خيبر؛ فإنه ﷺ لما صالح أهل الحديبية رجع منصرفاً ففتح الله عليهم خيبر، ثم رجع وأرسل إلى الملوك رسله، فأرسل إلى كسرى، وقيصر، والمقوقس، وملوك العرب بالشام واليمن واليمامة والمشرق، ولكن المعروف عند أهل العلم أن علياً قلع باب خيبر.

[ذو الفقار لم ينزل من السماء]:

وما ذكر من نزول ذو الفقار من السماء كذب، وقد تقدم أنه كان سيفاً من سيوف أبي جهل غنمه المسلمون يوم بدر منه، فأما عليٌّ فقد سماه أبوه بهذا الاسم قبل أن يبعث الله محمداً بالنبوة، وقبل أن يثبت لأحد حكم الإسلام؛ لا من الرجال، ولا من الصبيان.

[كذب دعوى ان علي كان عصا موسى وسفينة نوح وخاتم سليمان]:

وأما قول القائل: إنه كان عصا موسى، وسفينة نوح، وخاتم سليمان، فهذا لا يقوله عاقل يتصور ما يقول، وهو بكلام المجانين أشبه منه بكلام العقلاء، وهذا لا

يقصد أحد مدح علي به إلا لفرط في الجهل، فإن علياً- هو ومن دونه من الصحابة- أشرف قدراً عند الله من هذه الجمادات، وإن كانت العصا آية لموسى، فليس كل ما كان معجزة لنبي أفضل من المؤمنين، بل المؤمنون أفضل من الطير الذي كان المسيح يصوره من الطين، فينفخ فيه فيكون طيراً بإذن الله، وأفضل من الجراد والقمل والضفادع والدم الذي كان آية لموسى وأفضل من العصا والحية، وأفضل من ناقة صالح. فمن ظن أنه بهذا الكذب والجهل يمدح علياً كان جهله من المدح والثناء من جنس جهله بأن هذه الجمادات لم تكن آدميين قط.

[كذب دعواهم أن علي شرب من سرة النبي صلى الله عليه وسلم]:

وأما قول القائل: إنه شرب من سرة النبي ﷺ فَدَرَى علم الأولين والآخرين، فهو- أيضاً- من الأكاذيب، فإن العلم الذي تعلم عليٌّ من النبي ﷺ كان حاصلاً قبل موته، وما رزقه الله من الفهم والسماع وزيادة العلم بعد موته فلم يكن سببه شرب ماء السرة، ولا شرب أحد [من سرة] نبي ولا غير نبي، فحصل له بذلك علم أصلاً، ولا كان أحد من الصحابة؛ لا أبو بكر ولا عمر ولا عثمان ولا عليّ ولا غيرهم يعلم علم الأولين والآخرين» [مجموع الفتاوى: ١٨/ ٢٠٣].

[كفرهم ودعواهم أن ملك الموت جاء الرسول في صورة أعرابي]:

«و كذلك ما ذكر من إتيان ملك الموت في صورة أعرابي، وإعطاؤه إياه تفاحة فشمها، هو- أيضاً- من الكذب، بل الحديث الطويل الذي روي في قصة موت النبي ﷺ، وأنه طرق الباب، فخرج إليه واحد بعد واحد، وأنهم لما عرفوا أنه ملك الموت خضعوا له، هو- أيضاً- من الكذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث، مع أنه قد رواه الطبراني من حديث عبد المنعم بن إدريس، عن أبيه من حديث وهب بن منبه، عن ابن عباس، وعبد المنعم هذا معروف بالأكاذيب».

[كذبهم فيما نسبوه لفاطمة]:

«وكذلك ما ذكر من بكاء فاطمة على النبي ﷺ، حتى أقلقت أهل المدينة وأخرجوها إلى بيوت الأحزان، هذا- أيضاً- من الأكاذيب المفتراة، وما يروي مثل هذا إلا جاهل، أو من قصده أن يسب فاطمة والصحابة- رضي الله عنهم- بنقل مثل هذا الفعل الذي نزه الله فاطمة والصحابة عنه». [مجموع فتاوى شيخ الإسلام: ١٨/ ٢٠٩].

المطلب الرابع

مناقضة الموضوعات المكذوبة للعقول

إن ما جاء من عند الله لا يمكن أن يناقض ما استيقنته العقول، ولذا قالوا: إن الشريعة لا تأتي بمحالات العقول، وإن جاءت بما تحتار فيه العقول.

كيف ينقاد أصحاب العقول لهذا الدين لو كان هذا الحديث صحيحاً «كان الرسول ﷺ يكثر من أكل الدباء، فقلت: يا رسول الله إنك تكثر من أكل الدباء، قال: إنه يكثر الدماغ، ويزيد في العقل» حديث موضوع [سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: ٤/ ٢١١].

المطلب الخامس

إثارة الموضوع من الحديث للعداوة والبغضاء بين المسلمين

لقد حرم الله كل ما من شأنه أن يثير العداوة والبغضاء بين المسلمين، ومن ذلك الخمر والميسر: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ فِى ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ﴾ [المائدة ٩١].

ووضاع الحديث يضعون من الحديث ما يبذرون به بذور الشرّ بين المسلمين،

ويكرهون به المسلمين بعضهم إلى بعض.

كيف يكون موقفك إذا كنت صباغاً أو صوّاغاً تصنع المكاييل، ثمَّ سمعت من يقول لك: «أكذب الناس الصباغون والصواعون» حديث موضوع[المنار المنيف: ٦٠].

وكيف يكون حال الخياطين عندما يروى لهم الحديث الموضوع: «بخلاء أمتي الخياطين» [الأسرار المرفوعة: ١٤٧].

لقد استعمل أصحاب الأهواء الموضوع من الأحاديث انتصاراً لأنفسهم في رمي من يبغضونه بالنقيصة، حتى يكون كلامهم مؤثراً نسبوا ما وضعوه من الحديث إلى الرسول ﷺ.

لقد أغضب شرطي رجلاً وضاعاً، فرماه بحديث عزاه إلى رسول الله ﷺ كذباً وزوراً يقول: «دخلت الجنة فرأيت فيها ذئباً، فقلت: أذئب في الجنة؟ فقال: «إني أكلت ابن الشرطي».

وقد علق ابن طاهر عليه ساخراً مستهزئاً فقال: «إنما أكل ابنه، فلو أكله رفع إلى عليين!!» ونقل عن ابن حبان أنه قال فيه: «هذا لا شك فيه أنه موضوع» [تذكرة الحفاظ: ١٨٨].

وجاء ابن أحد الوضّاعين إلى أبيه يبكي، مدعياً أن المعلم ضربه، فرماه بحديث موضوع: «شراركم معلمو صبيانكم، أقلهم رحمة على اليتيم، وأغلظهم على المسكين» [الأسرار المرفوعة: ٢٢٥].

لقد وضع أقوام أحاديث يشيدون فيها بمذاهبهم وأئمتهم وأقطارهم ومدنهم وقراهم ونسائهم، كما وضع آخرون أحاديث يذمون فيها ما مدحه غيرهم، فاتخذت أحاديث الرسول ﷺ مجالاً للتنابز والتباغض والتدابر، وكل ذلك من الهزىء بحديث رسول الله ﷺ، والله المستعان.

المطلب السادس

دخول الباطل في كتب أهل العلم

الأحاديث الموضوعة كالغبار الذي لا يكاد يحجزه شيء عن الانتشار، فهو يدخل في حديث عوام الناس، كما ينقله من لا علم له بالحديث، وفي بعض الأحيان يخفى أمره على الأعلام في علم الحديث، ومن ذلك:

١- الحديث الموضوع «لا نبي بعدي إلا أن يشاء الله» أورده ابن عبد البر في «تمهيده» وهو العالم المحقق المدقق، صاحب الباع الطويل في علم الحديث.

أورد ذلك عنه ابن الملقن، وذكر أن ابن عبد البر أَوَّلَ الاستثناء «إلا أن يشاء الله» على الرؤيا، يريد رؤيا الصالحين التي هي جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة، وذكر أنه من وضع محمد بن سعيد المصلوب، وضعه تنفيراً للعقلاء عن الدين، وكان هذا المصلوب يدعو إلى الإلحاد والزندقة [المقنع: ٢٣٩].

٢- ألف الشيخ ملا علي القاري كتابه «الأسرار المرفوعة» لفضح الأحاديث الموضوعة، ولكنه أورد حديثاً ضعيفاً شديد الضعف [في مقدمة كتابه ص ٣] عازياً إياه إلى أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إنَّ لله عند كل بدعة كيد بها الإسلام ولياً من أوليائه يذب عن دينه» عازياً إياه إلى أبي نعيم، وفي إسناده كما يقول محقق الكتاب عبد الغفار المدني عبد السلام بن صالح متهم بالوضع.

٣- الواحدي المفسر ساق في أول كل سورة من سور القرآن الأحاديث الموضوعة في فضائل السور التي وضعها نوح بن أبي مريم وغيره من الوضاعين كما سبق بيانه. [راجع: الشذا الفياح: ص ٢٢٤].

٤- ذكر ابن الجوزي في كتابه في الموضوعات أن بعض القصاص ألف كتاباً في

زمانه ملأه بالموضوع من الحديث، وقد عرض ذلك القصاص كتابه على بعض كبار الفقهاء في وقته، فأحسن القول فيه، قال ابن الجوزي:

«والعجبُ من هذا الذي بلغت به الوقاحة إلى أَن يصنف مثل هذا، وما كفاهُ حتى عرضه على كبار الفقهاء، فكتبوا عليه عليه تصويب هذا التصنيف». [نقله عنه ملا علي القاري في الأسرار المرفوعة: ٦٠].

٥- أورد الغزالي في كتابه «الإحياء» حديث: «ما أوتي قوم المنطق إلا منعوا العمل» قال فيه الحافظ العراقي: «لم أجد له أصلا» [المغني عن حمل الأسفار: ٣١].

وأورد حديث: «المؤمن ليس بحقود» قال العراقي فيه: «لم أقف له على أصل» [المغني: ص ٣٣].

وأورد أيضاً: «قال الله: إذا أردت أن أُخرِّب الدنيا بدأت ببيتي فخربته، ثمَّ أُخرب الدنيا على أثره» قال الحافظ العراقي فيه: «ليس له أصل» [المغني: ١٧٩].

السبب في جواز الموضوع على بعض أهل العلم:

والسبب في جواز الأحاديث الموضوعة على بعض أهل العلم في كتبهم، وخطبهم، وأحاديثهم كثرة انتشارها، فنقرؤها في كتب الحديث والتفسير والأدب والأخلاق وغيرها، فتتشربها القلوب، فيرددها من سرت إلى قلبه من غير أن ينتبه إلى آفاتها وفسادها.

المطلب السابع

التحاكم إلى غير شريعة الله

الأحاديث الموضوعة ليست من الدين الحق، بل هي من الدين المفترى المكذوب، ومتى عاد المسلمون في أمر دينهم إليها فقد تحاكموا إلى غير شرع الله، وقد قال ربنا جلَّ وعلا: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: ٦٥]

المبحث الرابع

أسباب الوضع في الحديث

المطلب الأول

الأسباب التي أدت إلى الوضع في الحديث كثيرة منها:

مؤامرات الزنادقة على إفساد دين المسلمين:

لم يستطع أعداء الإسلام قهر المسلمين عندما كانوا بدينهم متمسكين، فعملوا على إفساد دين المسلمين، ليتم لهم قهرهم وغلبتهم.

وقد عرف هؤلاء الذين نذروا أنفسهم لهدم الإسلام بالزنادقة قديماً، وناب منابهم المستشرقون حديثاً.

والزنادقة قوم تسربلوا بلباس الإسلام في الظاهر، واستبطنوا الكفر في باطنهم، وقد كان هدم السنة أحد مقاصدهم، وكان الوضع في السنة طريقاً من طرق الهدم.

التعريف بالزنادقة:

«الزنادقة- كما جاء في القاموس المحيط- من الثنوية، أو القائلين بالنور والظلمة، أو من لا يؤمن بالآخرة وبالربوبية، أو من يبطن الكفر، ويظهر الإيمان» [القاموس المحيط: ١١٥١].

وجاء في [المصباح المنير: ٢٥٦]:

«الزنديق- كما يقول الفيومي-: مثل قنديل، قال بعضهم فارسي معرب، والمشهور عَلَى أَلْسِنَةِ النَّاسِ أَنَّ (الزِّنْدِيقَ) هُوَ الَّذِي لاَ يَتَمَسَّكُ بشريعةٍ، وَيَقُولُ

بدَوَامِ الدَّهْرِ، والْعَرَبُ تُعَبِّرُ عَنْ هذا بقَوْلِهِمْ: مُلْحِدٌ، أَيْ: طَاعِنٌ في الْأدْيَان. وَقَالَ في الْبَارِعِ: (زِنْدِيقٌ) وَ (زَنَادِقَةٌ) و(زَنَادِيقُ)، وَلَيْسَ ذلِكَ مِنْ كَلاَمِ الْعَرَبِ فِي الْأَصْلِ. وَفِي التَّهْذِيبِ و (زَنْدَقَةُ الزِّنْدِيقِ) أَنَّهُ لاَ يُؤْمِنُ بالآخِرَةِ وَلاَ بوَحْدَانِيَّةِ الْخَالِقِ» .

وقد عدّ ابن عراق الكناني الزنادقة أول أصناف الوضاعين وأخطرهم وفي ذلك يقول:

«**الصنف الأول**: الزنادقة، وهم السابقون إلى وضع الحديث والهاجمون عليه» [تنزيه الشريعة: ١/ ١١].

• مكر الزنادقة في وضع الحديث:

كان الزنادقة يمكرون بالمسلمين في وضع الحديث، فقد كانوا يلبسون لبوس الإسلام، ويخترعون الأحاديث، ويبثونها بين الناس، فيأخذها عنهم أهل الغفلة، وسيأتي ذكر اعترافات الزنادقة بوضعهم الحديث عندما يحضرهم الموت، أو عندما يضبطون متلبسين بالوضع، فيأمر بقتلهم.

ومن مكرهم أن الواحد منهم يكون جاراً لعالم من علماء الحديث، أو كاتباً له، أو تربطه به صلة، فلا يزال يمكر به، حتى يصل إلى كتبه التي كتب فيها ما رواه من أحاديث، فيدس فيها ما استطاع دسه، فيرويها ذلك العالم المخدوع فيما روى، فيكون تقبل الناس لها سهلاً بلا عناء.

نقل ابن عراق الكناني عن ابن الجوزي قال: «وقد كان من هؤلاء (يعني الزنادقة) من يتغفل الشيخ، فيدس في كتابه ما ليس من حديثه، فيرويه ذلك الشيخ ظناً منه أنه من حديثه» [تنزيه الشريعة: ١١].

وقال ابن عراق أيضاً: وقد وقع هذا لحماد بن سلمة مع ربيبه عبد الكريم بن

أبي العوجاء، وكما وقع لسفيان بن وكيع مع وراقة قرطمة، ولعبد الله بن صالح كاتب الليث مع جاره» [تنزيه الشريعة: ١٥].

مقدار الأحاديث التي وضعتها الزنادقة:

يتبين لك مقدار ما وضعه هؤلاء من الأحاديث من سوق الوقائع التالية:

١- نقل ملا علي قاري عن كتاب العقيلي أن معلى بن عبد الرحمن الواسطي، قال عند موته: «وضعت في فضل عليٍّ سبعين حديثاً» [الأسرار المرفوعة: ٦٢].

٢- وقال الشيخ ملا علي: «قال ابن عدي بإسناده إلى جعفر بن سليمان، قال: سمعت المهدي يقول: أقر عندي رجل من الزنادقة أنه وضع أربعمائة حديث، فهي تجول بين الناس» [الأسرار المرفوعة: ص ٢٦].

«وأخرج ابن عساكر عن الرشيد أَنَّهُ جيءَ إليه بزنديقٍ، فأَمر بقتله. فقال: يا أَمير المؤمنين! أَينَ أَنتَ عن أَربعةِ آلاف حديثٍ وضعتُها فيكم، أُحَرِّمُ فيها الحلال، وأُحِلُّ فيها الحرام، ما قال النبي علية الصلاة والسلام منها حرفاً؟ فقال له الرشيد: أَيْنَ أَنْتَ يا زنديقُ عن عبد الله بن المبارك وأَبي إِسحاق الفزازي، ينخلانها، فيخرجانها حرفاً حرفاً؟؟! [الأسرار المرفوعة: ٦٢].

٤-وقال ابن عراق: «قال ابن عدي: لما أُخذ ابن أبي العوجاء، وأُتي به محمد ابن سليمان بن علي فأمر بضرب عنقه قال: «والله لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث، أحرم فيها الحلال، وأحل فيها الحرام» [تنزيه الشريعة: ١/ ١١].

٥-وقال ابن عراق: «قال حماد بن زيد: وضعت الزنادقة على النبي ﷺ أربعة عشر ألف حديث: رواه العقيلي» [تنزيه الشريعة: ١/ ١١].

مقاصد الزنادقة في وضع الحديث عبر النظر فيما وضعوه:

يقول ابن عراق: «حمل الفلاسفة على الوضع الاستخفاف بالدين والتلبيس

على المسلمين» [تنزيه الشريعة: ١/ ١١].

ويمكننا أن نتعرف على شيء من مقاصدهم من خلال النظر إلى موضوعاتهم.

١- من الأحاديث التي يدل أسلوبها على أنها من وضع الزنادقة الحديث الذي سئل عنه شيخ الإسلام ابن تيمية، فقد سئل عن قصة إبليس، وإخباره النبي ﷺ وهو في المسجد مع جماعة من أصحابه، وسؤال النبي ﷺ له عن أمور كثيرة، والناس ينظرون إلى صورته عياناً، ويسمعون كلامه جهراً. فهل ذلك حديث صحيح، أم كذب مختلق؟ وهل جاء ذلك في شيء من الصحاح والمسانيد والسنن، أم لا؟ وهل يحل لأحد أن يروي ذلك؟ وماذا يجب على من يروي ذلك ويحدثه للناس ويزعم أنه صحيح شرعي؟

فأجاب: «الحمد لله. بل هذا حديث مكذوب مختلق ليس هو في شيء من كتب المسلمين المعتمدة، لا الصحاح ولا السنن ولا المسانيد. ومن علم أنه كذب على النبي ﷺ لم يحل له أن يرويه عنه، ومن قال: إنه صحيح فإنه يعلم بحاله، فإن أصر عوقب على ذلك» [مجموع الفتاوى ١٨/ ٢٠٠].

وإذا أنت نظرت في هذا الحديث رأيت فيه الآفات التالية:

أ- نسبة الكذب إلى رسول الله ﷺ، وتقويله ما لم يقله.

ب- أنه جعل إبليس معلماً للرسول ﷺ وللصحابة، وحاشاهم أن يكونوا كذلك.

جـ- فيه تكذيب لله الذي أعلمنا أن الجن والشياطين يروننا من حيث لا نراهم: ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾ [الأعراف: ٢٧].

٢- ومن الأحاديث التي قصد بها واضعوها الاستهزاء برسول ﷺ الحديث التالي الذي زعموا فيه أنه «حضر مجلسا للفقراء، ورقص حتى شق قميصه»

[المصنوع في معرفة الحديث الموضوع: ١٣٩].

وحق لنا أن نردد مع الشيخ علي قاري قوله: «لعن الله واضعه، ما أجرأه على الكذب» [المصدر السابق].

ومن الأحاديث الموضوعة في باب الاعتقاد ما يأتي:

٣-«رأيت ربي يوم النفر على جمل أورق عليه جبة من صوف أمام الناس» [الأسرار المرفوعة: ٢٠٤].

٤- ومن ذلك ما افتراه الزنديق أيوب بن عبد السلام قال: «إن الله إذا غضب انتفخ على العرش حتى يثقل على حملته» [تذكرة الحفاظ: ٧٦].

٥- ووضع كذاب وصفه بعض نقاد الحديث بأنه دجال الحديث التالي: «إذا أراد الله أن ينزل إلى السماء الدنيا نزل عن عرشه بذاته». [المصنوع في معرفة الحديث الموضوع: ٣٥ وذيل موضوعات السيوطي: ٢].

آفات هذه الأحاديث:

جاءت هذه الأحاديث بطامات من شأنها أن توهن العقيدة الإسلامية الصافية الراقية، التي تغرس في النفوس تعظيم الله وتوقيره، وتجلب للنفس المؤمنة مخافة الله وهيبته ومحبته، وتعلق القلوب به، أيستحق هذا الإله الذي يحمله جمل، ويحيط به البصر، ويلبس ملابس البشر، ويسير أمام ركب الحجيج، أيصلح أن يكون رب العالمين؟ وكيف للنفوس أن تعبده وتمجده؟

ولماذا نزل هذا الإله في يوم عرفة، ليخالط الناس كواحد منهم، والناس قد جاؤوا لعبادته وتقديسه؟ ألا يوحي ذلك بأن عابديه مخدوعون، إذ يعبدون هذا الإله راكب الجمل.

إن مؤلف هذا الإفك سار مسار واضعي أساطير اليونان في آلهتهم، وأراد أن

يهبط بالإيمان بالله إلى حضيض جاهلية الأمم السابقة.

إن هؤلاء أرادوا أن يجعلوا الله بشراً، يركب الجمال، ويلبس الملابس، ويسابق الناس، ويغضب فينتفخ، وينزل عن عرشه نزول البشر.

إن من شأن هذه الأحاديث أن تفسد عقيدة الإسلام لو وجدت قبولاً، ولكن نور الحق الذي يحمله أهل الصدق حال دون باطل هؤلاء، والله متم نوره ولو كره الكافرون.

٦- ومن الأحاديث التي وضعوها «لولاك ما خلقت الأفلاك» [الأسرار المرفوعة: ٢٩٥]. وقد ناقضوا صريح القرآن الذي قرر أن الله خلق الخلق لعبادته: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾[الذاريات: ٥٦].

وهؤلاء جعلوا غاية الخلق هو الرسول ﷺ، فلولاه لما خلق الأكوان.

٧- وكما كذبوا على الله في صفاته، كذبوا على ملائكته، فزعموا أن الملائكة يأتزرون كما يأتزر البشر: «ائتزروا كما رأيت الملائكة تأتزر عند ربها إلى أنصاف سوقها» [سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: ٤/ ١٥٣].

٨- ومن ذلك ما أرادوا إدخاله في عقائد المسلمين في الملائكة ومن ذلك: «إن لله ملكاً ما بين شفري عينيه مسيرة خمسمائة عام» وهو حديث لم يوجد له أصل كما قال الملا علي قاري في [المصنوع في معرفة الحديث الموضوع: ٣٩].

٩- ومن ذلك الحديث الموضوع: «إن لله ديكاً عنقه مطوية تحت العرش ورجلاه في التخوم». [المنار المنيف: ٥٥].

١٠- ومن الأحاديث التي تصم الإسلام بالكذب لو صحت، وتقيم حاجزاً بين الدين والعلم، ولكن أبى الله أن يجعل لمثل واضعي هذا الكذب سبيلاً لإقراره في سنة رسول الله ﷺ، يقول هذا الحديث الموضوع: «إن قاف جبل من زبرجدة

خضراء، تحيط بالدنيا إحاطة البستان، والسماء واضعة أكنافها عليه، فزرقتها منه».

ورحم الله ابن القيم إذ قال معقباً على هذا العفن الفكري: «هذا وأمثاله مما يزيد الفلاسفة وأمثالهم كفراً» [المنار المنيف: ٧٨].

١١- وقد أراد الزنادقة أن يجعلوا دين الإسلام كدين اليهود المحرف الذي يدعو إلى الفاحشة في بعض نصوصه المحرفة المغيرة المبدلة، فوضعوا على رسول الله ﷺ أحاديث تصادم ما ثبت عن الله ورسوله ﷺ من الدعوة إلى العفة وغض البصر كحديث: «النظر إلى الوجه الحسن يجلو البصر» قال ابن القيم فيه: «هذا ونحوه من وضع الزنادقة» [المنار المنيف: ٦٢].

وسيأتي ذكر أحاديث كثيرة مشابه لهذا الحديث.

ابن تيمية يبين عوار هذه الطائفة:

تعرض ابن تيمية رحمه الله لهذه الطائفة الضالة، وما حاولت تحريفه من حقائق الدين، وكيف أرادت إفساد دين الله، فمن ذلك تلك الأحاديث التي يذكرون فيها «أن الله قبض من نور وجه الرسول ﷺ قبضة ونظر إليها فعرقت ودلقت، فخلق من كل قطرة نبياً، وأن القبضة كانت هي النبي ﷺ، وأنه بقي كوكب دري» فهذا - أيضاً- كذب باتفاق أهل المعرفة بحديثه.

وكذلك ما يشبه هذا، مثل أحاديث يذكرها شيرَوَيْه الدَّيْلَمي في كتابه «الفردوس» ويذكرها ابن حَمَوَيْه في حقائقه، مثل: كتاب «المحبوب» ونحو ذلك، مثل ما يذكرون أن النبي ﷺ كان كوكباً، أو أن العالم كله خلق منه، أو أنه كان موجوداً قبل أن يخلق أبواه، أو أنه كان يحفظ القرآن قبل أن يأتيه به جبريل! وأمثال هذه الأمور، فكل ذلك كذب مفترى باتفاق أهل العلم بسيرته.

والأنبياء كلهم لم يُخْلَقُوا من النبي ﷺ، بل خلق كل واحد من أبويه ونفخ الله

فيه الروح، ولا كان كل ما يعلِّم الله رسله وأنبياءه بوحيه يأخذونه بواسطة سوى جبريل، بل تارة يكلمهم الله وحياً يوحيه إليهم، وتارة يكلمهم من وراء حجاب، كما كلم موسى بن عمران».

وبين أن مرد دعوى من ادعى من هؤلاء أنهم يأخذون من نبي واحد هم أهل الإلحاد من أهل الوحدة والاتحاد؛ كابن عربي صاحب «الفتوحات المكية» و«الفصوص» وأمثالهما؛ فإنه لما ذكر مذهبه الذي مضمونه أن الوجود واحد، وأن الوجود الخالق هو الوجود المخلوق وإن تعددت الأعيان الثابتة في العدم.

قال: وليس هذا العلم إلا لخاتم الرسل وخاتم الأولياء، وما يراه أحد من الأنبياء والرسل إلا من مشكاة الرسول الخاتم، وما يراه أحد من الأولياء إلا من مشكاة الولي الخاتم، حتى إن الرسل لا يرونه إذا رأوه إلا من مشكاة خاتم الأولياء، فإن الرسالة والنبوة -أعني نبوة التشريع ورسالته- ينقطعان، وأما الولاية فلا تنقطع أبداً، فالمرسلون مع كونهم أولياء لا يرونه إلا من مشكاة خاتم الأولياء.

وساق الكلام إلى أن ذكر أن خاتم الأنبياء موضع لبنة فضة، وأن خاتم الأولياء موضع لبنتين: لبنة ذهب، ولبنة فضة، فهو موضع اللبنة الفضية، وهو ظاهره وما يتبعه من الأحكام؛ لأنه يرى الأمر على ما هو عليه فلا بد أن يراه هكذا، وهو موضع اللبنة الذهبية في الباطن؛ فإنه يأخذ من المعدن الذي يأخذ منه الملك الذي يوحي به إلى الرسل.

فهذا الكلام ونحوه فيه كثير من الضلال، مثل دعواه أن جميع الأنبياء والرسل يستفيدون معرفة الله من خاتم الأنبياء، فإن هذا كذب.

ومن قال: إن إبراهيم الخليل، وموسى وعيسى، وغيرهم إنما استفادوا معرفة الله من النبي ﷺ فقد كذب، بل الله أوحى إليهم وعلمهم، والنبي ﷺ لم يكن موجوداً حين خُلِقُوا، والمتقدم لا يستفيد من المتأخر.

وأما دعواه أن الأولياء كلهم- حتى الأنبياء- يستفيدون من خاتم الأولياء فهذا مخالف للعقل والشرع؛ فإن الأنبياء أفضل من الأولياء، وخيار الأولياء أَتْبَعُهُم للأنبياء، كما كان أبو بكر أفضل مَنْ طلعت عليه الشمس بعد النبيين والمرسلين.

وكذلك دعواه أن خاتم الأولياء يأخذ العلم الظاهر من حيث يأخذه النبي، ويأخذ العلم الباطن من المعدن الذي يأخذ منه الملك ما يوحيه إلى النبي؛ فهذا من أعظم الكفر والضلال، وهو مبنى على قول المتفلسفة الذين يجعلون النبوة فَيْضاً يفيض على عقل النبي، ويقولون: إن الملك هو ما يتمثل في نفس النبي من الأشكال النورانية، فيقولون: إن النبي يأخذ عن تلك الصور الخيالية وهي الملك عندهم، فمن أخذ المعاني العقلية عن العقل المجرد كان أعظم وأكمل ممن يأخذ عن الأمثلة الخيالية، فهؤلاء اعتقدوا أقوال هؤلاء الفلاسفة الملحدين وسلكوا مَسْلك الرياضة، فأخذوا يتكلمون بتلك الأمور الإلحادية الفلسفية، ويخرجونها في قالب المكاشفات والمخاطبات.

وما ذكروه من خاتم الأولياء لا حقيقة له، وإن كان قد ذكره الحكيم الترمذي في كتاب «خاتم الأولياء» فقد غلط في ذلك الكتاب غلطاً معروفاً عند أهل المعرفة والعلم والإيمان. وهذه الأمور مبسوطة في غير هذا الموضع.

فهذه الأحاديث، وأمثالها مما هو كذب وفرِيْة عند أهل العلم، لا سيما إذا كانت معلومة البطلان بالعقل، بل متخلية في العقل، ليس لأحد أن يرويها ويحدث بها إلا على وجه البيان لكونها كذباً، كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «من رَوَى عني حديثاً وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين». [مسلم: ١].

وعلى ولاة الأمور أن يمنعوا من التحدث بها في كل مكان، ومن أصر على ذلك فإنه يعاقب العقوبة البليغة التي تزجره وأمثاله عن الكذب على النبي ﷺ وأصحابه وأهل بيته، وغيرهم من أهل العلم والدين، والله أعلم. [مجموع الفتاوى: ١٨/ ٢٠٩-٢١٢].

المطلب الثاني

نصرة أهل الأهواء مذاهبهم العقدية والسياسية والفقهية

اختلفت الأمة إلى فرق كثيرة، بعضها عقدية، وأخرى سياسية، وثالثة فقهية، وأعمى التعصب أهل الأهواء، فأخذ كل فريق يؤيد مذهبه بما يملي عليه هواه، ومن ذلك اتخاذهم الحديث لعبة، يضع كل فريق منهم فيه ما يعلي به مذهبه من جهة، وما يلطم به وجه الخصوم من جهة أخرى.

وهذا الصنف من الوضاعين هم الذين قال ابن عراق فيهم: «الصنف الثاني: أصحاب الأهواء والبدع، وضعوا أحاديث نصرةً لمذاهبهم، أو ثلباً لمخالفيهم» [تنزيه الشريعة: ١/ ١١].

طرائق أهل الأهواء في وضع الحديث:

من يدرس طرائق أهل الأهواء في وضعهم الحديث، يجد أنهم سلكوا في ذلك طرقا ثلاثة:

الأول: وضع الأحاديث التي تشيد بالأئمة الذين ينتسبون إليهم، كما فعل الشيعة الذين غلوا في تعظيم أئمتهم، وكما فعل الذين وضعوا الأحاديث في فضل معاوية والدولة الأموية، ونحوهم.

الثاني: الأحاديث التي تذم خصومهم، كتلك التي وضعت كذباً وزوراً في سب الصحابة الأبرار، أو ذمت معاوية وخلفاء الدولة الأموية، ونحوهم.

الثالث: الأحاديث التي وضعت لتأصيل الآراء والأحكام والنظريات التي تضمنها مذاهب واضعيها، أو تذم وتبطل ما عليه خصومهم في معتقداتهم، وتوجهاتهم.

ويمكن أن يضاف إلى هذه الطرق الثلاث طريقان آخران، ذكرهما ابن عراق.

الأول: وضع أحاديث فيها شناعات تنكر من العقلاء يعزونها إلى مخالفيهم لتسفيه أقوالهم ومذاهبهم، كالأحاديث التي تشبه الله بخلقه، والتي وضعها عليهم خصومهم لتسفيه معتقدهم.

الثاني: جعل الحكم القياسي حديثاً لفظياً منسوباً إلى رسول الله ﷺ وهذا نسبه ابن عراق ناقلاً إياه عن القرطبي في المفهم إلى بعض فقهاء أهل الرأي في مدوناتهم الفقهية. [تنزيه الشريعة: ١١].

أمثلة لما وضعه أهل الأهواء:

أولاً: أمثلة لما وضعه أهل الأهواء إشادة وتعظيماً بأئمتهم:

فمن ذلك ما وضعه الشيعة في فضائل علي وآل البيت، يقول ابن القيم: «أمَّا ما وضَعَهُ الرَّافضة في فضائل علي فأَكثرُ من أَنْ يُعَدَّ، قال الحافظ أَبو يَعْلَى الخليلي في كتاب «الإرشاد»: وضَعَتْ الرافضَةُ في فضائل علي رضي الله عنه وأَهلِ البيت نحوَ ثلاث مائة أَلفِ حديث.

ولا تستبعد هذا، فإنك لو تَتَبَّعْتَ ما عندهم من ذلك لوَجَدتَ الأَمر كما قال» [المنار المنيف: ١١٦].

ومن الأحاديث الموضوعة في ذلك:

١- حديث « إنَّ الله أمرني أن أُزوّج فاطمةَ من عليٍّ، ففعلتُ، فقال لي جبريل: إنَّ الله قد بنى جَنَّةً من لؤلؤ قصب، بين كل قصبةٍ إلى قصبة لؤلؤةٌ من ياقوتٍ مُشدّدة بالذهبِ، وجعل سُقُوفَها من زَبَرْجَدٍ أخضرَ، وجعل فيها طاقاتٍ من لُؤلؤ مكلَّلة بالياقوت ». [سلسلة الأحاديث الضعيفة: ٣٢٣].

٢- حديث « أثبتُكُمْ على الصراطِ؛ أشَدُّكم حُباً لأهلِ بيتي وأصحابي ». [سلسة الأحاديث الضعيفة: ٤/ ٤٥٩].

٣- وحديث: «أنا مدينة العلم وعلي بابها».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية فيه: «هذا حديث ضعيف، بل موضوع عند أهل المعرفة بالحديث، لكن قد رواه الترمذي وغيره، ومع هذا فهو كذب».

٤- وقد كان علي عليه السلام أصلعاً، فوضعوا فيه حديثاً جعلوا الصلعة منقبة من مناقبه. ونصه: «إن الله طهر قوما من الذنوب بالصلعة في رؤوسهم وإن علياً لأولهم» [المنار المنيف: ٦١].

وقد أورد الذهبي الأحاديث الواهية التالية في كتابه «تلخيص العلل المتناهية».

٥-حديث: «يا أم سلمة، إن علياً لحمه من لحمي، ودمه من دمي، وهو مني بمنزلة هارون من موسى»

قال فيه الذهبي: «فيه داهر بن يحيى- واهٍ يترفض» [ص٧١].

٦-حديث: «من حسد علياً حسدني وكفر» قال الذهبي: «سنده ظلمة» [٧٢].

٧-حديث: «عليٌّ مني بمنزلة رأسي من بدني» قال الذهبي: «سنده ظلمات» [ص ٧٢].

٨-حديث «مكتوب على باب الجنة لا إله إلا الله، علي أخو رسول الله، قبل أن يخلق السموات والأرض بألفي عام» قال الذهبي فيه: «رواه زكريا بن يحيى متهم رافضي» [٧٥].

ثانياً: ما وضعه بعض جهلة المنتسبين إلى السنة في الصديق:

١-حديثُ: «إِنَّ الله يتجلَّى للناس عامَّةً يوْمَ القيامة، ولأبي بكرٍ خاصَّة».

٢- وحديث: «ما صَبَّ الله في صدري شيئاً، إِلا صَبَبْتُه في صَدْر أَبي بكر».

٣- وحديث: «كان إِذا اشتاق إِلى الجَنَّة، قَبَّلَ شيبة أَبي بكر».

٤- حديث: «أنا وأبو بكر كَفَرَسَيْ رِهان».

٥- حديث:«إِنَّ الله لمَّا اختَارَ الأَرواح، اختارَ رُوحَ أَبي بكرِ».[المنار المنيف: ١١٥].

ثالثا: ما وضعه بعض جهلة اهل السنة في معاوية:

يقول ابن القيم رحمه الله: «من ذلك: ما وضَعَهُ بعضُ جَهَلَةِ أَهل السنَّة في فضائل معاوية بن أَبي سفيان. قال إِسحاق بن رَاهَوَيْه: لا يَصحُّ في فضل معاوية بن أَبي سفيان عن النبي ﷺ شيء.

قلتُ: ومُرادُ من قال ذلك من أَهل الحديث: أَنه لم يَصِحَّ حديثٌ في مناقبه بخصوصه، وإلا فما صَحَّ عِنْدَهم في مَنَاقب الصَّحابة على العموم، ومَنَاقِبِ قُريش، فَمُعَاوِيةُ رضي الله عنه داخلٌ فيه» [المنار المنيف: ١١٦].

ومن الأحاديث الموضوعة في فضائل معاوية التي ذكرها الذهبي في كتابه: «تلخيص العلل المتناهية» ما يأتي:

١- حديث «اللهم علمه الكتاب، ومكن له في البلاد» يزعمون أن الرسول ﷺ دعا به لمعاوية.

٢-حديث: «قال لمعاوية: إنه لموفق الأمر، أو رشيد الأمر» [ص ٩٤].

٣- وحديث: «لَيَلِينَّ بعض مدائن الشام رجل عزيز منيع، هو مني وأنا منه» وأشار إلى معاوية [ص ٩٥].

رابعاً: ومن ذلك ما وضعه الكذابون في فضل الأئمة أو ذمهم:

من ذلك الحديث الموضوع « يكون في أمتي رجل يقال له: محمد بن إدريس أضر على أمتي من إبليس، ويكون في أمتي رجل يقال له أبو حنيفة، هو سراج أمتي، هو سراج أمتي» [الأباطيل والمناكير: ٤٤٥].

أمثلة النوع الثاني: وهي التي يذم فيها أهل الأهواء خصومهم:

فمن ذلك ما وضعه الشيعة، ومنه أن عمر بن الخطاب- رضي الله عنه- قال: «كان رسول الله إذا تكلم مع أبي بكر كنت كالزنجي بينهما الذي لا يفهم».

قال شيخ الإسلام عندما سئل عنه: «هذا كذب ظاهر لم ينقله أحد من أهل العلم بالحديث، ولم يروه إلا جاهل ملحد» [مجموع الفتاوى: ١٨/ ٢١٦].

ومنه ما يروون فيه أن عمر قتل أباه، وقد سئل عنه شيخ الإسلام فأجاب: هذا كذب فإن أبا عمر- رضي الله عنه- مات في الجاهلية قبل أن يبعث الرسول ﷺ» [مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: ١٨/ ٢١٨].

ومن الأحاديث التي وضعت في علي رضي الله عنه أن أعرابياً صلى ونقر صلاته، فقال له علي: «لا تنقر صلاتك، فقال له الأعرابي: لو نقرها أبوك ما دخل النار».

وقد سئل عنه شيخ الإسلام، فقال: هذا كذب. [مجموع الفتاوى: ١٨/ ٢٢٨].

ومما افتروه على معاوية وعمرو بن العاص، أن الرسول ﷺ نظر إلى معاوية وعمرو بن العاص، فقال: «اللهم اركسهما في الفتنة ركساً، ودعَّهما إلى النار دَعّاً» قال فيه ابن القيم: «كذب مختلق» [المنار المنيف: ١١٨].

أمثلة النوع الثالث: التي توضع لتأييد قواعد المذهب وتدحض مذهب الخصم وقواعده:

١-«إن من تمام إيمان العبد أن يستثني في كل حديثه» [الأسرار المرفوعة: ص ١٣٢].

وضعه من قل دينه ممن يرى جواز الاستثناء في الإيمان، كأن يقول: «أنا مؤمن

إن شاء الله».

٢- حديث: «الإيمان عقد بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بالأركان» [الأسرار المرفوعة: ١٤٢].

وضعه بعض من يريد تقوية مذهب أهل السنة بأن الإيمان اعتقاد وقول وعمل خلافاً لقول أهل البدعة الذين يقولون: الإيمان قول فحسب، أو تصديق فحسب.

٣- «تعاد الصلاة من قدر الدرهم» يعني من الدم [الأسرار المرفوعة: ص ١٦٠].

وضعه بعض من يرى أن قدر الدرهم فأقل من النجاسة لا تبطل به الصلاة.

٤- حديث: «زكاة الحلي عاريته» [الأسرار المرفوعة: ص ٢١١].

وضعه بعض من لا يرى في الحلي زكاة.

٥- حديث: «المضمضة والاستنشاق فريضة للجنب» [الأسرار المرفوعة: ص ٣١٩].

وضعه بعض من يرى وجوب تمضمض الجنب إذا اغتسل.

٦- حديث: «يا حميراء لا تغتسلي بالماء المشمس فإنه يورث البرص» [المنار المنيف: ٦٠].

وضعه بعض من يرى أن الوضوء والغسل بالماء المشمس مكروه.

٧- حديث عباد بن الزُّبَيْر: «كان رسول الله ﷺ يَرفَعُ يديه في أَوَّل الصلاة ثم لم يَرفعهما...» وهو موضوع [المصنوع في معرفة الحديث الموضوع: ١٣٩].

٨- حديث وضَعَه محمد بن عُكاشة الكِرْماني، عن أَنس رضي الله عنه - موقوفاً-: «من رَفَعَ يديه في الرُّكُوع فلا صَلاةَ له» قبَّح الله واضعَه [المصدر السابق].

المطلب الثالث

اتخاذ الوضع صناعة

يقول ابن عراق في هذا القسم: «الصنف الثالث قوم اتخذوا الوضع صناعة وتسوقاً جراءة على الله ورسوله حتى إن أحدهم ليسهر عامة ليله في وضع الحديث كأبي البختري وهب بن وهب القاضي، وسليمان بن عمرو النخعي، والحسين بن علوان، وإسحاق بن نجيح الملطي، ذكر ذلك الإمام أبو حاتم ابن حبان في مقدمة كتابه الضعفاء والمجروحين [تنزيه الشريعة: ص ١١].

ومن أمثلة ما وضعه هؤلاء ما رواه ابن الجوزي من طريق محمد بن شجاع الثلجي عن حبان بن هلال، عن حماد بن سلمة عن أبي المهزوم عن أبي هريرة مرفوعاً: أن الله خلق الفرس فأجراها، فعرفت، فخلق نفسه منها !! قال السيوطي في التدريب: «هذا لا يضعه مسلم، والمتهم به محمد بن شجاع. كان زائغاً في دينه، وفيه أبو المهزوم، قال شعبة: رأيته، لو أُعطي درهماً وضع خمسين حديثاً».

المطلب الرابع

وضع الحديث حسبة

وهؤلاء هم الذين قال ابن عراق فيهم: «قوم ينسبون إلى الزهد، حملهم التدين الناشئ عن الجهل على وضع أحاديث في الترغيب والترهيب ليحثوا الناس بزعمهم على الخير، ويزجروهم عن الشر، وقد جوز ذلك الكرامية، وكذا بعض المتصوفة كما قال الحافظ ابن حجر، قال حجة الإسلام الغزالي: وهذا من نزغات الشيطان ففي الصدق مندوحة عن الكذب، وفيما ذكر الله ورسوله ﷺ غنية عن الاختراع في الوعظ» [تنزيه الشريعة: ١/ ١٢] وقد سبق الحديث عنهم في مبحث:

«حكم الوضع في الحديث النبوي».

ومن الأحاديث الموضوعة في الحث على الفضائل والتكريه بالرذائل التي افتراها هؤلاء أو غيرهم:

١-«إن الله يكره الرجل البطال» [الأسرار المرفوعة: ص ١٢٧].

٢- «إن الله يحب المؤمن المحترف» [الأسرار المرفوعة: ١٢٧].

٣- «إن الله يكره الرجل المطلاق والذواق» [الأسرار المرفوعة: ص ١٢٨].

٤-«إن الله يكره العبد المتميز على أخيه» [الأسرار المرفوعة: ص ١٢٩].

٥- «البخيل عدو الله وإن كان راهباً» [الأسرار المرفوعة: ص ١٤٧].

٦-«شراركم عزابكم» [الأسرار المرفوعة: ص ٢٢٥].

٧-«الكريم إذا قدر عفا» [الأسرار المرفوعة: ص ٢٦٥].

٨-«الكريم حبيب الله وإن كان فاسقاً، والبخيل عدو الله وإن كان راهباً» [الأسرار المرفوعة: ص ٢٦٦].

٩- «لعن الله الكاذب وإن كان مازحاً» [الأسرار المرفوعة: ص ٢٨٢].

١٠-«إن الله وعد هذا البيت أن يحجَّه في كل سنة سِتُّ مئةِ ألف، فإن نقصوا أكملهم الله بالملائكة، وإنَّ الكعبة تُحشَرُ كالعروس المزفوفة، كلُّ من حجَّها يتعلَّقُ بأستارها، يَسعون حولها حتى تدخل الجنة، فَيَدْخلُوا معها. قال العراقي: لم أَجد له أصلاً» [المصنوع في الحديث الموضوع ص ٣٥].

المطلب الخامس

الأغراض الدنيوية

وهم الذين يضعون الحديث رغبة في تحصيل متاع الدنيا الزائل، وهم الذين قال فيهم ابن عراق: «الصنف الخامس: أصحاب الأغراض الدنيوية كالقصاص والشحاذين وأصحاب الأمراء» [تنزيه الشريعة: ١/ ١٣].

وسنتناول هؤلاء الذين ذكرهم ابن عراق بشيء من التفصيل، وبخاصة النوع الأول، وهم القصاص.

النوع الأول من أصحاب الأغراض الدنيوية وهم القصاص.

التعريف بالقصص:

القَصص جمع قصة، والقصص في لغة العرب الأخبار المروية والأخبار المحكية، وقد جاءنا كتاب ربنا بأحسن القصص: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ﴾ [يوسف: ٣].

ولقد كان قصص القرآن أحسن القصص، لأن قصصه تمثل الصورة الواقعية الصادقة بأسلوب أدبي راق، متصفة بصفات الجودة التامة في البيان والمقاصد والتوجهات، لترسم نماذج راقية من خلال شخصيات القصة وأحداثها وما يقترن بها أو يعقبها من عبر وتوجيهات وتوجهات، كما تشاهد هذا من خلال قصص الأنبياء في القرآن وبخاصة قصة يوسف عليهم السلام.

لقد اعتاد الناس أن يستمتعوا بالقصة قراءة أو استماعاً ومشاهدة لوقائعها من خلال تمثيلها وتمثيل أشخاصها، وهم يعلمون أنها قصة متخيلة، قد يمكن وقوع أمثالها، وقد يستحيل وقوعها، والواقع منها يلعب الخيال فيه دوراً كبيراً تزويقاً وتحسيناً، كما يلعب اعتقاد الكاتب دوراً كبيراً في توجيه الناس فيه لما يريد بخلاف

القصص القرآني ومثله القصص النبوي، فإنه صدق كله، لا مجال للكذب فيه، وهو حق كله.

والقصص يؤدي دوراً مهماً في توجيه الناس الوجهة التي يريدها كاتبها وحاكيها، مع جلب المتعة لهم، وقد استعمله القرآن كما استعمله الرسول ﷺ، - ليصور مثل الإسلام وقيمه وتعاليمه، والناس أقدر على مشاهدة الحق إذا تمثل في وقائع وأحداث ومواقف منهم عما عرفوه معاني مجردة، ولذلك كان للسنة النبوية دور رائد وعظيم في هداية الناس، لأنها تمثل الجانب العملي السلوكي للإسلام في أرقى صوره.

ولذا فإن عرض القصص القرآني والحديثي يعد من مقاصد الإسلام ووسائله التي تقرره وتدعو إليه، ولا يمكن أن يبادر من يفقه دين الله تعالى إلى ذم العلماء الذين يدرسونه، ويألفون فيه، ويظهرون عبره وعظاته.

القصص المذموم:

أما القصص المذموم الذي ورد في الأحاديث ذمه وذم أصحابه، فهو القصص المختلق المكذوب على الله وعلى رسوله وعلى عباده الصالحين، وهو الذي ألفه أصحابه افتراءً على الله، مضمنيه العقائد الفاسدة، والأخلاق الباطلة، والمثل الهابطة، والمبالغات التي تزري بالدين، وتذهب بهاءه وصفاءه.

السبب في ولع الناس بهذا النوع من القصص:

كثر هذا اللون من القصص الذي أضافه واضعوه إلى رسول الله ﷺ، وإلى الصحابة الكرام، وأخيار هذه الأمة، واتخذه القصاصون أحابيل لتصيد ما في جيوب الناس، كما كان يفعل الذين يحكون قصة عنترة، وقصة أبي زيد الهلالي، والزير سالم، يقصونها فيمتعون الناس ويحصلون بذلك على قسط من المال يدفعه المستمعون ثمناً للذة التي يجدونها حال الاستماع لتلك القصص الشبيهة بالخرافات

والأساطير، وهو حال ما نسميه اليوم (بالأفلام التلفزيونية) فإنها هي القصة في ثوب جديد، له على نفوس المشاهدين تأثير أعظم من تأثير القصة وأبلغ.

وقد تحدث الشيخ محمد الصباغ عن السبب في انحراف القصاص وولع الناس بهم، فقال: «أكبر روافد الأحاديث الموضوعة ما سمعه الناس من القصاص؛ ذلك لأن العامة هم السواد الأَعظم الذين يولعون بسماع القصَّاص، ويتهافتون على مجالسهم، ويتلقون عنهم. وإِنَّ ظاهرة القصص والوعظ- مثل كثير من الظواهر- لها جوانب مؤذية ضارة، ولها جوانب نافعة مفيدة.

وإِن أَكبر عاملٍ من عوامل انحرافها أَنَّ عدداً كبيراً من الناس اتخذها مهنة له يعيش من ورائها، ولم يكن خوف الله هو الدافع لها عند هؤلاءِ، ومن هنا غدت وسيلة للكسب. يسعى صاحبها وراء رزقه، ولذلك تراه يسارع في ابتغاء مرضاة العامة، فهو حريص على رضاهم وسرورهم، وليس حريصاً على تقويمهم ولا تعليمهم.

والعامة أَبداً وفي كل عصر يُولعون بالغريب، ويُعجبون بالخرافة، ويستمتعون بالعجائب، حتى أَضحى القاصُّ كالمغنِّي الذي لا همَّ له إِلا إِطراب السامعين.

إِن هؤلاء القصاص قوم مهمتهم الكلام، وغايتهم أن يستحوذوا على إِعجاب السامعين، ولما كان الناس- كما أَسلفت- يتطلعون دائماً إِلى أَن يسمعوا الغريب الجديد كان هذا دافعاً يحمل هؤلاء القُصَّاصَ الذين لا يخافون الله على الكذب والاختراع حتى يظفروا بطلبهم. وكانوا بعد أَن ينتهوا من إِلقاء قصصهم يعمدون إِلى استجداء الناس وسؤالهم العطايا.. وإِنه لأَمرٌ مذل مهين. وقال ابن الجوزي: «..معظم البلاء في وضع الحديث إِنما يجري من القصاص، لأَنهم يريدون أحاديث ترقق وتنفق، والصحاح تقل في هذا ». [الموضوعات لابن الجوزي: ١/ ٤٤].

وقال ابن قتيبة في: «تأويل مختلف الحديث»:

« والوجه الثاني القصاص، فإنهم يُميلون وجهَ العوامِّ إليهم، ويستدرون ما عندهم بالمناكير والأكاذيب من الأحاديث، ومن شأن العوام القعودُ عند القاصّ ما كان حديثه عجيباً خارجاً عن نظر العقول، أو كان رقيقاً يحزن القلوب ويستفزز العيون، فإذا ذكر الجنة قال: «فيها الحور من مسك أو زعفران، وعجيزتها ميل في ميل، ويبوِّىء الله وليه قصوراً من لؤلؤ بيضاء فيه سبعون ألف مقصورة، في كل مقصورة سبعون ألف قبة، في كل قبة سبعون ألف فراش...» فلا يزال هكذا في السبعين ألفاً لا يتحول عنها » [تأويل مختلف الحديث: ٣٥٧].

[مقدمة أحاديث القصاص لشيخ الإسلام ابن تيمية بقلم محققه الشيخ محمد الصباغ: ٩-١٠].

مدى انخداع الناس بالقصاص:

ومما يدل على مدى استيلاء القصاص على قلوب الناس وتعظيمهم له ما أورده ملا علي القاري، قال:

١ -«ومن اللطائف أنه كان في مسجد الكُوفَةِ قاصٌ يُقَالُ له: زُرْعة فأَرادَت أُمُّ أَبي حنيفة أن تستفتي في شيءٍ، فأفتاها أبو حنيفة رحمه اللهُ، فلم تقبل، وقالت: ما أَقْبَلُ إلاَّ ما يقولُ زُرْعَةُ القَاصُّ، فَجَاءَ بها أَبو حنيفة إلى زُرْعَةَ، فقَال: هذه أُمِّي تَسْتَفْتِيك في كذا وكذا. فقال: أَنتَ أَعلمُ مني وأَفقهَ فأَفتِها أَنتَ. فقال أَبو حنيفة: قد أَفتَيْتُها بكذا وكذا. فقال زرعة: القولُ كما قال أَبو حنيفة، فرضيَتْ وانصرفَتْ» [الأسرار المرفوعة: ٧١].

٢- ومن ذلك ما نقله الشيخ علي القاري عن الذهبي قال: «قال جعفر بن الحجاج الموصلي: قَدِمَ علينا محمدُ بنُ عبدِ السمرقنديُّ الموصل، وحدَّث بأَحاديث مناكير، فاجتمع جماعة من الشيوخ، وصرنا إليه لننكر عليه، فإذا هو في خلق من

العامة، فلما بَصُرَ بنا مِنْ بعيدٍ عَلِمَ أَنا جئنا لِنُنكر عليه فقال: حدثنا قتيبة، عن ابن لهيعة، عن أَبي الزبير، عن جابر أَنه عليه الصلاة والسلام قال: «القرآن كلام الله غير مخلوق».

فلم نجسر أَن نُقْدِمَ عليه خَوْفاً مِنَ العَامَّةِ، ورجعنا» [الأسرار المرفوعة: ٥٦].

٣- ونقل عن الشعبيّ، قال: دخلت في مسجدٍ أُصلي، فإذا إلى جنبي شيخٌ عظيم اللحية، قد أَطاف به قومٌ فحدَّثهم فقال: حدثني فلان، عن فلان... يبلغ به النبيَّ عليه الصَّلاة والسلام: «إنَّ الله خلق صورين له في كل صور نفختان: نفخة الصعق، ونفخة القيامة».

قال الشعبي: فلم أَضبط نفسي أَن خففت صلاتي، ثم انصرفت، فقلت: يا شيخ! اتقِ الله، ولا تحدثن بالخطأ، إنَّ الله لم يخلق إلا صوراً واحداً، وإنما هي نفختان: نفخة الصعق ونفخة القيامة.

فقال لي: يا فاجر! إنما يُحَدِّثني فلانٌ عن فُلان، وتردُّ عليَّ !! ثُمَّ رَفَعَ نَعْلَهُ فَضَرَبَنِي بها، وتتابَع القومُ عليَّ ضَرباً مَعَهُ، فواللهِ ما أَقلعوا عنِّي حتَّى حَلَفْتُ لَهُمْ أَنَّ اللهَ تعالى خَلَقَ ثلاثينَ صُوراً، لَهُ في كُلِّ صُورٍ نفخةٌ، فأَقْلَعُوا عَنِّي» [الأسرار المرفوعة: ٧٥].

ومن ذلك ما أورده الحافظ أبو بكر الخطيب البغداديُّ بإسناده إلى محمد بن يونس الكديمي قال: كنت بالأهواز، فسمعتُ شيخاً يقصُّ فقال: لما زَوَّجَ النبيُّ عليه الصَّلاة والسلام عليّاً فاطمةَ أَمرَ اللهُ شجرةَ طُوبى أَن تنثر اللُّؤْلُؤَ الرَّطْبَ يتهاداهُ أَهلُ الجنة بَيْنَهُم في الأَطباقِ.

فقلتُ له: يا شيخُ! هذا كَذِبٌ على رسولِ اللهِ عليه الصلاة والسلام، فقال: وَيْحَكَ! اسْكُتْ حَدَّثنيه النَّاسُ» [الأسرار المرفوعة: ٥٧- ٥٨].

٥- وذكر السيوطي في [تحذير الخواص: ٤٩] أن يحيى بن معين قال: ذهبت إلى

زيد بن أسد الكوفي في الكرخ، وكان نزل في دار الحذائين، وروى أحاديث مناكير، فأردت أن أقول له يا كذاب، ففرقت من شفار الحذائين، يعني الأساكفة».

مدى استهتار القصاصين بأعلام المحدثين:

بلغ من سوء القصاصين المفترين، أن يكذبوا على أعلام المحدثين بحضورهم، فمن ذلك ما يأتي:

١- الذي كذب على احمد بن حنبل ويحيى بن معين:

ذكر ملا علي القاري في كتابه [الأسرار المرفوعة: ٥٣] قال: «رُوِيَ أَنَّهُ صلَّى أَحمدُ بنُ حَنْبلٍ، ويحيى بنُ معين في مَسْجدِ الرُّصافةِ، فقامَ بينَ أَيديهم قاصٌّ، فقال: حدَّثنا أَحمدُ بنُ حنبلٍ، ويحيى بنُ مَعينٍ قَالا: حدَّثنا عبدُ الرزَّاق، عن مَعْمَر، عن قَتادة، عن أَنسٍ، قال: قال رسول الله ﷺ:

«مَنْ قَالَ: لا إله إلا الله، خلقَ اللهُ تعالى من كُلِّ كلمةٍ منها طيراً، مِنْقَارُهُ مِنْ ذهب، وريشهُ مِنْ مَرْجَان...» وأَخذ في قَصِّهِ نحواً من عشرين ورقةً.

فجعل أَحمدُ بن حنبلٍ يَنْظُرُ إِلى يحيى، ويَحْيَى ينظر إِلى أَحمدَ، فقال له: أَنتَ حَدَّثْتَهُ بهذا؟ واللهِ ما سَمِعْتُ بهذا إِلاَّ الساعةَ.

فلما فرغ مِنْ قصصه وأَخذ القطيعات، ثم قَعَدَ ينتَظر بقيتها، قال له يحيى بنُ مَعين بيده: تَعَال، فجاءَ مُتَوَهِّماً للنَّوال، فقال له يحيى: مَنْ حَدَّثَكَ بهذا الحديث؟ فقال: أَحمدُ بنُ حنبلٍ، ويحيى بنُ مَعينٍ. فقال: أَنا يحيى بنُ مَعين، وهذا أَحمدُ بنُ حَنْبلٍ، ما سَمِعْنا بهذا قَطُّ في حديث رسول الله ﷺ، فإِن كان ولاَ بُدَّ من الكذب فَعَلَى غيرِنا.

فقال له: أَنت يحيى بن مَعين؟

قال: نعم.

قال: لم أَزل أَسمعُ أَنَّ يحيى بنَ معين أَحمق، ما تحقَّقْتُه إلاَّ الساعة.

فقال له يحيى: كيفَ عَلِمْتَ أَني أَحْمَقُ؟

قال: كأَنه ليس في الدنيا يحيى بنُ معين وأَحمدُ بنُ حنبل غيركُما، قد كتبتُ عن سبعةَ عشرَ أَحمدَ بنَ حنبل، ويحيى بنَ معين.

فوضع أَحمدُ كُمَّهُ على وجهه، وقال: دَعْهُ يَقُوم، فقامَ كالمُسْتَهْزِئِ بهما» [الأسرار المرفوعة: ٥٣].

٢- القصاص الذي كذب على الأعمش وهو حاضر:

ونقل الشيح ملا علي قاري في كتابه المذكور «عن الطُّرْطُوشي قال: لما دخَلَ سليمانُ بنُ مهرانَ الأَعمشُ البصرةَ نظرَ إلى قَاصٍّ يقصُّ في المسجدِ، فقال: حدثنا الأَعمشُ عن أَبي إسحاق عن أَبي وائل، فتوسَّطَ الأَعمشُ الحَلْقَةَ، وجعَلَ ينتفُ شعرَ إبطِهِ، فقال له القصَّاصُ: يا شيخُ! أَلا تستحي نحنُ في علمٍ، وأَنت تفعلُ مثلَ هذا.

قال الأَعمشُ: الذي أَنا فيه خَيرٌ من الذي أَنتَ فيه.

قال: كيفَ؟

قالَ: لأَنِّي في سُنَّةٍ، وأَنتَ في كذب، أَنا الأَعمشُ، وما حدَّثْتُك مَّما تقولُ شيئاً» [الأسرار المرفوعة: ٥٥].

قال ابن الجوزي: صنف بعض قصاص في زماننا كتاباً، فذكر فيه أن الحسن والحسين رضي الله عنهما دخلا على عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهو مشغول، فلما فرغ من شغله رفع رأسه، فرآهما فقام فقبلهما، ووهب لكل واحد منهما ألفاً، وقال لهما: اجعلاني في حل، فما عرفت دخولكما، فرجعا وشكراه بين يدي أبيهما علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «عمر بن الخطاب نور في الإسلام سراج لأهل الجنة».

فرجعا فحدثاه، فدعا بداوة وقرطاس، وكتب فيه: بسم الله الرحمن الرحيم، حدثني سيدا شباب أهل الجنة، عن أبيهما المرتضى، عن جدهما المصطفى، أنه قال: «عمر نور في الإسلام سراج لأهل الجنة» وأوصى أن يجعل في كفنه على صدره، فوضع، فلما أصبحوا، وجدوه على قبره، وفيه: «صدق الحسن والحسين، وصدق أبوهما، وصدق رسول الله ﷺ، عمر نور في الإسلام، وسراج أهل الجنة». [تنزيه الشريعة: ١٣].

القصاص المذمومون قوم جهلة:

هؤلاء الذين نقلنا شيئاً من أخبارهم هم الذين ذمهم أهل الحديث، وهم أقوام جهلة يتصدرون الناس، فيحدثونهم بلا علم، فيضلون ويفسدون.

ومما يدلُّ على جهلهم الكبير ما حكاه الملا علي القاري، قال: «أخرج ابن عدي عن الحسين الكرابيسي، قال: كان ببغداد قاص يقال له: أَبو مرحوم القاصُّ يجتمع الناس إليه. فقال يوماً: سَلُوني عن التفسير وتفسير التفسير.

فقام رجلٌ من وراءِ الدرابزين فقال: يا أَبا مرحوم! أَصلحك الله.

فقال: طَعْنَةً يابن الفاعلة! فقال له رجلٌ: دعا لك، ثم تقولُ له مثل هذه المقالة؟

فقال: نعم! أَلم تسمعْ قولَ الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [الحجرات: ٤].

فقال: ماذا تقول في المزابنة والمحاقلة.

قال: المحاقلة خلق الثياب عند السمسار، والمزابنة أَن تسمي أَخاك المسلم زبوناً» [الأسرار المرفوعة: ٧١].

انظر إلى هذا القاص الجاهل الذي لا يعرف المحاقلة ولا المزابنة، يسب الناس سباً قبيحاً لأنهم نادوه عند سؤالهم إياه، فهو يريدهم أن يحترموه ويوقروه احترام الرسول ﷺ وتوقيره، مع أن الصحابة كانوا ينادونه حين السؤال.

وقد ذكر ملا علي القاري [الأسرار المرفوعة: ٤٤] شيئاً مما كان عليه هؤلاء القصاصين من الجهل، قال: «قال الحافظُ زينُ الدين العراقيُّ في كتابهِ المسمَّى بـ «الباعثِ على الخلاص من حوادث القصاص»: ثُمَّ إِنَّهُمْ- يعني القصاص- ينقلون حديثَهُ عَلى التسليمِ، من غيرِ معرفةٍ بالصحيحِ والسقيمِ. قال: وإن اتفق أَنَّهُ نقل حديثاً صحيحاً كان آثماً في ذلك؛ لأَنه ينقلُ ما لا عِلمْ لَه بهِ، وإن صادف الواقع كان آثماً بإقدامهِ على ما لا يَعْلَمُ. قال: وأَيضاً فلا يَحِلُّ لأَحد ممن هو بهذا الوصفِ أَن ينقلَ حديثاً من الكُتُبِ؛ بل ولو من «الصحيحين» ما لم يقرأه على من يَعلمُ ذلكَ من أَهلِ الحديث.

وقد حكى الحافظ أَبو بكر بن خير اتفاق العلماء على أنه لا يصح لمسلم أَن يقول: قال رسول الله ﷺ كذا، حتى يكون عنده ذلك القول مروياً ولو على أَقل وجوه الروايات لقوله عليه الصلاة والسلام: «مَنْ كَذبَ عليَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

وفي بعض الروايات: «من كذب عليَّ» مطلقاً من غير تقييد» [الأسرار المرفوعة: ٤٥].

تاريخ القصص والنصوص المحذرة منه:

تحدث ملا علي القاري عن تاريخ القصص، وأورد النصوص المحذرة منه فقال: «روى ابن ماجه بسند حسن عن ابن عمر قال: لم يكن القصص في زمن رسول الله ﷺ، ولا زمن أَبي بكرٍ رضي الله عنه، ولا زمنِ عمرَ رضي الله عنه.

وكذا رواه أَحمد والطبرانيُّ عن السائب بن يزيد.

وروى الطبراني من طريق مجاهد يروي عن العبادلة؛ عبد الله بن عُمَر، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن الزبير، وعبد الله بن عمرو- قالوا: قال رسول الله ﷺ: «القاصُّ ينتظرُ المقْتُ».

فهذا إِخبار عن الغيب، فيعد من المعجزات، وخرق العادات.

وأَخْرَجَ أَحمد في «الزهد» عن أَبي المليح قال: ذكر ميمون القصَّاصَ، فقال: لا يُخْطِىءُ القصَّاصُ ثلاثاً: إِمَّا أَنْ يَسْمَن قَوْلُهُ بما يَهْزِلُ دِينَهُ، وإِمَّا أن يُعْجَبَ بنفسه، وإِما أَن يَأْمر بما لا يَفْعَلُ، فلهذا قال عليه الصلاة والسلام:

«القَصَّاصُ ينتظر المقت» [الأسرار المرفوعة: ٦٧].

وقال أيضاً في [الأسرار المرفوعة: ٦٣]:

«ولَمَّا كانَ أَكثرُ القُصَّاصِ والوُعَّاظِ جاهلينَ بالتفسيرِ، ورواياته وبالحديث ومراتبه وَرَدَ: «لا يَقُصُّ على النَّاسِ إلاَّ أَميرٌ أَو مَأْمُورٌ أَو مُرَاءٍ» رواه ابن ماجه بسندٍ صحيحٍ عن عمروِ بن شُعَيْبٍ عَنْ أَبيهِ عَنْ جَدِّهِ.

ولأَبي داود بسندٍ جيِّدٍ عن عَوْفِ بنِ مالكٍ بلفظ: «مُخْتالٌ» بدل «مُراءٍ».

وللطبرانيِّ عَنْ عُبَادَة بن الصامتِ بلفظ: «مُتَكَلِّفٌ».

وروى الطبرانيُّ عَنْ خَبَّابِ بنِ الأَرَتِّ مرفوعاً: «إِنَّ بني إِسْرَائِيلَ لما هلكوا قَصُّوا» [الأسرار المرفوعة: ٦٣].

حكم القصاص:

واضح مما قدمناه آنفاً أن من كان منهم جاهلاً بعلوم الشريعة، يأتي بالموضوع في قصصه، فأولئك الذين اتفق قول أهل العلم على أن مثلهم لا يجوز لهم أن يقصوا بحال، فإن فعلوا فهم آثمون، ومن قدر من أصحاب السلطان وأهل العلم على أن ينكر عليهم، ويمنعهم من القصص والوعظ فإنه مأجور غير مأزور.

وأما أهل العلم الذين يعرفون الصحيح والضعيف، ويفرقون بين المقبول والمردود من القصص والأخبار فلا حرج عليهم في أن يقصوا، فإن قيل، فما قولك

في أقوال أهل العلم التي أوردَتها ناهية عن القصص مطلقاً.

فالجواب: أنها ليست ناهية مطلقاً، بل تحمل على أهل الجهل، وقد صرح بعض العلماء على أن الذين لا يقبل القصص منهم أهل الجهل، الذين ضربوا لهم الأمثال، وأخبروا بحالهم، وذكروا نماذجهم.

فإن قيل: فما دليلك على ما تقول؟ فالجواب أن الله قصَّ علينا من أنباء الغابرين، كما قال: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ﴾ [يوسف: ٣] وقال: ﴿نَّحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِٱلْحَقِّ﴾ [الكهف: ١٣]. وقال: ﴿فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيْهِم بِعِلْمٍ وَمَا كُنَّا غَآئِبِينَ﴾ [الأعراف: ٧].

وأمر الله رسوله ﷺ بأن يقص على الصحابة ما قصه الله عليه، فقال: ﴿فَٱقْصُصِ ٱلْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٦].

وهذا النوع من القصص من الدين الذي تضمنه كتاب الله، ومنه ما أوحاه إلى رسوله في غير القرآن، فإنكاره إنكار لبعض الدين، ومنه قصص الرسول ﷺ وأصحابه الصحيحة التي وردت بأسانيد ثابتة، وليس بعد كتابنا كتاب، ولا بعد رسولنا ﷺ رسول يحدث عن أخبار هذه الأمة، ولذلك اهتم علماؤنا بسيرة الصحابة وسير العلماء من بعدهم، تروي أخبارهم، وما فيها من عبر وعظات.

فإن قيل فما قولك في النصوص الناهية عن القصص؟ وما قولك في عدم إذن عمر لتميم بأن يقص؟ وكيف تفسر عدم وجود القصاص في عهد أبي بكر وعمر؟

فالجواب: أن النصوص الناهية عن القصص محمولة على القاص الجاهل من جهة، وتحمل من جهة أخرى على أن يتخصص أشخاص بالقصص لا يتجاوزونه إلى غيره من علوم الشريعة، فالقصص وحده قد يحدث لصاحبه ولمن يستمعون إليه نوعاً من الضرر كما سيأتي بيانه.

أما عدم وجود القصاص في عهد أبي بكر وعمر، فإن المراد به ما أشرت إليه،

وهو عدم وجود القُصَّاص الذين يقصرون أنفسهم عليه، أما القصص القرآني والقصص الحديثي فإن الصحابة فمن بعدهم، كانوا يتناوله كما يتناولون الفقه والعقيدة والأخلاق، وإلا فلو كان القصص النبوي ممنوعاً، فكيف وصلت إلينا هذه الأحاديث التي تحوي قصص السابقين؟

وقد روى مسلم في مقدمة صحيحه بإسناده عن عاصم قال: كنا نأتي أبا عبد الرحمن السلمي ونحن غِلْمةٌ أيفاع، فكان يقول لنا: «لا تجالسوا القصاص غير أبي الأحوص» [مسلم: ص ٢٧].

فلو كان النهي على إطلاقه ما استثنى منهم أبا الأحوص.

وروى مسلم في صحيحه أحاديث رواها بعض القصاص، منهم عبدالرحمن بن أبي عمرة، ففي حديث رقم: (٢٧٥٨) قال: حدثني عبد بن حميد، حدثني أبو الوليد، حدثنا همام، حدثنا إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة، قال: كان بالمدينة قاص، يقال له عبدالرحمن بن أبي عمرة: قال: فسمعته يقول: سمعت أبا هريرة يقول: .. وساق حديثا في التوبة.

وفي صحيح موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان للألباني : (١/ ١٣٤) ورقمه: (١١٢) عن ابن أبي السائب – قاص أهل المدينة قال: قالت عائشة: «قصّ في الجمعة مرة، فإن أبيت فمرتين، فإن أبيت فثلاث، ولا ألفينك تأتي القوم، وهم في الحديث، فتقطعه عليهم، ولكن إن استعموا حديثك فحدثهم» فنصحها له بعدم الإكثار من القصص يدل على جوازه عندها .

القواعد التي على القصاص مراعاتها:

ظهرت ظاهرة القصص اليوم من جديد، واتخذ الدعاة من القصة مادة علمية يوصلون بها فقه الدين الإسلامي إلى الناس، ولكن بعض من اتخذها سبيلاً من سبل الدعوة بالغ في استخدامها من جهة، كما استخدموها غير مفرق بين الصحيح

والضعيف والموضوع منها.

وفي هذا المقام أحب أن أضع التوجيهات التالية للدعاة والكتاب الذين يمكن أن نطلق عليهم قصاص هذا العصر:

أولاً: لا تجعلوا حديثكم كله قصصاً:

وقد سبق أن بينت أن هذا لم يكن موجوداً في عهد أبي بكر وعمر، فالمقبول أن تكون القصة جزءاً من حديث الفقيه أو العالم أو الداعية، يؤكد به ما يريد بيانه من معاني، أما أن يكون الوعظ كله قصصاً فلا.

ثانياً: عليك بالقصة الصحيحة:

وأحسن القصص هو قصص القرآن، ثم الصحيح من القصص الذي حدثنا به الرسول ﷺ عن الغابرين، ثم قصص الرسول ﷺ وأصحابه، ثم قصص العلماء والفقهاء والمحدثين وغيرهم الثابتة عنهم. وإياك أن تقع في مثل حال القصاص الذين لا علم عندهم، أخذوا يضعون القصص المثيرة لاهتمام العوام، وإن أضلت منهم العقول، وأفسدت القلوب.

وإياك أن تروي القصص المكذوب خاصة المنسوب إلى الرسول ﷺ وأصحابه، فتكون كاذباً على الله ورسوله، ومن أظلم ممن كذب على الله ورسوله، أولئك الذين يستحقون النار التي توعد الله ورسوله بها هؤلاء المفترين.

وإياك أن تروي القصص المكذوب على أهل العلم، فيكونون خصماء لك يوم القيامة.

ثالثاً: حذار من الغرور والعجب بالنفس:

عليك أن تحذر أن يصيبك الغرور، ويأخذ العجب منك كل مأخذ، فإن

التصدي لمثل هذا يجعل المرء مشهوراً يشار إليه بالبنان، ويتلقى بالأحضان في كل مجلس وصل إليه، ويجعله ذلك موضع تكريم وتعظيم، وقد يقتل هذا فيه الإخلاص، ويجلب له الرياء، فيهوي كما هوى إبليس، ويضل كما ضلّ طلاب الدنيا وعبادها.

قال ملا علي القاري رحمه الله: «ومن آفات القصاص أن يَدْخُل عليهم العُجْبُ والغُرُور في سائِرِ الأُمور، فروى الإمام أحمد بسندٍ صحيح عن الحارث بن معاوية أنه ركب إِلى عُمَرَ بنِ الخطَّاب، فسأَله عن القصص، قال: ما شئتَ؟ قال: أَنا أَردت أَن أَنتهي إِلى قولك. قال: أَخشى عليك أَن تَقُصَّ فترتَفعَ في نفسِكَ، ثم تقُصَّ فترتفعَ في نفسك، حتى يُخَيَّل إِلَيْكَ أَنَّكَ فوقَهم بمنزلةِ الثريَّا، فيضعك الله تحت أَقدامهم يوم القيامة بقدر ذلك.

وروى الطبرانيُّ بسندٍ جيِّدٍ عن عمرو بن دينار أَنَّ تَميماً الداري استأْذنَ عُمَرَ في القصص، فأَبى أَنْ يَأْذنَ لَهُ، ثم استأْذنه فقال: إِن شئْتَ، وأَشار بيده يعني الذبح.

قال العراقي: فانظر توقُّفَ عُمَر في إِذنه في حَقِّ رَجُلٍ من الصحابة الذين كلُّ واحدٍ منهم عدلٌ مُؤْتَمَنٌ، وأَيْنَ مِثْلُ تميمٍ في التابعين ومن بعدهم؟

وأَخْرَجَ ابنُ عساكر عن بكير أَن تميماً الداريَّ استأْذنَ عُمَر في القصص، فقال له عمر: أَتدري أَنَّك تريدُ الذَّبحَ؟ ما يُؤْمِنُكَ أَن تَرْتَفِعَ نَفْسُكَ حَتَّى تَبْلُغَ السَّمَاءَ ثم يضعَكَ اللهُ؟ [الأسرار المرفوعة: ٦٦].

وأخرج ابن عساكر عن حميد بن عبد الرحمن أن تميما الداريَّ استأْذنَ عُمَرَ في القصص سنين، فأَبى أَنْ يأْذنَ له، فاستأْذنَه في يوم واحدٍ، فلما أَكثر عليه قال له: ما تقولُ؟ قال: أَقْرَأُ عَلَيْهِمُ القُرْآنَ، وآمُرُهم بالخير، وأَنْهاهُم عَنِ الشَّرِّ، قالَ عمر: ذلِكَ الذَّبحُ، ثم قال: عِظْ قَبْلَ أَن أخرج في الجمعة، فكان يفعلُ ذلك يوماً واحداً في الجمعة.

وأَخْرَجَ ابن عساكر عن أَبي سَهل بن مالك عن أَبيه عن تميم الداريّ أَنه استأْذنَ عُمَرَ في القصص، فأَذن له، ثم مرَّ عليه بعد، فضربه بالدرة.

قلت: ولعله زاد على جلوسه المرة» [الأسرار المرفوعة: ٦٥].

رابعاً: إياك أن يموت قلبك فتميت قلوب العباد:

ومما ينبغي أن يتنبه إليه من يتصدى لتحديث الناس أن يموت قلبه، فيميت قلوب العباد الذين يصاحبونه، ويستمعون إليه، وهذه ناشئة عن الآفة السابقة، حيث يملأ العجب والغرور قلوب هؤلاء، فيصبح المرء يدور حول نفسه كما يدور الحمار برحاه.

قال الشيخ ملا علي القاري: «ومن جملة الآفات في مجلس القاصِّ ما أَخرجه المروزيُّ في كتاب «العلم» وأَبو نعيم في «الحلية» عن أَبي قلابة قال: ما أَمات العلمَ إلا القُصَّاصُ، يجالس الرجلُ القاصَّ سنةً فلا يتعلق منه بشيء.

وأَخرج أَبو نعيم عن سعيد بن عاصم قال: كان قاصٌّ يَجْلِسُ قريباً من مسجد محمد بن واسع، فقال يوماً وهو يُوَبِّخُ جُلَسَاءَهُ: ما لي أَرى القُلوبَ لا تَخْشَعُ؟ وما لي أَرى العُيونَ لا تَدْمَعُ؟ ومَا لي أَرَى الجُلُود لا تَقْشَعِرُّ؟ فقال محمد بن واسع: يا عبد الله! ما أَرى القوم أُتوا إِلا من قِبَلِكَ؛ إِنَّ الذِّكرَ إِذا خَرَجَ مِنَ القلبِ وَقَعَ على القلب.

وأَخرجَ المروزيُّ في كتاب «العلم» وأَبو نُعَيْم عن الأَعمش قال: سمعت إِبراهيم النخعي يقول: ما أَحدٌ يبتغي بقصصه وجهَ اللهِ غَيْرَ إِبراهيم، ولَوَدِدْتُ أَنَّهُ انفلت منه كَفَافاً لا عليه ولا له [الأسرار المرفوعة: ٦٨].

خامساً: لا تغفل عن مراعاة مقتضى الحال:

بعض القصاص يكون همه إثارة الاهتمام من السامعين، فيلقى إليهم القصة

التي إليها يشتاقون، غير مراع لمقتضى الحال، فيحدث الناس بما لا يفقهون، ولا تبلغه عقولهم، قال الزين العراقي فيما نقله عنه ملا علي القاري: «من آفات القصاص أن يحدثوا كثيراً من العوامّ بما لا تَبْلُغُه العقولُ والأَفهامُ [فوقعوا] في الاعتقادات السيئة.

هذا لو كان صحيحاً فكيف إذا كان باطلاً؟

وقد قالَ ابنُ مسعودٍ: «ما أَنتَ بمُحَدِّثٍ قوماً حديثاً لا تَبْلُغُه عُقولُهم إلا كَانَ لِبَعْضِهم فِتْنَةً» رواهُ مسلمٌ في مقدمة «صحيحه» [الأسرار المرفوعة: ٦٤ وقول ابن مسعود أورده مسلم في مقدمة صحيحه: ص ٢٣].

ولعل مراد ابن مسعود - رضي الله عنه - عدم مراعاة مقتضى الحال، حيث يحدثون الناس بما لا تستوعبه عقولهم من الحديث الصحيح، أما الضعيف والموضوع فذلك شأن آخر، فإنه غير مقبول أن يتحدث به إلا مع بيان حاله كما سبق بيانه مراراً.

المؤلفات في القصاص وكذبهم:

قال الشيخ محمد الصباغ في مقدمة كتاب أحاديث القصاص لابن تيمية:

«ألف ابن الجوزي كتاب «القصاص والمذكرين» سنة ٥٩٧هـ. قصره على هذا الموضوع، ولخص كثيراً من فوائده السيوطيُّ في «تحذير الخواصّ» وصدَّر ابن الجوزي أيضاً كتابه: «الموضوعات» بفصول واسعة عن القصاص وأَكاذيبهم.

ومنهم الحافظ العراقي المتوفى سنة ٨٠٦هـ الذي ألف كتاب: «الباعث على الخلاص من حوادث القصاص» ولخصه السيوطي أيضاً في «تحذير الخواص».

ومنهم الحافظ السيوطي المتوفى سنة ٩٩١هـ الذي أَلَّف كتاباً جامعاً سمّاه: «تحذير الخواصّ من أَكاذيب القصاص» وهو كتابٌ نافع.

ومنهم العلامة مُلاً علي القاري المتوفى سنة ١٠١٤هـ الذي استفاد من كتاب السيوطي «تحذير الخواص» استفادة كلية، فكتب في «الأَسرار المرفوعة» فصولاً في القصاص وخطرهم، ولم يشر إِليه أَية إِشارة» [مقدمة أحاديث القصاص لابن تيمية: ١٣].

هذا بالإضافة إلى كتاب «أحاديث القصاص لابن تيمية الذي نقلت الفقرة السابقة من مقدمة محققه»

وقد حقق الشيخ محمد صباغ كلا من كتاب «القصاص والمذكرين لابن الجوزي، وتحذير الخواص للسيوطي، «والباعث» للحافظ العراقي، وأحاديث القصاص لابن تيمية، وفاته أن يذكر مؤلف المجد ابن تيمية جد شيخ الإسلام فله كتاب في القصاص.

النوع الثاني من أصحاب الأغراض الدنيوية وهم الشحاذون:

وهم الذين اتخذوا المكذوب من الحديث مساعداً لهم في استدرار عطف الناس، وتحصيل المال منهم.

١- ومن أمثلة هذا النوع من الأحاديث ما ذكره ابن عراق [تنزيه الشريعة: ١٤] ناقلاً له عن ابن حبان في مقدمة كتاب الضعفاء والمجروحين عن مؤمل بن إهاب، قال: «قام رجل يسأل الناس فلم يعط شيئاً، فقال: حدثنا يزيد بن هارون، عن شريك، عن مغيرة، عن إبراهيم، قال: «إذا سأل السائل ثلاثاً فلم يعط، فكبر عليهم ثلاثاً، وجعل يقول: الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر» ثم مر، فذكر ليزيد بن هارون، فقال: كذب عليٌّ الخبيث، ما سمعت بهذا قط».

٢- ومنه حديث: «اتخذوا عند الفقراء أيادي، فإن لهم دولة يوم القيامة، فإذا كان يوم القيامة نادى مناد: سيروا إلى الفقراء، فيعتذر إليهم كما يعتذر أحدكم إلى أخيه في الدنيا» [الأسرار المرفوعة: ص ٧٨].

٣- وسئل شيخ الإسلام ابن تيمية عما يروى عن النبي ﷺ: «إن الله يعتذر للفقراء يوم القيامة، ويقول: «وعزتي وجلالي ما زويت الدنيا عنكم لهوانكم عليَّ، لكن أردت أن أرفع قدركم في هذا اليوم، انطلقوا إلى الموقف فمن أحسن إليكم بكسرة، أو سقاكم شربة ماء، أو كساكم خرقة انطلقوا به إلى الجنة».

فأجاب قائلاً: «الحمد لله، هذا الشأن كذب، لم يروه أحد من أهل العلم بالحديث، وهو باطل مخالف للكتاب والسنة والإجماع» [مجموع الفتاوى: ١٨ / ٢١٦].

الثالث من أصحاب الأغراض الدنيوية وهم الذين يطلبون ما عند السلاطين:

وقد مثل ابن عراق لهذا النوع من الوضع: «بقصة غياث بن إبراهيم مع المهدي، ذكرها ابن أبي خيثمة في تاريخه، وهي: «أنه دخل على المهدي، وكان المهدي يحب الحمام، ويلعب بها، فإذا قدامه حمام، فقيل له: «حدث أمير المؤمنين، فقال: حدثنا فلان، عن فلان، أن النبي ﷺ قال: «لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر أو جناح» فأمر له المهدي ببدرة، فلما قام قال: أشهد على قفاك أنه قفا كذاب على رسول الله ﷺ، ثم قال المهدي: أنا حملته على ذلك، ثم أمر بذبح الحمام ورفض ما كان فيه» [تنزيه الشريعة: ١٥].

المطلب السادس

حب الظهور

حب الظهور والرفعة داء قتال، يرمي بصاحبه في متاهات توبقه وتقتله، والناس يسلكون في سبيل ذلك سبلاً مختلفة، فمنهم الذي يقاتل على الملك والعلو في الأرض، ومنهم الذي يدعي العلم وهو جاهل، ومنهم الذي يهجم على الشاذ المذموم من الأقوال فيستمسك به، ويتبناه قولاً، كي يلفت الناس إليه، ويشتغلوا

به، ولا يخلو جيل أو زمان من أمثال هؤلاء.

ومنهم هذا النوع الذي قال ابن عراق فيه: [تنزيه الشريعة ١٥، الصنف السادس] «قوم حملهم الشره ومحبة الظهور على الوضع، فجعل بعضهم لذي الإسناد الضعيف إسناداً صحيحاً مشهوراً، وجعل بعضهم للحديث إسناداً غير إسناده المشهور ليستغرَب ويطلب.

قال الحاكم أبو عبد الله: ومن هؤلاء إبراهيم بن اليسع، وهو ابن أبي حية، كان يحدث عن جعفر الصادق، وهشام بن عروة، فيركب حديث هذا على حديث ذاك، لتستغرَب تلك الأحاديث بتلك الأسانيد، قال: ومنهم حماد بن عمرو النصيبي، وبهلول بن عبيد، وأصرم بن حوشب.

قال الحافظ ابن حجر: وهذا داخل في قسم المقلوب، وقال القاضي تاج الدين السبكي في طبقات الشافعية الكبرى، نقلاً عن السؤالات الحديثية التي سأل الحافظ أبو سعدان عليك عنها الأستاذ أبا إسحاق الإسفراييني: «إن من قلب الإسناد ليستغرب حديثه، ويرغب فيه، يصير دجالاً كذاباً تسقط به جميع أحاديثه، وإن رواها على وجهها».

ومنهم من كان يدعى سماع ما لم يسمع، قال ابن الجوزي: حدث عبد الله بن إسحاق الكرماني عن محمد بن يعقوب، فقيل له: مات محمد قبل أن تولد بتسع سنين، وحدث محمد بن حاتم الكشي عن عبد بن حميد، فقال أبو عبد الله الحاكم: هذا الشيخ سمع من عبد بن حميد بعد موته بثلاث عشرة سنة» [تنزيه الشريعة: ص١٥].

ومن هذا الصنف من الواضعين الذين يريدون العلو في الأرض، فيكذبون انتصاراً لآرائهم، وافحاماً لخصومهم في مجلس المناظرة والحجاج، وفيهم يقول الشوكاني: «ومن أسباب الوضع: ما يقع لمن لا دين له عند المناظرة في المجامع،

استدلالاً على ما يقوله بما يطابق هواه، تنفيقاً لجداله وتقويماً لمقاله. واستطالة على خصمه، ومحبة للغلب، وطلباً للرياسة، وفراراً من الفضيحة، إذا ظهر عليه من يناظره.

ومن تنفيق المدعي للعلم لنفسه على من يتكلم عنده، إذا عرض البحث عن حديث، ووقع السؤال عن كونه صحيحاً أو ضعيفاً أو موضوعاً، فيقول من كان في دينه رقة، وفي علمه دغل: هذا الحديث أخرجه فلان، صححه فلان، وينسب ذلك إلى مؤلفات يقل وجودها، تظهراً منه بأنه قد اطلع على ما لم يطلعوا عليه، وعرف ما لم يعرفوا، وربما لم يكن قد قرع سمعه ذلك اللفظ المسؤول عنه قبل هذه المرة، فإن هذا نوع من أنواع الوضع، وشعبة من شعب الكذب، وقد يسمعه من لم يقف على حقيقة حاله، فيعتقد صحة ذلك، وينسب ذلك الكلام إلى رسول الله ﷺ ويقول: رواه فلان، صححه فلان، كما قال ذلك المخذول» [الفوائد المجموعة: ص٤٢٧].

المطلب السابع

الوضع من غير تعمد

وهؤلاء هم الذين قال فيهم ابن عراق رحمه الله تعالى: «الصنف السابع: قوم وقع الموضوع في حديثهم، ولم يتعمدوا الوضع، كمن يغلط فيضيف إلى النبي ﷺ كلام بعض الصحابة أو غيرهم، وكمن ابتلي بمن يدس في حديثه ما ليس منه، كما وقع ذلك لحماد بن سلمة مع ربيبه عبد الكريم بن أبي العوجاء، وكما وقع لسفيان ابن وكيع مع وراقه قرطمة، ولعبد الله بن صالح كاتب الليث مع جاره، وكمن تدخل عليه آفة في حفظه أو في بصره، أو في كتابه فيروى ما ليس من حديثه غالطاً» [تنزيه الشريعة: ص ١٥].

المبحث الخامس

طرق معرفة وضع الحديث

للكشف عن الحديث الموضوع طريقان:

الأول: تعود إلى الراوي والثاني: إلى المروي، وهو الحديث الموضوع.

المطلب الأول

ما يعود إلى الراوي

الطرق التي تعود إلى الراوي كثيرة منها:

الأول: اعترافه بالوضع:

وقد سبق ذكر بعض هؤلاء وما وضعوه من أحاديث، فمنهم الذي وضع الحديث حسبة في فضائل القرآن وغيره.

ومن ذلك ما فعله محمد بن عكاشة الكرماني الكذاب. قال الحاكم: «بلغني أنه كان ممن يضع الحديث حسبة. فقيل له: إن قوماً يرفعون أيديهم في الركوع وعند الرفع منه؟ فقال: حدثنا المسيب بن واضح، حدثنا عبد الله بن المبارك، عن يونس ابن يزيد، عن الزهري، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: من رفع يديه في الركوع فلا صلاة له! فهذا مع كونه كذباً من أنجس الكذب، فإن الرواية عن الزهري بهذا السند بالغة مبلغ القطع بإثبات الرفع عند الركوع وعند الاعتدال. وهي في الموطأ وسائر كتب الحديث» [نقله محقق الباعث الحثيث عن الذهبي: ص ٧٧].

ومنهم الذين اعترفوا بالوضع بعد توبتهم، فمن ذلك ما نقله ابن الجوزي في مقدمة الموضوعات قال: قال ابن شيبة: «كنتُ أطوفُ بالبيت، ورجل قدامي يقول: اللهم اغفر لي، وما أراك تفعل.

فقلت: يا هذا قنوطُك أكبر من ذنبك؟ فقال لي: دعني، فقلت له: أخبرني، قال: إني كذبتُ على رسول الله ﷺ خمسين حديثاً، فطارتْ في الناس، ما أقدر أن أرد منها شيئاً».

وقال ابن لهيعة: «دخلت على شيخ وهو يبكي، فقلت: ما يبكيك؟ فقال: وضعت أربعمائة حديث أدخلتُها في برنامج الناس، فلا أدري كيف أصنع؟» [مقدمة الموضوعات لابن الجوزي: ١/ ٤٠].

هل يقبل إقرار الواضع بالوضع؟

أورد بعض أهل العلم إشكالاً على إقرار الواضع بالوضع، فالواضع قد يكون كاذباً في اعترافه بالوضع، يقول الذهبي ناقلاً رأي شيخه ابن دقيق العيد في إقرار الواضع بالوضع: «إقرار الراوي بالوضع في رده، ليس بقاطع في كونه موضوعاً، لجواز أن يكذب في الإقرار».

ولم يرتض الذهبي مذهب شيخه، فعقب عليه قائلاً: «هذا فيه بعض ما فيه، ونحن لو افتتحنا باب التجويز والاحتمال البعيد لوقعنا في الوسوسة والسفسطة» [الموقظة: ٣٧].

ولم يرتض ابن حجر العسقلاني رحمه الله هذا الفقه الذي فقهه الذهبي من كلام شيخه، فعقب عليه قائلاً: «فهم منه بعضهم أنه لا يعمل بذلك الإقرار أصلاً، وليس ذلك مُرادَه، وإنما نفى القطع بذلك، ولا يلزم من نفي القطع نفي الحكم، لأن الحكم يقع بالظن الغالب وهو هنا كذلك، ولولا ذلك لما ساغ قتل المقر بالقتل، ولا رجم المعترف بالزنا، لاحتمال أن يكونا كاذبيْنِ فيما اعترفا به»

[شرح نخبة الفكر: ص ٨٦]. وقد أدلى ابن عراق بدلوه في هذه المسألة، وأحسن في بيانها، فقال: «يرد حديثه ذلك وسائر مروياته، وليس هذا قبولاً لقوله مع اعترافه بالمفسق، وإنما هو مؤاخذة له بموجب إقراره، كما يؤاخذ الشخص باعترافه بالزنى والقتل ونحوهما، واستفيد من جعلنا هذا أمارة أنا لا نقطع على حديثه ذلك بالوضع، لاحتمال كذبه في إقراره، نعم إذا انضم إلى إقراره قرائن تقتضي صدقة فيه قطعنا به، ولا سيما إذا كان إخباره لنا بذلك بعد توبته» [تنزيه الشريعة: ١/ ٥].

ثانيا: أن تدل قرينة الحال على كذبه فيما يرويه:

فمن ذلك ما ذكره ابن عراق الكناني في [تنزيه الشريعة: ص٦] قال: قال الحافظ ابن حجر في نكت ابن الصلاح: الأولى أن يمثل لهذه الأمارة بما رواه البيهقي في المدخل بسنده الصحيح أنهم اختلفوا بحضور أحمد بن عبد الله الجويباري في سماع الحسن من أبي هريرة، فروى لهم بسنده إلى النبي ﷺ: سمع الحسن من أبي هريرة» [تنزيه الشريعة: ٦ وانظر شرح نخبة الفكر: ٨٧].

ومن أمثلة ذلك: ما أسنده الحاكم عن سيف بن عمر التميمي قال: «كنت عند سعد بن طريف، فجاء ابنه من الكتاب يبكي، فقال: مالك؟ قال: ضربني المعلم، قال: لأخزينهم اليوم، حدثني عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً: «معلمو صبيانكم شراركم، أقلهم رحمة لليتيم، وأغلظهم على المسكين!!».

وسعد بن طريف قال فيه ابن معين: «لا يحل لأحد أن يروي عنه».

وقال ابن حبان: «كان يضع الحديث».

وراوي القصة عنه، سيف بن عمر، قال فيه الحاكم: «اتُّهم بالزندقة. وهو في الرواية ساقط».

فالفطن النبيه عندما يسمع أمثال هؤلاء المفترين يوردون أمثال هذه الأحاديث، فإنّه لا يشك بأنهم من الذين كذبوا على الله ورسوله.

ثالثا: مناقضة ما يرويه الوضاعون لحقائق التاريخ:

استعمل المحدثون التاريخ لكشف كذب الوضاعين، فمن ذلك:

١- ما رواه مسلم في مقدمة صحيحه أن أبا وائل قال: «خرج علينا ابن مسعود بصفين، فقال أبو نعيم: «أتراه بعث بعد الموت» .

لقد أظهر كذب هذا الرجل دعواه أنه سمع من ابن مسعود بصفين مع أن ابن مسعود توفي قبل ذلك.

٢-قال ابن الجوزي: حدث عبد الله بن إسحاق الكرماني عن محمد بن يعقوب، فقيل له: مات محمد قبل أن تولد بتسع سنين.

٣- وحدث محمد بن حاتم الكشي عن عبد بن حميد، فقال أبو عبد الله الحاكم: «هذا الشيخ سمع من عبد بن حميد بعد موته بثلاث عشرة سنة» [نقله عن ابن الجوزي ابن عراق في تنزيه الشريعة: ص ١٥].

وحق لنا أن نسمي هذا النوع من كشف الكذب «بمصيدة الوضاعين» ذلك أن الوضاعين جهلة لا علم عندهم، ولذلك يحدثون عمن لا يعرفون أنهم ماتوا قبلهم، فيكتشف الحفاظ من أئمة الحديث بذلك كذبهم.

ومما يحسن التنبيه عليه أن أهل العلم كانوا ينظرون في سير رواة الحديث، لينظروا في مدى عدالتهم، كما كانوا يختبرون حفظهم، ليعلموا مدى ضبطهم لسنة رسول الله ﷺ، ولكشف الذين يريدون الرفعة بين الناس بدخولهم في زمرة المحدثين، وليسوا من المحدثين، واختبار علماء بغداد للبخاري مشهورة معروفة، وقد أقروا له بعد اختباره بإمارة المؤمنين في الحديث .

ومن طريف ما يروى في هذا اختبار يحيى بن معين للحافظ أبي نعيم الفضل ابن دكين، فقد روى أحمد بن منصور الرمادي قال: «خرجت مع أحمد ابن حنبل ويحيى بن معين إلى عبدالرزاق أخدمهما، فلما عدنا إلى الكوفة، قال يحيى لأحمد: أريد أختبر أبا نعيم، فقال له أحمد: لا تزيد الرجل إلا ثقة، فقال يحيى لا بد لي.

فأخذ ورقة وكتب فيها ثلاثين حديثاً من حديث أبي نعيم، وجعل على رأس كل عشرة منها حديثاً ليس من حديثه، ثم جاءوا إلى أبي نعيم، فخرج فجلس على دكان، فأخرج يحيى الطبق فقرأ عليه عشرة، ثم قرأ الحادي عشر، فقال أبو نعيم: ليس من حديثي اضرب عليه، ثم قرأ العشر الثاني وأبو نعيم ساكت، فقرأ الحديث الثاني فقال: ليس من حديثي اضرب عليه ، ثم قرأ العشر الثلاث وقرأ الحديث الثالث، فانقلبت عيناه، وأقبل على يحيى فقال: أما هذا وذراع أحمد في يده فأورع من أن يعمل هذا، وأما هذا يريدني فأقل من أن يعمل هذا، ولكن هذا من فعلك يا فاعل، ثم أخرج رجله فرفسه فرمى به، وقام فدخل داره، فقال أحمد ليحيى: ألم أقل لك إنه ثبت، قال: والله لرفسته أحب إلي من سفرتي».

رابعا: أن يكون الراوي من أهل الأهواء ويروي ما يوافق مذهبه:

قال ابن عراق: «قال السيوطي في شرح التقريب: ومن الأمارات كون الراوي رافضياً، والحديث في فضائل أهل البيت.

قلت: [القائل ابن عراق] أو في ذم من حاربهم» [تنزيه الشريعة: ١/ ٨].

أقول: ذكر الرافضة على سبيل التمثيل، وإلا فواضعو الحديث من أهل الأهواء فيما ذكره سواء.

المطلب الثاني

الأمارات التي تعود إلى المروي

لم يكتف نقاد الحديث وفرسانه في سبيل تصفية حديث رسول الله ﷺ بالبحث في أحوال الرواة، بل بحثوا في الحديث المروي، فإن رأوا فيه خللاً كأن رأوه يخالف صريح القرآن، أو يخالف صريح الحديث الصحيح الذي لا شك في صحته، أو يخالف قواعد الشريعة ونحو ذلك كان عندهم مردوداً غير مقبول.

ويحسن التنبيه إلى أن الذين يقبل طعنهم في الحديث بسبب عيب يظهر لهم في سنده هم العلماء الأعلام، الذين تكونت لديهم ملكة قوية يدركون بها عوار ما ينسب إلى رسول الله ﷺ، فيظهرونه ويكشفونه، كالإمام أحمد، والبخاري ومسلم، وابن تيمية، والحافظ المزي، والذهبي، وابن حجر العسقلاني ونحوهم من الحفاظ.

وقد نبه العلامة ابن دقيق العيد إلى الصفة التي يتصف بها عالم الحديث الذي يكشف بها ما دس في حديث الرسول ﷺ، وافتري عليه، وفي ذلك يقول: «وحاصله يرجع إلى أنه حصلت لهم لكثرة مزاولة ألفاظ النبي ﷺ هيئة نفسانية، وملكة قوية، يعرفون بها ما يجوز أن يكون من ألفاظ النبوة وما لا يجوز، كما سئل بعضهم كيف تعرف أن الشيخ كذاب؟ قال إذا روى: لا تأكلوا القرعة حتى تذبحوها علمت أنه كذاب». [تنزيه الشريعة: ٨٠].

ونهج الذهبي نهج شيخه في تحديد نوعية أهل العلم الذين يصلحون لهذه المهمة الصعبة، فقال: «لهم في نقد ذلك طرق متعددة، وإدراك قوي، تضيق عنه عباراتهم، من جِنسِ ما يُؤتاه الصَيرَفِيُّ الجِهْبِذ في نقدِ الذهب والفضة، أو الجوهريُّ لنقدِ الجواهرِ والفُصوصِ لتقويمِها.

فلكثرةِ ممارستِهم للألفاظ النبوية، إذا جاءهم لفظٌ ركيك، أعني مُخالِفاً

للقواعد، أو- فيه- المجازفةُ في الترغيب والترهيب، أو الفضائل، وكان بإسنادٍ مُظلم، أو إسنادٍ مُضِيء كالشمس في أثنائه رجلٌ كذاب أو وضَّاع، فيحكمون بأنَّ هذا مختلَق، ما قاله رسولُ الله ﷺ، وتَتواطأُ أقوالُهم فيه على شيء واحد» [الموقظة للذهبي: ٣٦].

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى في الرد على من سأله عن مدى إمكان معرفة الموضوع من متنه من غير نظر في إسناده: «هذا سؤال عظيم القدر، وإنما يَعلُم ذلك مَنْ تضلَّع في معرفة السُّنَن الصحيحة، واختَلطتْ بلحمه ودمه، وصار له فيها مَلَكة، وصار له اختصاص شديد بمعرفةِ السنن والآثار، ومعرفةِ سيرة رسول الله ﷺ وهدْيه، فيما يَأمر به ويَنهى عنه، ويُخبِرُ عنه ويدعو إليه، ويحبه ويكرهه، ويشرعه للأُمَّة، بحيث كأنه مخالطٌ للرسول ﷺ كواحدٍ من أَصحابه.

فَمِثْلُ هذا: يَعْرِف من أَحوال الرسول ﷺ وهَدْيه وكلامه، وما يجوز أَن يُخْبر به، وما لا يجوز، ما لا يعرفه غيره.

وهذا شأنُ كُلِّ مُتَّبع مع متبوعه، فإنَّ للأَخص به، الحريص على تتبع أَقواله وأَفعالِه من العلم بها، والتمييزِ بين ما يصح أَن يُنسَب إليه وما لا يصح: ما ليس لمن لا يكون كذلك. وهذا شأنُ المقلِّدين مع أَئمتهم، يَعرفون أَقوالَهم ونصوصَهم ومذاهبَهم، والله أَعلم» [المنار المنيف: ٤٤].

وإليك أهم الأمارات التي يعرف بها وضع الحديث المروي:

الأمارة الأولى: ركة الحديث في لفظه او معناه أو فيهما:

حديث الرسول ﷺ في القمة من الفصاحة والبلاغة، فإذا رأى نقاد الحديث وصيارفته الحديث ركيكاً في لفظه أو معناه أو فيهما أنكرته قلوبهم، واقشعرت منه جلودهم، تصديقاً لقول الرسول ﷺ فيهم: «إذا سَمِعْتُمُ الحديثَ تعرفُهُ قلوبُكمْ، وتَلِينُ له أشعارُكُمْ وأبشارُكُمْ، وترَوْنَ أنَّه قَرِيبٌ منكمْ، فأنا أولاكم بهِ، وإذا سَمِعْتمُ

الحديثَ، فتقْشَعِرُّ منهُ جلودُكم، وتتغيَّرُ له قلوبُكُمْ وأشعارُكمْ، وترَونَ أنَّه بعيدٌ منكم، فأنا أبعدُكْمِ منهُ».

قال ابن عراق فيه: «قال القرطبي: رواه البزار في مسنده بإسناد صحيح من حديث أبي حميد مرفوعاً» [المقنع: ١/ ٢٣٦].

ونقل عن الدارقطني من حديثِ أبي هريرة رَفَعه: «إذا حُدِّثْتُم عني بحديثٍ تُنكِرونه فكَذِّبوه، فأنا أقولُ ما يُعرَفُ ولا ينكَرُ، ولا أقولُ ما ينكَرُ ولا يُعْرف». قال عبد الحق: «وهو صحيح» [المقنع: ١/ ٢٣٧].

وأورد ابن عراق الكناني [في تنزيه الشريعة: ص ٧] قول الربيع بن خُثَيم التابعي الجليل: «إن للحديث ضوءاً كضوء النهار يعرفه، وظلمة كظلمة الليل تنكره».

ونقل ابن عراق عن ابن حجر[تنزيه الشريعة: ٧] «أن المدار على ركة المعنى، فحيث وجدت دلت على الوضع سواء انضم إليها ركة اللفظ أم لا، فإن هذا الدين كله محاسن، والركة ترجع إلى الرداءة فبينها وبين مقاصد الدين مباينة، وركة اللفظ وحدها لا تدل على ذلك، لاحتمال أن يكون الراوي رواه بالمعنى، فعبر بألفاظ غير فصيحة من غير أن يخل بالمعنى، نعم إن صرح الراوي بأن هذا لفظ النبي دلت ركة اللفظ حينئذ على الوضع».

والصواب من القول أن الركة تكون في اللفظ أو المعنى أو في كليهما، ومن الركة في المعنى التي يعرف الحديث الموضوع بها المبالغات التي يرتب بها الجزاء العظيم على الأمر اليسير، بطريقة لا تجرى على سنن أهل البلاغة والفصاحة، حتى إن من صفا قلبه، وصح لسانه، وتذوق فنون الأدب الراقية يخجل من أن ينسب مثل هذا الكلام إلى الرسول ﷺ، استمع إلى ابن الجوزي وهو يحدث عن الحالة النفسية التي تعتريه عندما يستمع إلى مثل هذا الهراء: «إني لأستحي من وضع

أقوام وضعوا: «من صلى كذا فله سبعون داراً، في كل دار سبعون ألف بيت، في كل بيت سبعون ألف سرير، على كل سرير سبعون ألف جارية، وإن كانت القدرة لا تعجز، ولكن هذا تخليط قبيح، وكذلك يقولون: من صام يوماً كان كأجر ألف حاج وألف معتمر، وكان له ثواب أيوب، وهذا يفسد مقادير موازين الأعمال» [نقله عنه ابن عراق في تنزيه الشريعة: ٧].

ومن أمثلة هذا النوع من الأحاديث:

١-«من طاف حَوْلَ البَيْتِ سَبْعاً في يَوْمٍ صائِفٍ، شَديدٍ حَرُّهُ، وَحَسَرَ عَنْ رَأسِهِ، وقَارَبَ بينَ خُطاه، وقَلَّ التفاتُه، وغضَّ بَصَرَهُ، وقَلَّ كلامُهُ إلاَّ بذِكرِ الله تعالى، واستَلَمَ الحَجَرَ في كُلِّ طوافٍ مِنْ غَيرِ أَنْ يُؤْذِيَ أَحداً؛ كَتَبَ اللهُ لهُ بكلِّ قَدَمٍ يَرْفَعُها وَيَضَعُها سَبْعينَ أَلفَ حَسنَةٍ، ومحَا عنه سبعِينَ ألفَ سيئةٍ، ورفع له سبعين ألف دَرَجَةٍ، ويُعْتِقُ اللهُ عَنْهُ سَبعينَ رَقَبَةً، ثَمَنُ كُلِّ رقبةٍ عَشرة آلافِ دِرْهَمٍ، ويُعْطيه اللهُ تعالى سَبْعينَ شفاعةً إن شاءَ في أَهلِ بيتِهِ من المسلمينَ وإنْ شاءَ في العامَّةِ، وإن شاءَ عُجِّلَتْ له في الدُّنْيا، وإنْ شاءَ أُخِّرَتْ لهُ في الآخِرة». [الأسرار المرفوعة: ص ٣٥٠].

٢- «من قرأ في إثرِ وضوئِهِ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾[القدر: ١] مرةً واحدةً كانَ من الصدِّيقينَ، ومَن قرأَها مرتينِ كُتِبَ في ديوانِ الشهداءِ، ومَن قرأَها ثلاثاً حشرَه الله محشرَ الأنبياءِ» موضوع. [سلسلة الأحاديث الضعيفة].

٣- «من قال: سبحان الله وبحمده، غرس الله له ألف ألف نخلة في الجنة، أصلها من ذهب».

٤-«من كتب الله الرحمن الرحيم ولم يعم الهاء التي في الله تعالى، كتب الله له ألف ألف حسنة، ومحا عنه ألف ألف سيئة، ورفع له ألف ألف درجة».

٥-«من كفن ميتاً فإن له بكل شعرة تصيب كفنه عشر حسنات».

٦- «من صام يوم عاشوراء كتب له عبادة ستين سنة».

٧- «من صلى بعد المغرب ست ركعات، لم يتكلم بينهن بشيء عدلن له عبادة اثنتي عشرة سنة».

٨- ومن ذلك حديث: «مَن صلَّى يوم الأَحد أَربع ركعات بتسليمة واحدة، يقرأُ في كل ركعة (الحمد) و (آمَنَ الرسولُ) إلى آخرها: كتب الله له ألفَ حَجَّة، وأَلفَ عُمرة، وأَلفَ غزوة، وبكلِّ ركعة أَلفَ صلاة، وجعلَ بينه وبين النار أَلفَ خندق..» فقبَّح الله واضعه، ما أَجرأه على الله ورسوله.

٩- ومن ذلك حديث: «من صلَّى ليلة الأَحد أَربع ركعات، يقرأُ في كل ركعة فاتحة الكتاب مرة، و(قل هو الله أَحد) خمس عشر مرة، أعطاه الله يوم القيامة ثوابَ من قرأَ القرآن عشر مرات وعَمِلَ بما في القرآن، ويَخرج يوم القيامة من قبره ووجهُهُ مثلُ القمر ليلةَ البدر، ويعطيه الله بكل ركعة أَلفَ مدينة من لؤلؤ، في كل مدينة أَلفُ قصر من زَبَرْجدَ، في كل قصر أَلفُ دار من الياقوت، في كل دار أَلفُ بيت من المِسْك. في كل بيت أَلفُ سرير...» واستَمرَّ هذا الكذَّاب الأَشِر على الأَلف!. [المنار المنيف: ٤٤-٤٨].

ومن الأحاديث ركيكة الألفاظ التي يمجها السمع، ويدفعها الطبع، ويسمج معناها للفطن» ما ذكره ابن القيم فيما يأتي:

١-«أربع لا تشبع من أربع: أنثى من ذكر، وأرض مِن مَطَر، وعينٌ مِنْ نَظَر، وأُذن مِن خَبَر».

٢- وحديث: «ارحَمُوا عَزِيز قوم ذلَّ، وغنّي قوم افتَقَر، وعالماً يَتلاعب به الصبيان».

٣- وأحاديث ذمّ الحاكَة، والأَساكفة، والصوّاغين، أَو صنعةٍ من الصنائع المباحة، كَذِبٌ على رسول الله ﷺ، إذ لا يَذمُّ اللهُ ورسولُه الصنائعَ المُباحةَ.

٤-ومن ذلك حديث: «من فارق الدنيا وهو سكران، دخل القبر سكران، وبُعِثَ مِن قبرِه سكران، وأُمِرَ به إلى النَّار سكران، إلى جبل يقال له: سكران».

٥-وحديث: «إنَّ لله مَلَكاً اسمُهُ عُمَارة، على فَرَس من حجارةِ اليَاقُوت، طُولُهُ مَدُّ بَصَرِه، يدور في البُلدان، ويقف في الأَسواق فينادي: أَلا لِيَغْلُ كذا وكذا، أَلا لِيرخُصْ كذا وكذا» [المنار المنيف: ص ٩٩].

الأمارة الثانية: أن يكون الحديث مخالفاً لصريح العقل:

ومن الإمارات التي تدل على وضع الحديث أن يكون مخالفاً لصريح العقل، بحيث لا يقبل تأويلاً، ومن الأحاديث الموضوعة التي تزري بالعقل وتسخر به، ما رواه ابن الجوزي من طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن جده مرفوعاً: أن سفينة نوح طافت بالبيت سبعاً، وصلت عند المقام ركعتين! فهذا من سخافات عبد الرحمن بن زيد بن أسلم.

وقد ثبت عنه من طريق أخرى نقلها في التهذيب عن الساجي عن الربيع عن الشافعي قال: «قيل لعبد الرحمن بن زيد: حدثك أبوك عن جدك أن رسول الله ﷺ قال: إن سفينة نوح طافت بالبيت وصلت خلف المقام ركعتين!؟ قال نعم!».

وقد عرف عبد الرحمن بمثل هذه الغرائب، حتى قال الشافعي: «ذكر رجل لمالك حديثاً منقطعاً، فقال اذهب إلى عبد الرحمن بن زيد يحدثك عن أبيه عن نوح».

الأمارة الثالثة: مخالفة الحديث صريح الكتاب والسنة:

ومن الأحاديث المخالفة لصريح الكتاب والسنة:

١- حديث مقدار الدنيا، «وأنها سبعة آلاف سنة، ونحن في الألف السابعة» قال ابن القيم رحمه الله فيه:

وهذا من أَبينِ الكذب، لأَنه لو كان صحيحاً لكان كلُّ أَحد عالماً أنه قد بقي

للقيامةِ من وقتنا هذا مئتان وأَحَدٌ وخمسون سنة [هذا التعداد في عهد ابن القيم، عام ٧٤٩هـ]. والله تعالى يقول: ﴿يَسْئَلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى ۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ۚ ثَقُلَتْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً ۗ يَسْئَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِىٌّ عَنْهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٧]. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ﴾ [سورة لقمان: ٣٤].

وقال النبي ﷺ: «لا يَعْلَمُ مَتَى تقومُ السَّاعةُ إلا الله».

٢- حديث «يا حُميراءُ لا تأكلي الطِّين، فإنَّه يُورِثُ كذا وكذا».

٣- «من لم يكن له مال يَتصدَّقُ به فلْيَلعن اليهودَ والنصارى» فإن اللعنة لا تقوم مقام الصدقة أبداً.

٤-«آليتُ على نفسي أن لا يَدخُلَ النارَ مَن اسمهُ أَحمد ولا محمد» [المنار المنيف: ٦١].

الأمارة الرابعة: مخالفته للحقائق البينة الظاهرة أو للواقع المحسوس:

ومن هذه الأحاديث:

١-«الباذنجَانُ لما أُكِلَ له».

٢- «الباذنجان شفاءٌ من كل داء» قبَّح الله واضعهما، فإن هذا لو قاله أَمهرُ الأَطباء لسَخِرَ الناس منه، ولو أُكِلَ الباذنجان للحُمَّى والسوداء الغالبة، وكثير من الأَمراض لم يَزدها إِلا شِدَّة، ولو أَكلهُ فقير ليستغني، لم يُفده الغِنَى، أَو جاهلٌ ليتعلَّم لم يُفِده العلم.

٣- وكذلك حديث: «إذا عَطَسَ الرجلُ عند الحديث فهو دليل صدقه» وهذا- وإن صحَّح بعضُ الناس سندَه- فالحِسُّ يشهد بوضعه، لأَنا نشاهد العاطس والكذبُ يَعمل عمله! ولو عطسَ مئةُ أَلف رجل عند حديث يُروَى عن النبي ﷺ لم

يُحكَم بصحته بالعطاس، ولو عطسوا عند شهادة زُور لم تُصدَّق». [المنار المنيف:٥١].

الأمارة الخامسة: القرائن الموجودة في الحديث الدالة على بطلانه:

من الأمارات التي تدل على وضع الحديث ما يقترن بالحديث من القرائن التي يُعلَم بها أنه باطل، ومن ذلك:

حديث: وَضْع الجِزْية عن أَهل خيبر، وهذا كذب من عدَّة وجوه:

أحدها: أَنَّ فيه «شهادة سعد بن معاذ»، وسعد قد توفي قبلَ ذلك في غزوة الخندق.

ثانيها: أَن فيه «وكتَبَ معاوية بن أَبي سفيان» هكذا، ومعاوية إِنما أَسلم زمَنَ الفَتْح، وكان من الطُّلَقاء.

ثالثها: أَن الجزية لم تكن نَزَلَتْ حينئذ، ولا يعرفها الصحابة ولا العرب، وإِنما أُنزِلَت بعد عام تَبُوك، وحينئذ وضَعَها النبي ﷺ على نصارى نَجْران ويَهُودِ اليَمَن، ولم تؤخذ من يهود المدينة، لأَنهم وادَعُوه قبلَ نزولِها، ثم قَتَلَ مَنْ قَتَل مِنهم، وأَجلَى بَقِيَّتهم إِلى خيبر وإِلى الشام، وصالحه أَهلُ خيبر قبلَ فَرْضِ الجِزْيَة. فلما نزلتْ آيَةُ الجِزية استقرَّ الأَمر على ما كان عليه، وابتدأَ ضَرْبَها على من لم يتقدَّم له معه صلح، فمِن هاهنا وقَعت الشُّبهةُ في أَهل خيبر.

رابعها: أَنَّ فيه «وَضَعَ عنهم الكُلَفَ والسُّخَر» ولم يكن في زمانه كُلَفٌ ولا سُخَرٌ ولا مُكُوس.

خامسها: أَنه لم يَجعل لهم عهداً لازماً، بل قال: «نُقِرُّكم ما شئنا». فكيف يَضَعُ عنهم الجزية التي يصير لأَهل الذمة بها عهدٌ لازِمٌ مؤبَّد، ثم لا يُثْبتُ لهم أَماناً لازماً مؤبداً؟

سادسها: أَن مِثلَ هذا مِمَّا تتوفر الهِمَمُ والدواعي على نقله، فكيف يكون قد وقع، ولا يكون عِلمُه عند حَمَلَة السُّنَّة من الصحابة والتابعين وأَئمَّة الحديث، ويَنفردُ بعِلْمه ونَقْلِهِ اليهود؟

سابعها: أَن أَهل خيبر لم يتقدم لهم من الإِحسان ما يُوجِبُ وَضْع الجزية عنهم» [المنار المنيف: ١٠٢].

الأمارة السادسة: ان يكون الحديث باطلاً في نفسه:

من الأمارات الدالة على أن الحديث مكذوب بطلان الحديث في نفسه، يدرك بطلانه بمخالفته للحق والحقيقة، فمن ذلك:

١- حديث: «المَجَرَّةُ التي في السماء من عَرَق الأَفعى التي تحت العرش».

٢- وحديث: « إِذا غَضِبَ الله تعالى أَنْزَلَ الوحي بالفارسية، وإِذا رضي أَنزله بالعربية».

٣- حديث: «سِتٌّ خصال تورث النسيان: أَكلُ سُؤر الفأر، وإِلقاءُ القَمْل في النار وهي حيَّة، والبولُ في الماءِ الراكد، وقطْعُ القِطار، ومضغُ العِلْك، وأَكلُ التُّفَّاح الحامِض».

٤- حديث: «الحِجَامةُ على القَفَا تُورِثُ النِّسيان». [المنار المنيف: ٥٩].

٥- «اسجد للقرد في زمانه» [الأسرار المرفوعة: ص ٩٧].

٦- «دارهم ما دمت في دارهم» [الأسرار المرفوعة: ١٩٧].

٧- «من تمام الحج ضرب الجمَّال» [الأسرار المرفوعة: ص ٣٦١].

٨- «نبذ القمل يورث النسيان» [الأسرار المرفوعة: ص ٣٦٨].

الأمارة السابعة: أن يكون على نمط الخرافات والأساطير:

ومن الأمارات الدالة على الوضع أن يكون الحديث على نمط الأساطير والخرافات.

كحديث عُوْج بن عُنُق الطَّوِيلِ، الذي قَصَد واضعه الطعنَ في أَخبارِ الأنبياءِ.

فإنهم يجترئون على هذه الأَخبار. فإن في هذا الحديث: «أَنَّ طُوله كان ثلاثة آلاف ذراع، وثلاثَ مئة وثلاثة وثلاثين وثلثاً، وأَنَّ نوحاً لما خوَّفه الغَرَق، قال له: احملني في قصعتك هذه، وأَنَّ الطُّوفان لم يصل إلى كَعْبه، وأَنه خاضَ البحر، فوصَلَ إلى حُجْزَتِهِ، وأَنه كانَ يأخُذ الحُوْتَ من قرار البحر، فيشويه في عين الشمس، وأَنه قَلَعَ صخرةً عظيمة على قدر عسكر موسى، وأراد أَن يرميهم بها فَقَوَّرها الله في عُنُقِهِ مثلَ الطَّوْق»!.

وليس العجَبُ من جُرأَةِ مثل هذا الكذَّاب على الله، إنما العَجَبُ مَّمن يُدخلُ هذا الحديث في كتب العلم من التفسير وغيره، ولا يُبيِّنُ أَمرَه.

وهذا عندهم ليس من ذرِّيَّة نُوح، وقد قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُۥ هُمُ ٱلْبَاقِينَ﴾ [الصافات: ٣٧].

فأَخبَرَ أَن كل من بقي على وجه الأَرض فهو من ذرية نوح، فلو كان لِعُوجٍ - هذا - وجود لم يَبق بعد نوح.

وأيضاً: فإن النبي ﷺ قال: «خَلَقَ الله آدمَ وطُولُهُ في السَّمَاءِ سِتُّون ذراعاً، فلم يَزَلِ الخَلْقُ يَنْقُصُ حتى الآن» [المنار المنيف: ٧٦] وقد سبق ذكر أمثلة كثيرة لمثل هذا النوع من الأحاديث الموضوعة.

الأمارة الثامنة: أن تتوافر الدواعي إلى نقله ولا ينقله إلا فرد واحد:

يقول ابن القيم رحمه الله: «من الأمارات أَن يُدَّعَى على النبي ﷺ أَنه فَعَلَ أَمراً

ظاهراً بمحضر من الصحابة كلهم، وأَنهم اتفقوا على كتمانه ولم ينقلوه، كما يزعُم أَكذبُ الطوائف: أنه ﷺ أَخذ بيد علي بن أَبي طالب رضي الله عنه بمحضر من الصحابة كلهم، وهم راجعون من حِجَّة الوَداع، فأَقامه بينهمُ حتى عَرَفه الجميع.

ثم قال: «هذا وصيي وأَخي، والخليفةُ من بعدي، فاسمعوا له وأَطيعوا».

ثم اتفقَ الكلُّ على كِتمانِ ذلك وتغييره ومخالفته، فلعنَةُ الله على الكاذبين.

وكذلك روايتُهم: «أَنَّ الشمس رُدَّت لعلي بعد العصر، والناسُ يشاهدونها».

ولا يَشتهرُ هذا أَعظَم اشتهار، ولا يعرفه إلا أَسماءُ بنت عُمَيس»[المنار المنيف:٥٧].

المطلب الثالث

ضوابط كلية تدل على كذب الأحاديث المندرجة تحتها

هناك ضوابط كلية وضعها العلماء يتمكن بها طالب العلم أو العالم من التعرف على الأحاديث الموضوعة التي تندرج تحتها وهي:

الضابط الأول: كل حديث فيه إشادة بالعقل فهو موضوع:

قال ابن القيم: «أحاديث العقل كلها كذب» ومثل لها بالأحاديث التالية:

١- حديث: «لَّما خلَقَ الله العقلَ قال له: أَقبلْ فأَقْبَلَ، ثم قال له: أَدْبرْ فأَدْبَر، فقالَ: ما خَلَقْتُ خَلقاً أَكرم عليَّ منك، بك آخذ وبك أُعْطِي».

٢- وحديث: «لكل شيءٍ مَعْدِن، ومعدِنُ التقوى قلوبُ العاقلين».

٣- وحديث: «إِنَّ الرجل ليكون من أَهل الصلاة والجهاد وما يُجْزَى إلا على قدر عقله».

قال الخطيب: حدَّثنا الصُّوريُّ قال: سمعتُ الحافظ عبدَ الغني بن سعيد يقول: قال الدارقطني: إنَّ كتاب «العقل» وضَعَه أَربعة: أَولهم مَيْسَرَة بن عبد رَبِّه، ثم سَرَقه منه داود بن المحبَّر، فركَّبه بأَسانيد غير أسانيد ميسرة، وسرقه عبد العزيز بن أَبي رجاءٍ، فركَّبه بأسانيد أُخَر، ثم سَرَقه سليمان بن عيسى السِّجْزي، فأَتى بأَسانيد أُخَر» [المنار المنيف: ٦٥].

وقال أَبو الفتح الأَزدي: لا يصح في العقل حديث، قاله أَبو جعفر العُقَيلي، وأَبو حاتم بنُ حِبَّان، والله أَعلم.

الضابط الثاني: كل حديث ذكر فيه أن الخَضِر حيٌّ فهو موضوع:

يقول ابن القيم رحمه الله تعالى: الأَحاديث التي يذكر فيها الخضِر وحياته، كلها كذب، ولا يصحُّ في حياته حديث واحد «ومثل لذلك بما يأتي:

١- حديث: «إِنَّ رسول الله ﷺ كان في المسجد، فَسَمِعَ كلاماً من ورائه، فذهبوا ينظرون، فإِذا هو الخضر».

٢- حديث: «يلتقي الخَضِرُ وإِلياس كلَّ عام ...».

٣- وحديث: «يَجْتمع بعَرَفَةَ جبريلُ وميكائيلُ والخضرُ...» الحديث المفترَى الطويل.

سُئِلَ إبراهيم الحربي عن تعمير الخضر وأَنه باق؟ فقال: من أَحال على غائب لم يُنْتَصَف منه، وما أَلقَى هذا بين الناس إِلا شيطان» [المنار المنيف: ٦٧].

الضابط الثالث: كل حديث ذكر فيه صخرة بيت المقدس فهو موضوع:

يقول ابن القيم: «كل حديث في الصخرة، فهو كذِبٌ مُفترى. والقَدَمُ الذي فيها كذِبٌ موضوع، مِّما عَمِلَتْهُ أَيْدِي المُزَوِّرين، الذين يُرَوِّجون لها لِيَكْثُر سَوَادُ

الزائرين» [المنار المنيف: ٨٧].

ومن الأحاديث الموضوعة فيها: «أَنها عَرْشُ الله الأَدنى» تعالى الله عن كذب المفترين.

ولما سمع عُروة بن الزُّبَير هذا، قال: سبحان الله، يقول الله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ وتكون الصخرةُ عَرشَه الأدنى؟!. [المنار المنيف: ٨٦].

وأرفعُ شيءٍ في الصخرة: أَنها كانت قِبلَةَ اليَهُود. وهي في المكان: كيوم السبت في الزمان. أَبدل الله بها هذه الأُمة المحمدية الكعبةَ البَيتَ الحرام.

ولما أَراد أَميرِ المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه أَن يبني المسجد الأَقصى استشارَ النَّاسَ: هل يجعله أَمامَ الصخرة، أَو خَلْفَها؟ فقال له كعب: يا أَميرَ المؤمنين، ابْنه خَلْفَ الصَّخْرَة فقال: يا ابنَ اليَهوديَّة، خالَطَتْكَ اليَهُوديَّة! بل أَبْنِيه أَمامَ الصخرة، حتى لا يستقبلها المصلُّون. فبناهُ حيثُ هو اليوم.

الضابط الرابع: كل حديث فيه ذكر الصلاة والصوم في رجب فهو موضوع:

يقول ابن القيم رحمه الله تعالى: «كلُّ حديث في ذِكرِ صوم رجب، وصلاةِ بعض الليالي فيه: فهو كذِبٌ مفترى ومَثَّل لذلك بالأمثلة التالية :

١- حديث «مَن صلَّى بعد المغرب أَوَّلَ ليلةٍ من رجب عشرين ركعة... جاز على الصراط بلا حساب».

٢- حديث: «من صام يوماً من رَجَب وصلَّى أَربع ركعات، يقرأُ في أَوَّل ركعة مئة مرة (آية الكرسي)، وفي الثانية مئة مرة (قل هو الله أَحد): لم يَمت حتى يَرى مقعده من الجنة...».

٣- حديث: «من صام من رجب كذا وكذا»، الجميعُ كذِبٌ مُخْتَلَق.

٤- وأَقرَبُ ما جاءَ فيه: ما رواه ابن ماجه في «سننه» «أَن رسول الله ﷺ نَهى عن صيام رجب» [المنار المنيف: ٩٦].

الضابط الخامس: كل حديث فيه ذم الحبشة والسودان والترك والخصيان والمماليك فهو موضوع:

ومن أمثلة ذلك:

١- «اترُكوا التُّركَ ما تَركُوكم، فإنَّ أولَ من يَسلُبُ أمتِّي ما خوَّلَهم الله عزَّ وجلَّ بنو قنطورا من كركرا » [سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: ٤/ ٢٣٠].

٢- «الزِّنجيُّ إذا شَبع زَنَى، وإذا جاعَ سرَقَ».

٣- «إِيَّاكم والزنجيَّ فإنه خَلْقٌ مُشَوَّه».

٤- حديث: «دعوني من السُّودان، إنما الأَسوَدُ لِبَطْنِهِ وفَرْجِه».

٥- حديث: «رأَى طعاماً فقال: لمن هذا؟ قال العباس: للحبَشَةِ أُطعمُهم، قال: لا تَفْعَلْ، إنهم إن جاعوا سَرَقُوا، وإن شَبعُوا زَنَوْا».

٦-: «لو عَلِمَ الله في الخُصْيان خيراً لأَخرَجَ من أَصلابهم ذرِّيَّةً يعبُدُون الله».

٧- وحديث: «شَرُّ المالِ في آخرِ الزمان: المماليك». [أنظر الأحاديث السابقة في: المنار المنيف: ١٠].

الضابط السادس: كل حديثه فيه ذكر الحَمَام فهو موضوع إلا حديثاً واحداً:

وقد مثل ابن القيم لهذه الموضوعات بما يأتي:

١- حديث: «كان يُعجبه النظرُ إلى الحمَام».

٢- حديث: «كان يُحِبُّ النظرَ إلى الخُضْرة والأُترُجّ والحَمَام الأَحمر».

٣- حديث: «شكا رجل إلى رسول الله ﷺ الوَحْدَة فقال له: لو اتَّخَذْتَ زَوْجاً مِنْ حَمَامٍ فآنَسَكَ، وأَصبْتَ مِنْ فِراخه».

٤- حديث: «اتَّخِذوا الحَمَامَ المَقَاصِيصَ، فإنَّها تُلْهي الجِنَّ عن صبيانكم».

٥- حديث: «لا سَبَقَ إلا في خُفٍّ، أَو نَصْلٍ، أَو حافِرٍ، أَو جَنَاحٍ» مِنْ وضْعِ الكذَّاب وَهْب بن وَهْب البَخْتَري».

الموضوع فيه زيادة «أو جناح»، أما الحديث بدونها فهو صحيح.

٦- قال زكريا بن يحيى السَّاجي: بَلَغَني أن أَبا البَخْتَرِيّ دخل على الرشيد، وهو يُطَيِّرُ الحَمَام، فقال: هل تحفظ في هذا شيئاً؟ فقال: حدَّثني هشام بن عروة، عن أَبيه، عن عائشة «أَن النبي ﷺ كان يُطيِّر الحَمَام».

فقال الرشيد: اخْرُج عني، ثم قال: لولا أَنه رجل من قريش لَعَزَلْتُه.

يعني: من القضاء.

٧- وهو الذي دخل على المهدي[1]، فوجده يلعب بالحَمَام فَرَوى له: «لا سَبَقَ إلا في خُفٍّ، أَو نَصْلٍ، أَو حافر، أَو جَنَاح» فلما خرج قال: أَشهَدُ أَنَّ قَفَاكَ قَفَا كذَّابٍ على رسول الله ﷺ، ثم لم يَدْعُ الحَمَام لتسببهن في كذبِ هذا على رسول الله ﷺ[2].

والحديث المستثنى من الوضع في الحمام: «إنه رأى رجلاً يَتْبَعُ حَمَامَةً، فقال: شيطانٌ يَتْبَعُ شيطانةً» [المنار المنيف: ١٠٦].

---

(١) المشهور أن الذي دخل على المهدي وزاد له لفظة «أو جناح» غياث بن إبراهيم.
(٢) وقد ذكر غير واحد أنه أمر بذبح الحمام.

الضابط السابع: كل حديث فيه ذم الأولاد فهو موضوع:

يقول ابن القيم رحمه الله تعالى: «أحاديث ذمّ الأَولاد، كلُّها كِذبٌ من أَوَّلها إِلى آخرها»، ومثل لها بما يأتي:

١- حديث: «لَو يُربِّي أَحَدُكم بعد الستين ومئة جَرْوَ كلبٍ خيرٌ له من أَن يُرَبِّيَ وَلَداً».

٢- حديث: «إذا كانَ الوَلَدُ غيظاً والمطَرُ قَيْظاً...».

٣- حديث: «لا يُولَدُ بعد المئة مولودٌ ولله فيه حاجة». [المنار المنيف: ١٠٩].

الضابط الثامن: كل حديث فيه ذكر حسان الوجوه أو الثناء عليهم فهو موضوع:

يقول ابن القيم رحمه الله تعالى: «كلُّ حديثٍ فيه ذِكْر حِسان الوجوه، أَو الثناءُ عليهم، أَو الأَمرُ بالنظر إِليهم، أَو التماسُ الحوائج منهم، أَو أَنَّ النار لا تَمسُّهم فكذِبٌ مختلقَ، وإِفْك مُفترَى».

ومثل ابن القيم لذلك بالأحاديث الآتية:

١- حديث: «إذا بَعَثْتُم إِليَّ بريداً فابعثوه حَسَنَ الوجه حَسَنَ الاسم».

وفيه عُمَر بن راشد، قال ابن حِبَّان: يضع الحديث، وذكر أَبو الفرج بن الجوزي هذا الحديث في «الموضوعات» [المنار المنيف: ٦٣].

٢- حديث: «ثلاثة تزيدَ في البصر: النظر إلى الخُضْرَةِ، والماءِ الجاري، والوجهِ الحَسَن».

وهذا الكلام مما يُجَلُّ عنه أَبو هريرة وابن عباس، بل سعيد بن المسيَّب والحسن، بل أَحمد ومالك رحمهم الله.

٣- حديث: «النظرُ إلى الوجهِ الحَسَن يجلو البصر» وهذا ونحوه من وضع بعض الزنادقة.

٤- حديث: «عليكم بالوجوه المِلاح، والحَدَقِ السُّود، فإنَّ الله يستحي أن يُعَذِّب مَلِيحاً بالنار» حديث موضوع، فلعنةُ الله على واضعِه الخبيث.

٥- حديث: «النظرُ إلى الوجه الجميل عبادة».

٦- حديث: «الزُّرقةُ في العين يُمْن».

٧- حديث: «من آتاه الله وجهاً حسناً، واسماً حسناً، وجعَلَه في موضعٍ غيرِ شائن، فهو من صفوة الله في خلقه» [المنار المنيف: ٦٢].

الضابط التاسع: كل حديث فيه تحديد للوقائع المستقبلة تحديداً دقيقاً فهو موضوع:

قال ابن القيم: «من الأمارات أن كل حديث فيه: «إذا كانت سَنَةُ كذا وكذا حَل كذا وكذا»».

وقد مثل لها ابن القيم بالأحاديث التالية:

١- حديث: «يكون في رمضان هَدَّةٌ تُوقِظُ النَّائم، وتُقْعِدُ القَائم، وتُخْرِجُ العَواتِقَ مِن خُدُورِها، وفي شوَّال هَمْهَمة، وفي ذي القَعْدة تميزُ القَبَائل بعضها إلى بعض، وفي ذي الحِجَّة تُراقُ الدِّماءُ...».

٢- حديث: «يكون صوتٌ في رمضان إذا كانت ليلةُ النصفِ منه ليلةَ الجمعة، يَصْعَقُ لَهُ سَبْعُونَ أَلْفاً، ويُصَمُّ سبعونَ أَلْفاً...»

٣- حديث: «عند رأسِ مِئةٍ يَبْعَثُ الله ريحاً باردة، يَقْبِضُ الله فيها رُوحَ كلِّ مُؤمن».

٤- حديث: «إِذا كانت سَنَةُ ثلاثين ومئة كان الغُرباء: قرآنٌ في جوف ظالم، ومصحفٌ في بيت قوم لا يُقرَأُ فيه، ورجلٌ صالح بين قومِ سُوءٍ».

٥- حديث: «إذا كانت سنَةُ خمسين وثلاثين ومائة، خرجت شياطين حَبَسهم سليمان بن داود في جزائر البحر، فذهَبَ منهم تسعةُ أَعشارهم إلى العراق، يُجادلونهم بالقرآن، وعَشْرٌ بالشَّام».

٦- حديث: «إِذا كانت سنَةُ خمسين ومائة فخَيْرُ أَولادِكم البنات».

٧- حديث: «إِذا كانت سنةُ ستين ومائة، كان كذا وكذا». [المنار المنيف: ١١٠].

الضابط العاشر: كل حديث فيه تفضيل غير النبيين عليهم أو على واحد منهم فهو موضوع:

ومن ذلك: «من صلى الضحى كذا وكذا ركعة أعطي ثواب سبعين نبياً».

قال ابن القيم معقباً عليه: «كأن هذا الكذاب الخبيث لم يعلم أن غير النبي لو صلى عمر نوح عليه السلام لم يعط ثواب نبي واحد» [المنار المنيف: ٥٠].

الضابط الحادي عشر: كل حديث يمجد الظلم أو الباطل والفساد فهو موضوع:

«كلّ حديث يشتمل على فساد، أَو ظلم، أَو عَبَث، أَو مدحِ باطل، أَو ذمّ حق، أَو نحو ذلك: فرسول الله ﷺ منه بريء» قال ابن القيم ومن هذا الباب:

«أَحاديثُ مَدْح من اسمهُ محمد أَو أَحمد، وأَنَّ كلَّ من يسمَّى بهذه الأَسماء لا يدخل النار.

وهذا مُناقض لما هو معلوم من دينه ﷺ: أَن النار لا يُجار منها بالأَسماء والأَلقاب، وإِنما النجاةُ منها بالإِيمان والأَعمال الصالحة.

ومن هذا الباب: أَحاديثُ كثيرة عُلِّقَت النجاةُ من النار بها، وأَنها لا تَمَسُّ من

فَعَل ذلك. وغايتُها: أن تكون من صغار الحسنات.

والمعلومُ من دينه ﷺ خِلافُ ذلك، وأنه إنما ضَمِنَ النجاة منها لمن حَقَّقَ التوحيد» [المنار المنيف: ٥٧].

الضابط الثاني عشر: كل حديث فيه اتخاذ الدجاج فهو موضوع:

قال ابن القيم: «ومنها أَحاديث اتخاذ الدَّجاج، وليس فيها حديثٌ صحيح».

ومثل لها بالأحاديث التالية:

١-«الدَّجاجُ غَنَمُ فُقَراءِ أُمَّتي».

٢-«أَمَرَ الأَغنياءَ باتِّخاذ الغَنَم، وأَمَرَ الفُقَراءَ باتخاذ الدَّجاج».

الضابط الثالث عشر: كل حديث في فضل عاشوراء فهو موضوع:

يقول ابن القيم: «أَحاديث الاكتحالِ يومَ عاشُوراءَ، والتزيُّنِ، والتوسعةِ والصلاةِ فيه، وغيرِ ذلك من فضائل، لا يَصِحُّ منها شيءٌ، ولا حديثٌ واحد، ولا يَثْبُتُ عن النبي ﷺ فيه شيءٌ غيرَ أَحاديثِ صِيامِهِ، وما عداها فباطل».

وأمثل ما فيها: «مَنْ وسَّعَ على عياله يومَ عاشُوراء، وسَّعَ الله عليه سائرَ سَنَتِهِ».

«قال الإِمام أَحمد: لا يَصِحُّ هذا الحديث.

وأَمَّا حديثُ الأكْتِحال، والادِّهان والتطيُّب: فمِن وَضْع الكذَّابين. وقابَلَهم آخرون فاتَّخَذوهُ يومَ تألُّم، والطائفتانِ مُبتدِعتان خارجتان عنِ السُّنَّة.

وأَهلُ السُّنَّةِ يفعلون فيه ما أَمَرَ به النبي ﷺ من الصوم، ويَجْتَنِبُون ما أَمَرَ به الشيطانُ من البدَع» [المنار المنيف: ١١١].

الضابط الرابع عشر: كل حديث في ذم معاوية أو بني أمية أو عمرو بن العاص فهو موضوع:

ومثل ذلك الأحاديث في ذم الوليد، وذم مروان بن الحكم، فهو كذب. [المنار المنيف: ١١٧].

وقد سبق ذكر بعض من ذلك.

الضابط الخامس عشر: كل حديث في مدح المنصور والسفاح والرشيد فهو موضوع:

ومن ذلك تحريم ولد العباس على النار، وما ذكر في الخلافة في ولد العباس، وعدد الخلفاء من ولد العباس كلها كذب. [المنار المنيف: ١١٧].

الضابط السادس عشر: كل حديث في مدح بغداد أو ذمها فهو موضوع:

ومثل ذلك الأحاديث في ذم أو مدح البصرة، والكوفة، ومرو، وعسقلان، ونصيبين، وأنطاكية، كله كذب.

وكذلك كل حديث فيه أن مدنية كذا وكذا من مدن الجنة، أو من مدن النار فهو كذب. [المنار المنيف: ١١٧].

الضابط السابع عشر: كل حديث في النهي عن الأكل في السوق فهو موضوع:

قال ابن القيم: «أحاديث النهي عن الأكل في السوق كلها باطلة».

قال العقيلي: «لا يثبت في هذا الباب شيء عن النبي ﷺ» [المنار المنيف: ١٣٠].

الضابط الثامن عشر: كل حديث في فضائل الأزهار فهو موضوع:

قال ابن القيم: «ومن الأحاديث الموضوعة: أَحاديث فضائل الأَزهار، كحديث

فَضْلِ النَّرجِسِ، والوَرْدِ، والمَرْزَنْجُوشِ، والبَنَفْسَجِ، والبَانِ، كُلُّهَا كَذِب».

ومن هذه الأحاديث:

١- «الوَرْدُ الأبيضُ خُلِقَ من عَرَقِهِ ﷺ، والأحمرُ من عَرَقِ جبريل، والأصفر من عَرقَ البُراق، مذكور في «مُسنَد الفردوس» وغيره. قال النووي: لا يصح، وقال آخرون: إنه موضوع» [المصنوع في معرفة الحديث الموضوع: ١٦٦].

٢- حديث: «إنَّ الوَرْدَ خُلِقَ من عَرقَ النبي ﷺ، أو من عَرَقِ البُرَاق». قال النووي: لا يصح. قال العسقلاني وغيرهُ: موضوع [المصنوع: ٤٢].

الضابط التاسع عشر: كل حديث فيه مدح أو ذم العدس والأرز والبقوليات ونحوها فهو موضوع:

قال ابن القيم: «أحاديث مدح العدس والأرز والبَاقِلاءَ، والباذنجان، والرُّمَّان، والزَّبيب، والهِنْدَباء والكرَّاث، والبطِّيخ، والجَزَر، والجُبْن، والهَرِيسة، وفيها جُزْءٌ كلُّه كَذِبٌ من أَوَّلِهِ إلى آخِرِه» [المنار المنيف: ١٢٨].

ومن هذه الأحاديث:

١- حديث «عليكم بالعدس، فإنه مبارك يرقق القلب، ويُكثر الدمعة، قَدَّسَ فيه سبعون نبياً.

وقد سُئل عبد الله بن المبارك عن هذا الحديث؟ وقيل له: إنه يُروى عنك! فقال: وعَنِّي أيضاً؟!.

وأَرفَعُ شيءٍ في العَدَس أنه شهوة اليهود، ولو قَدَّسَ فيه نبي واحد لكان شفاءً من الأدواءِ، فكيف بسبعين نبياً؟ وقد سمّاه الله تعالى ﴿ أَدْنَىٰ ﴾ [البقرة: ٦١].

ونَعَى على من اختاره على المنِّ والسَّلْوَى، وجعله قرينَ الثوم والبصل.

أفتُرى أَنبياءَ بني إسرائيل قَدَّسوا فيه لهذه العلة والمضارّ التي فيه: من تهييج السوداء، والنفخ، والرياح الغليظة، وضيق النَّفَس، والدم الفاسد، وغير ذلك من المَضارِّ المحسوسة؟ !.

ويشبه أَن يكون هذا الحديث من وضع الذين اختاروه على المَنّ والسلوى أَو أَشباههم» [المنار المنيف: ٥٢].

ومن هذه الأحاديث:

٢- «لو كان الأرز رجلاً لكان حليماً» [الأسرار المرفوعة: ٣٨٣].

٣- «يا علي إذا تزودت فلا تنسى البصل» [الأسرار المرفوعة: ٣٩٢].

٤- «الجوز دواء، والجبن داء، فإذا صار في الجوف صار شفاء».

٥- «لو يعلم الناس ما في الحلبة لاشتروها بوزنها ذهبا».

٦- «إن للقلب فرحة عند أكل اللحم».

٧- «ربيع أمتي العنب والبطيخ».

٨- «عليكم بالملح فإنه شفاء من سبعين داء».

٩- «من أكل فولة بقشرها أخرج الله منه من الداء مثلها». [المنار المنيف: ٥١-٥٥].

وقد «أخرج الطُّيوري في «الطُّيوريات»: أنبأنا أبو منصور محمد بن محمد بن عثمان السواق، أنبأنا أبو القاسم إبراهيم بن أحمد بن جعفر الحرفي، حدثنا عبد الله ابن محمد بن علي بن بُتَيرة، حدثني أبو الطيب الصياد محمد بن إسحاق الخزاعي، حدثنا علي بن الحسين، حدثنا موسى بن إبراهيم، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة مرفوعاً:

١١- من أكل الجِرْجِيرَ بعد العَشاءِ الآخِرة فباتَ عليه نازَعَه الجُذامُ في أنفه.

١٢- ومن أكل الكُرَّاثَ وباتَ عليه فنَكْهَتُهُ مُنْتِنةٌ، وباتَ آمناً من البواسير، واعتزله المَلَكانِ حتى يُصبح.

١٣- ومن أكل الكَرَفْس وبات ونَكْهَتُهُ طيِّبَة، وباتَ آمنا من وَجَعَ الأضراس والأسنان.

١٤- ومن أكل الهِنْدَباءَ بات ولم يَحِكْ فيه سُمّ ولا سِحْر، ولم يَقربه شيءٌ من الدوابّ حيَّةٌ ولا عقرب.

١٥- ومن أكل بَقْلَة الجنَّة أمر الله الملائكة يكتبون له الحسنات.

١٦- ومن أكل السَّذابَ بات آمنا من ذات الجنب والدُّبَيْلة.

١٧- ومن أكل الفِجْلَ بات آمنا من البَشَم.

١٨- ومن أكل البقلة الخبيثة فلا يقرَبَنَّ مسجدَنا هذا، فإن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم.

١٩- ومن أكل الدُّبَّاءَ بالعَدَس رَقَّ عند ذِكر الله، وزادَ في دِماغه».

الضابط العشرون: كل حديث في فضل الحناء موضوع إلا بعض الأحاديث:

قال ابن القيم: «ومن ذلك أَحاديثُ الحِنَّاءِ وفَضْلِه والثَّناءِ عليه. وفيه جُزْءٌ لا يَصِحُّ منه شيء. وأَجوَدُ ما فيه: حديثُ الترمذي: «أَرْبَعٌ مِنْ سُنَنِ المُرْسَلِين: السِّوَاكُ، والطِّيبُ، والحِنَّاءُ، والنِّكَاحُ».

وسمعتُ شيخَنا أَبا الحجَّاج المِزِّيّ يقول: هذا غَلَطٌ من بعضِ الرُّوَاة، وإنما هو الخِتَانُ بالنون، كذلك رَواهُ المَحامِليُّ عن شيخه الترمذيّ. قال: والظاهرُ أَنَّ اللفظة وقعَتْ في آخر السطر، فسقَطَتْ منها النونُ، فرواها بعضُهم «الحِنَّاء»، وبعضُهم

«الحَيَاء»، وإنما هو: «الخِتَانُ».

وصَحَّ حديثُ: «الخِضَاب بالحِنَّاء والكَتَم» [المنار المنيف: ١٣١].

الضابط الواحد والعشرون: كل حديث في فضل الديك فهو موضوع إلا حديثاً واحداً:

قال ابن القيم: «فكل أَحاديث الديك كَذِبٌ، إلا حديثاً واحداً: «إِذا سَمِعتُمْ صِياحِ الدِّيَكَة، فاسأَلوا الله من فضله، فإِنها رأَتْ مَلَكاً».

ومن هذه الأحاديث:

١- حديث: «لا تسبوا الديك، فإِنه صديقي، ولو يعلم بنو آدم ما في صوته لاشتروا ريشه ولَحْمَه بالذهب».

٢- حديث: «مَن اتخذ ديكاً أَبيض لم يَقْرَبه شيطان ولا سِحْر».

٣- حديث: «إِنَّ لله ديكاً عُنُقُه مَطْوِية تحت العرش ورجلاه في التُّخُوم». [المنار المنيف: ٥٥-٥٦].

المَبْحَثُ السَّادِسُ

مصادر الأحاديث الموضوعة

الأحاديث الموضوعة بعضها اخترعها واضعوها من عند أنفسهم، وبعضها مستمد من مصادر شتى، كأقوال العلماء والحكماء والشعراء والأطباء وغيرهم، وقد ضربت أمثلة لأحد عشر نوعاً من المصادر المختلفة. وقبل أن أذكر أمثلة هذه الأنواع أورد بعض أقوال أهل العلم الذين صرحوا باختلاف مصادر الأحاديث الموضوعة.

يقول ابن حجر رحمه الله تعالى في [شرح نخبة الفكر: ص ٨٨]:

«المروي تارة يخترعه الواضع، وتارة يأخذ كلام غيره كبعضِ السلف الصالح، أو قدماء الحكماء، أو الإسرائيليات، أو يأخذ حديثاً ضعيف الإسناد فيركّبَ له إسناداً صحيحاً ليروج» [شرح نخبة الفكر: ٨٨].

ويقول ابن الملقن: [المقنع: ١/ ٢٣٩]:

«وربّما أسْنَدَ الواضِعُ كَلاماً لنفسِهِ، أو لبعضِ الحُكَماءِ، أو غيرِهم. وربّما غلِطَ غالِطٌ فوقَعَ في شِبْهِ الوَضع من غيرِ تعمُّدٍ، كما وقَعَ لثابتِ بن موسى الزّاهدِ في حديثِ: «مَنْ كثُرتْ صلاتُهُ باللّيلِ حَسُنَ وجهُهُ بالنّهارِ».

النوع الأول: الموضوع الذي اخترعه واضعوه:

ومن أمثلة هذا النوع ما جاءَ في فضل الهريسة، قال ملا علي القاري: في المختصر: «شكوت إلى جبريل ضعفي من الوقاع، فدلّني على الهريسة».

وفي رواية: «فأمرني بأكل الهريسة». طرقه موضوعه، وقيل: ضعيفة.

وأما قول معاذ: هل أُتيتَ يا رسُول الله بطعام من الجنة؟ قال: «نعم أُتيتُ بهريسةٍ فأَكلتُها فزادت في قوتي قُوَّةَ أَرْبَعين، وفي نِكاحي نكاح أربعين» وكان مُعاذ لا يَعْمَلُ طعاماً إلاَّ بَدَأَ بالهَريسة.

وواضعه محمد بن الحجاج اللخمي، وكان صاحب هريسة، وغالب طرق الحديث تدور عليه، وسرقه منه كذابون». [الأسرار المرفوعة: ١٠٩].

ومن لطيف ما مرّ بي في مطالعتي ما ذكره ابن حجر في ترجمة عبد الله بن مسلم ابن قتيبة أنه مات في رجب سنة (٢٧٦) من الهريسة بلعها، وهي ساخنة فأهلكته.

وذكر أنه لما أكل الهريسة أصابته حرارة، فصاح صيحة شديدة، ثمَّ أغمي عليه إلى وقت صلاة الظهر، ثم اضطرب ساعة، ثمَّ هَدَأَ، ثم لم يزل يتشهد إلى السحر، ثم مات أول ليلة من رجب» [لسان الميزان: ٥/ ٩]. فالهريسة قتلت آكلها .

النوع الثاني: الموضوع المستمد من اقوال الصحابة والتابعين:

ومن هذه الأحاديث:

١- قول عمر رضي الله عنه: «تفقهوا قبل أن تسودوا» [الجد الحثيث: ٤١].

وقوله أيضاً: «في بيته يؤتى الحكم» [الجد الحثيث: ص ٨٨].

٢- قول علي ابن أبي طالب، كقوله: «كلمة حق أريد بها باطل» قالها لما خرجت الحرورية الذين كانوا معه، وقالوا: «لا حكم إلا لله» [الجد الحثيث: ٩٧].

٣- كلام سلمان الفارسي، كقوله: «الأرض المقدسة لا تقدس أحداً، إنما يقدس الإنسان عمله» [الجد الحثيث: ٢١].

٤- قول أبي هريرة: «ذهب الناس وبقي النسناس» [الجد الحثيث: ٥٩].

٥- كلام ابن عمر: «زكاة الحلي عاريته». [الجد الحثيث: ص ٦٣].

٦- قول الحسن بن علي بن أبي طالب. «العار خير من النار».

قاله لما أذعن لمعاوية، فقال له أصحابه: يا عار للمؤمنين، فقال: «العار خير من النار». [الجد الحثيث: ص ٨٠].

٧- قول عمرو بن العاص: «البطنة تذهب الفطنة» [المصنوع: ٤٨].

٨- قول مكحول سيد التابعين: «معلم الصبيان إذا لم يعدل بينهم كتب يوم القيامة مع الظلمة» [الأسرار المرفوعة: ٣٢١].

٩- قول سفيان بن عيينه: «عند ذكر الصالحين تنزل الرحمة» [المصنوع: ٩٤].

النوع الثالث: الموضوع المأخوذ من كلام الفقهاء والأصوليين وائمة الفقهاء:

ومن هذه الأحاديث:

١- «ادفع الشك باليقين» [الجد الحثيث: ص ١٧].

وهذا القول إحدى القواعد الفقهية.

٢- «الضرورات تبيح المحظورات».

وهو كلام يدور على ألسنة الفقهاء، وليس بحديث [الجد الحثيث: ص ٧٥].

٣- «أمرت أن أحكم بالظاهر والله يتولى السرائر» دائر على ألسنة الفقهاء والأصوليين. [الجد الحثيث: ص ٢٥].

٤- «الحكم للغالب» هو من القواعد ما لم يعارضه أصل، وليس بحديث. [الجد الحثيث: ص ٤٨].

٥- «زكاة الأرض يبسها» لا أصل له في المرفوع، بل أخرجه ابن جرير في تهذيب الآثار عن أبي حنيفة. [الجد الحثيث: ص ٥٩].

٦- «كل أحد يؤخذ من قوله ويرد إلا صاحب هذا القبر» من كلام مالك. [الجد الحثيث: ٩٤].

٧- «إن لم يكن العلماء أولياء الله، فليس لله ولي» من كلام أبي حنيفة والشافعي [المصنوع: ٣٥].

٨- «الأب أحق بالطاعة، والأم أحق بالبر» هو كلام ابن المبارك. [الجد الحثيث: ص ١٥].

٩- «شبيه أو شبه الشيء منجذب إليه» هو من كلام الغزالي في الإحياء. [الجد الحثيث: ص ٦٨].

النوع الرابع: الموضوع المأخوذ من كلام الصوفية:

ومن هذا النوع من الموضوعات.

١- «ألسنة الخلق أقلام الحق» [الجد الحثيث: ص ٢٤].

٢- «الحسد في الجيران» من كلام بشر الحافي [الجد الحثيث: ص ٤٧].

٣- «الصلاة على النبي ﷺ لا ترد» هو من كلام أبي سليمان الداراني. [الجد الحثيث: ص ٧٤].

٤- «الظهور يقطع الظهور» من كلام بعض الصوفية [الجد الحثيث:ص ٧٩].

النوع الخامس: الموضوع المستمد من الإسرائيليات:

من هذا النوع الأحاديث الموضوعة التالية:

١- «إن كان الكلام من فضة فالصمت من ذهب» أخرجه ابن أبي الدنيا عن الأوزاعي عازياً إياه إلى نبي الله سليمان عليه السلام، [الجد الحثيث: ٣٣].

٢- «بيت المقدس طست من ذهب، مملوء عقارب» قال صفوان بن عمير: مكتوب في التوراة: «بيت المقدس كأس من ذهب، مملوء عقارب» [الجد الحثيث:ص ٣٩].

٣- «الخمر مفتاح كل شرّ» من كلام عيسى عليه الصلاة والسلام. [الجد الحثيث: ص ٥٣].

٤- «ما وسعني سمائي ولا أرضي، ولكن وسعني قلب عبدي المؤمن» قال شيخ الإسلام ابن تيمية فيه: «هذا مذكور في الإسرائيليات، ليس له إسناد معروف عن النبي ﷺ [مجموع الفتاوى: ١٨/ ٢١٥].

النوع السادس: الموضوع الشائع على السنة العوام:

هناك أحاديث لا تصح نسبتها إلى الرسول ﷺ شاعت على ألسنة العوام ولا أصل لها، فمن ذلك:

١- «إذا كبر ابنك واخيه» من كلام العامة، وقولهم: «وآخيه» لحن، وصوابه: «آخه» [الجد الحثيث: ص ٢٠].

٢- «استفقاد الله لعبده طيب» قال أحمد بن عبد الكريم: «هذا كلام يجري على ألسنة الناس في المرض، ومعناه أنه يذكر عبده عند المرض، ليثيبه من الذكر» [الجد الحثيث: ص ٢١].

٣-«أهل القرى من أهل البلاء» هو دائر على الألسنة. [الجد الحثيث:ص٣٤].

٤- «الضحك من غير عجب من قلة الأدب» كلام شائع وليس بحديث. [الجدُّ الحثيث: ص ٧٥].

النوع السابع الموضوعات المستمدة من الشعر:

من الأحاديث الموضوعة ما أصله الشعر، فمن ذلك:

١ - «دارهم ما دمت في دارهم» ليس بحديث، وإنما هو شعر، تمامه: وأرضهم ما دمت في أرضهم» [الجد الحثيث: ص ٥٥].

٢- «فاز باللذة الجسور» هو بعض بيت وليس بحديث» [الجدّ الحثيث: ص٨٧].

٣- «لكل زمان دولة ورجال» هو شعر وليس بحديث. [الجد الحثيث: ص١٠٢].

النوع الثامن: الموضوعات المستمدة من كلام الأطباء.

من الموضوعات ما أصله كلام الأطباء، فمن ذلك:

١ - «آخر العلاج الكي» [الأسرار المرفوعة: ص ٧٥].

٢- «المعدة بيت الداء، والحمية رأس كل دواء» هو من كلام الحارث بن كلدة طبيب العرب [الأسرار المرفوعة: ص ٣٠٢].

٣- «البطنة أصل الداء، والحمية أصل كل دواء، وعودوا كل جسد ما اعتاد» [الأسرار المرفوعة: ٣٠٢].

وقد عرض ابن القيم لهذا النوع من الموضوعات، فذكر منها:

٤-: «أَكلُ السَّمَك يُوهِنُ الجسدَ».

٥-: «الذي شكا إلى النبي ﷺ قِلَّةَ الولَد، فأَمَرهُ أَنْ يأكل البيض والبَصَل».

٦- حديث: «كُلُوا التَّمْر على الرِّيق، فإِنَّهُ يَقْتُلُ الدُّود».

٧- حديث: «أَطِعِمُوا نِسَاءَكم في نِفَاسهن التَّمْر».

٨- حديث: «مَن لقَّم أَخاهُ لُقْمَةً حُلوة صَرَفَ الله عنه مَرَارةَ الموقف».

٩- حديث: «النَّفْخُ في الطعام يُذْهِبُ البركة».

١٠- « إذا طَنَّت أُذن أَحَدِكم، فَلْيُصَلِّ عليَّ، وليَقُل: ذكَرَ الله من ذكَرني بخير» وكلُّ حديثٍ في طنين الأُذن فهو كَذب. [المنار المنيف: ٦٤-٦٥].

النوع التاسع: الموضوع المستمد من الحكم والأمثال:

ومن الأحاديث الموضوعة ما أخذه واضعوه من الحكم والأمثال، ومن هذه الموضوعات:

١- «اتقِ شرّ من أحسنت إليه» [الأسرار المرفوعة: ص ٨٠].

٢- «أصف النية، ونم في البرية» [الأسرار المرفوعة: ص ٩٩].

٣- «الحسود لا يسود» [الأسرار المرفوعة: ص ١٨٧].

٤- «الحفظ في الصغر كالنقش في الحجر» [الأسرار المرفوعة: ص ١٨٧].

٥- «زامر الحي لا يطرب» [الأسرار المرفوعة: ص ٢٠١].

٦- «الناس على دين ملوكهم» [الأسرار المرفوعة: ص ٣٦٧].

النوع العاشر: الموضوع المأخوذ من المنامات:

ومن هذه الأحاديث:

١- «من أكل مع مغفور له غفر له» قال ابن القيم فيه: «موضوع، وغاية ما روي فيه أنه منام رآه بعض الناس» [المنار المنيف: ١٤٠].

٢- حديث: «من طاف بهذا البيت أُسبوعاً وصلَّى خَلْفَ المَقام ركعتين، وشَرِبَ من ماء زمزم غُفِرَتْ له ذنوبُه بالغةً ما بَلَغَتْ!».

قال السخاوي: لا يصح. وقد وَلِعَ به العامَّةُ كثيراً لا سيما بمكة، بحيث كُتِبَ على بعض جُدُرِها الملاصق لزمزم. وتعلَّقوا في ثبوته بمنامٍ وشِبِهِ مما لا تَثْبُتُ الأحاديثُ النبويةُ بمثله» [المصنوع في معرفة الحديث الموضوع: ١٥٣].

المبحث السابع

المؤلفات في الأحاديث الموضوعة

ألف أهل الاختصاص في علم الحديث مؤلفات كثيرة في الموضوع من الحديث، ولهم في التأليف في الموضوعات طريقان:

الأولى: طريقة الذين ترجموا للوضاعين والكذابين والضعفاء، ومنهم: البخاري، والجوزجاني، وابن عدي، والنسائي، والعقيلي، والدارقطني، وغيرهم كثير، وهذه طريقة الأقدمين من المحدثين في الأغلب، وهم إذ يترجمون لهؤلاء يذكرون في تراجمهم ما وضعوه من الأحاديث.

الثاني: الذين خصوا الأحاديث الموضوعة بالتأليف، كابن الجوزي، والسيوطي، وعلي القاري، وأمثالهم، وهؤلاء أوردوا الضعيف والموضوع في مؤلفاتهم، ومنهم من أفرد الموضوع بالتأليف، وبعضهم أفرد باباً واحداً بالتأليف، وهذه طريقة المتأخرين.

ويلاحظ أن الذين ألفوا في الموضوع كان تأليفهم فيه أصيلاً، وبعضهم كان تأليفهم معاداً مكروراً.

فمن المؤلفات الأصيلة في بابها:

١- المؤلفات الأولى التي رصدت الأحاديث الموضوعة، وجمعتها وبينت عوارها.

٢- المؤلفات التي رتبت الأحاديث الموضوعة على الحروف أو الأبواب.

٣- المؤلفات التي محصت الكتب السابقة، ودققت فيما أورده السابقون، وبينت ما وقعوا فيه من جعل الصحيح موضوعاً، أو الموضوع ضعيفاً، ونحو ذلك.

٤- مؤلفات وضع مؤلفوها قواعد للكشف عن الأحاديث الموضوعة.

٥- مؤلفات جمعت الأحاديث التي وردت في مجموعة من الكتب السابقة.

٦- المؤلفات التي أوردت الأحاديث الموضوعة، وأوردت الصحيح الذي يقابلها.

٧- المؤلفات التي أوردت نوعاً واحداً من الموضوع، كأحاديث القصاص، أو فضائل القرآن، أو الموضوع في رمضان ونحو ذلك.

٨- المؤلفات التي جمعت أكثر من خاصّية مما سبق.

وهناك مؤلفات مكرورة، لو فقدت لما ضر فقدها العلماء، إنما هي تكرار لما سبق تأليفه، بل إن بعضها منقول بنصه تقريباً، يكاد أن يكون نسخة من مؤلف سابق.

ومقصدنا في هذا المبحث إيراد المؤلفات في الموضوعات المؤلفة على طريقة المتأخرين لا على سبيل الاستقصاء، مركزاً على المطبوع منها، مرتباً إياها الأول فالأول، حسب تاريخ وفاة مؤلفيها، وقد رجعت إلى عدد كبير من هذه المؤلفات، وما لم أجده رجعت فيه إلى مقدمات بعض محققي كتب الموضوعات مثل الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف، في مقدمته لكتاب تنزيه الشريعة، وكتاب المقاصد الحسنة، وعبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي في مقدمة تحقيقه لكتاب الأباطيل للجورقاني، والرسالة المستطرفة للكتاني.

١- الموضوعات لأبي سعيد محمد بن علي بن عمرو بن مهدي الأصبهاني الحنبلي المعروف بالنقاش. المتوفى عام (٤١٤هـ).

٢- «تذكرة الحفاظ» لمحمد بن طاهر بن علي بن أحمد القيسراني المقدسي الأثري المتوفى عام (٥٠٧هـ)، رتب فيه أطراف أحاديث كتاب المجروحين لابن حبان، وقال المؤلف أبو الفضل محمد بن طاهر في مقدمة كتابه: «هذه أحاديث رواها الكذبة والمجرحون والضعفاء والمتروكون يتداولها الناس في احتجاجاتهم ومناظراتهم، أوردتها على ترتيب ألفاظ حروفها، لتكون أقرب على من أراد معرفة الحديث الذي يريده منها» [تذكرة الحفاظ: ٧].

وحقق الكتاب واعتنى به حمدي بن عبد المجيد بن إسماعيل السلفي، وبلغت عدد أحاديثه حسب إحصاء محققه: (١١٢٩ حديثاً).

وذكر محققه أنه ظهرت طبعة مختصرة للكتاب بعنوان: «تذكرة الموضوعات» وطبعة أخرى بعنوان: «كتاب معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة».

٣- «الذخيرة في الأحاديث الضعيفة والموضوعة»، لابن طاهر صاحب الكتاب السابق «تذكرة الحفاظ».

وقد حققه الدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، وقد جاءَت طبعته في خمس مجلدات كبار مع استدراك على المقدسي باسم (لحظ الألحاظ).

وقد رتبه المحقق من جديد، وراجع كل حديث على أصله، وأكمل أطراف الحديث من الكامل.

٤- «الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير» للحافظ أبي عبد الله الحسين بن إبراهيم الجورقاني الهمداني المتوفى سنة (٥٤٣هـ). جمع فيه كما يقول في مقدمته (ص ١٢٤) الأحاديث المعلولة والأباطيل والأكاذيب، والمناكير» وأورد بعد ذلك ما يقابلها «من الصحاح والمشاهير».

وقد رتب المؤلف أحاديثه على الكتب، كتاب الإيمان، كتاب العلم، كتاب الفضائل، كتاب الطهارة، وهكذا.

وقد حقق الكتاب الدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، وبلغت أحاديث الكتاب (٧٤١) حديثاً حسب إحصاء محققه.

٥- «كتاب الموضوعات» لجمال الدين أبي الفرج، عبد الرحمن بن علي البغدادي المعروف بابن الجوزي، المتوفى سنة (٥٩٧هـ)، جَمَع فيه ما ورد من الموضوعات، في كتاب «الكامل» لابن عدي، والضعفاء لابن حبان، والضعفاء للعقَيلي، والضعفاء لأبي الفتح الأزدي، وما في تفسير ابن مردويَه، ومعاجم الطبراني الثلاثة، والأفراد للدارقطني، وما في تصانيف الخطيب البغدادي، وابن شاهين ومصنفات أبي نعيم، وتاريخ الحاكم، وكتاب الأباطيل للجَوْرقاني قال السخاوي: وفَاته من الموضوعات قدر ما كتب.

وابن الجوزي، متساهل في الحكم على الحديث بالوضع في هذا الكتاب، وقد أورد فيه بعض الأحاديث التي أوردها في كتابه العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، وفي كتاب العلل أيضاً بعض ما أورده في الموضوعات. وأورد فيه بعض الأحاديث الصحيحة والضعيفة تساهلاً منه.

قال ابن حجر العسقلاني: «وتساهله وتساهل الحاكم أعدم النفع بكتابيهما» — فقد ذكر المحدثون أن ابن الجوزي ذكر في كتابه حديثاً من صحيح مسلم، وحديثاً من صحيح البخاري، رواية حماد بن شاكر، وفيه من تعاليق صحيح البخاري، ومن كتاب خلق الأفعال له، وانتقد عليه الحافظ ابن حجر، في القول المسدد، أربعة وعشرين حديثاً، من مسند الإمام أحمد.

وللسيوطي ذيل على القول المسدد، ذكر فيه أربعة عشر حديثاً أخرى، من مسند أحمد، وللسيوطي أيضاً كتاب القول الحسن في الذب عن السنن، ذيل به الكتابين السابقين. ذكر فيه نيفاً وعشرين حديثاً ومائة حديث، ليست موضوعة، منها أربعة أحاديث، في سنن أبي داود، وثلاثة وعشرون، في جامع الترمذي، وحديث في سنن النسائي، وستة عشر حديثاً في سنن ابن ماجه، ومنها ما هو في

صحيح ابن حبان، وسنن الدارمي ومستدرك الحاكم، وتصانيف البيهقي. [راجع عبد الوهاب عبد اللطيف في مقدمته للمقاصد الحسنة للسخاوي].

٦- «العقيدة الصحيحة في الموضوعات الصريحة» لأبي حفص عمر بن بدر بن سعيد الموصلي، المتوفى سنة (٦٢٢هـ).

٧- «كتاب الوقوف على الموقوف» لصاحب الكتاب السابق، أورد فيه ما أورده أصحاب الموضوعات في موضوعاتهم، وهو صحيح عن غيره - عليه السلام- من الصحابة أو التابعين أو من بعدهم.

٨- المغني عن الحفظ والكتاب بقولهم لم يصح شيء في هذا الباب- لضياء الدين عمر بن بدر الموصلي الحنفي المتوفى سنة (٦٢٣). وهو مطبوع بعناية المطبعة السلفية. القاهرة.

٩- الدر الملتقط في تبين الغلط ونفي اللغط- للحسن بن محمد الصاغاني المتوفى سنة (٦٥٠ هـ) وقد أدرج فيها كثيراً مما لم يبلغ درجة الوضع تشديداً منه كابن الجوزي والمجد اللغوي في سفر السعادة، وجمع الصاغاني في كتابه أحاديث من الشهاب للقضاعي، والنجم للأقليشي، والأربعين لابن ودعان وفضائل العلماء لمحمد بن سرور البلخي، والوصية لعلي بن أبي طالب، وخطبة الوداع وآداب النبي- عليه السلام- وأحاديث أبي الدنيا الأشج، ونسطور الرومي، ونعيم بن سالم، ودينار الحبشي، وأبي هدبة إبراهيم بن هدبة ونسخة سمعان عن أنس، كما ذكره السخاوي وقال: «وفيها الكثير أيضاً من الصحيح والحسن وما فيه ضعف يسير؛ وقد أفرده الزين العراقي في جزء، وفيه مائتا حديث موضوع تقريباً كما ذكره محقق الكتاب التالي.

١٠- «موضوعات الصاغاني» لأبي الفضائل الحسن بن الحسن الصاغاني مؤلف الكتاب السابق، حققه نجم عبد الرحمن خلف، وعدد أحاديثه (١٤٥)

حسب ترقيم محققه.

١١- «رسالة في الحديث الموضوع في فضائل القرآن» لمؤلف الكتابين السابقين.

١٢- «الأحاديث الموضوعة التي يرويها العامة والقصاص على الطرقات لمجد الدين عبد السلام ابن تيمية المتوفى سنة (٦٥٢ هـ).

١٣- «أحاديث القصاص»: لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (المتوفى ٧٢٨هـ) حققه محمد الصباغ، وهو فصل من فتاويه من طبعة الرياض في الجزء الثامن عشر، ولشيخ الإسلام كلام كثير حول الأحاديث الموضوعة، لو جمع لكان في مجلد ضخم.

١٤- «رسالة في أحاديث ضعيفة وموضوعة» لأبي عبد الله شمس الدين محمد ابن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي المتوفى سنة (٧٤٤هـ)، نشرها الأستاذ مهدي استانبولي، كما حققها خليل الرحمن الباكستاني، والرسالة عبارة عن شرح قطعة من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية من منهاج السنة في الأحاديث الضعيفة والموضوعة وإيراد أمثلته في الأحاديث والرواة.

١٥-«تلخيص العلل المتناهية» المعروف بين أهل العلم «بالعلل الواهيات» لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى سنة (٧٤٨) لخص فيه كتاب «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية» للحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي.

وقد حققه ياسر بن إبراهيم بن محمد، بلغت أحاديثه حسب ترقيم محققه: «١٠٦٧». وهو مرتب على الأبواب.

١٦- «أحاديث مختارة من موضوعات الجورقاني وابن الجوزي» للذهبي وهو مشهور بـ «تلخيص الأباطيل» أو «تلخيص موضوعات الجورقاني»، وقد طبع بتحقيق عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي.

١٧- «موضوعات مستدرك الحاكم»: للذهبي (المتوفى في سنة ٧٤٨هـ) نبه الذهبي على موضوعات المستدرك في تلخيصه، ثم أفرده في جزء.

١٨- «كتاب المنار المنيف في الصحيح والضعيف» لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الحنبلي الدمشقي المعروف بابن قيم الجوزية المتوفى (٧٥١هـ) حققه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة وقد ذكر محققه (ص ١٢) أنه اختصره من موضوعات ابن الجوزي، وقد استخلص ابن القيم من الأبواب التي ساقها ابن الجوزي بأحاديثها ضوابط وكليات وأمارات تدل على الحديث الموضوع، دون نظر في سنده للمتمرسين في السنة. وقد أخذه الشيخ ملا علي القاري واختصره في كتابه الأسرار المرفوعة، بل إن ما ذكره الشيخ علي القاري- كما يقول أبو غدة- يكاد يكون نسخة كاملة من كتاب ابن القيم.

١٩- «خاتمة سفر السعادة»: لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي المتوفى سنة (٨١٧هـ).

٢٠- «تلخيص الموضوعات» لجلال الدين إبراهيم بن عثمان بن إدريس بن درباس وسماه الحافظ ابن حجر «مختصر الموضوعات».

٢١- «اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة»: لجلال الدين السيوطي المتوفى سنة (٩١١هـ).

٢٢- «النكت البديعات على الأحاديث الموضوعات»: للسيوطي.

٢٣- «التعقبات على الموضوعات»: للسيوطي.

٢٤- «ذيل اللآلي المصنوعة»: للسيوطي.

٢٥- «الزيادات على الموضوعات»: للسيوطي.

٢٦- «الفوائد المرفوعة في الأحاديث الموضوعة»: لشمس الدين محمد بن

يوسف بن علي بن يوسف الشامي صاحب السيرة الحلبية(المتوفى سنة ٩٤٢هـ).

٢٧- «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الموضوعة» لابن عراق: علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن بن عراق الكناني (المتوفى عام ٩٦٣هـ).

وهو أجمع كتاب في الأحاديث والآثار الموضوعة، لخص فيه مؤلفه ما في موضوعات ابن الجوزي، وما زاد عليها السيوطي في اللآلئ المصنوعة، وذيلها له، والنكت البديعات فيما تعقبه السيوطي على موضوعات ابن الجوزي- وزاد فيه ما استدركه ابن عراق على السيوطي، مما تناقض فيه في مؤلفاته، وما وقف عليه مما لم يذكره السيوطي، ورتبه كترتيب ابن الجوزي والسيوطي، وأهداه للسلطان سليمان خان.

وامتاز هذا الكتاب - كما يقول محققه - بالزيادات على موضوعات ابن الجوزي والسيوطي، مما في العلل المتناهية لابن الجوزي وتلخيصها للذهبي، وتلخيص موضوعات الجورقاني للذهبي، وما في أحاديث الكشاف، وما في تخريج شرح الرافعي، وما في المطالب العالية، وتسديد القوس وزهر الفردوس، ولسان الميزان، الستة لابن حجر العسقلاني، ثم ما في تخريج الإحياء للعراقي والأمالي له، وتلخيص الموضوعات لابن درباس وغيرها.

وقد ذكر له مقدمة نافعة أغنتنا عن ذكر كثير من الفوائد في هذه المقدمة.

ثم سرد أسماء الوضاعين والكذابين، ومن كان يسرق الأحاديث ويقلب الأخبار، ومن اتهم بالوضع والكذب، ولخص ذلك من ميزان الذهبي، والمغني وذيله له، ومن لسان الميزان لابن حجر، والكشف الحثيث عمن رمى بوضع الحديث للبرهان الحلبي، وغير ذلك من الأصول المحررة، وبلغ أسماء الوضاعين التي سردها ما يزيد على الألفين، في (١٣٠) صفحة وجعل كتابه على ثلاثة فصول.

الأول: فيما حكم ابن الجوزي بوضعه ولم يخالف فيه.

الثاني: فيما حكم بوضعه وتعقب فيه.

الثالث: فيما زاده السيوطي على ابن الجوزي- وذكر في الفصلين الأخيرين، علة الحديث التي لم يذكرها السيوطي في اللآلئ أو الذيل، وذكر فيهما كثيراً من الآثار الموقوفة، يذكر مخرجها والعلة في وضعها، فكان هذا الكتاب خلاصة الكتب في هذا الباب، مع الاستيعاب والتحرير والتيسير بعدم ذكر السند [مقدمة تنزيه الشريعة لعبد الوهاب عبد اللطيف].

٢٨- «تذكرة الموضوعات للفتني: محمد بن طاهر بن علي الصديقي المتوفى سنة (٩٨٦هـ)

٢٩- «الغماز على اللماز» لجلال الدين السمهودي(طبع بتحقيق محمد إسحاق محمد إبراهيم السلفي.).

٣٠- «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع» وهو الموضوعات الصغرى للشيخ ملا علي القاري المتوفى سنة (١٠١٤هـ).

حققه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، وبلغت أحاديثه (٤٧٨) حديثاً، حسب ترقيم محققه، ورتب مؤلفه أحاديثه على حروف المعجم.

٣١- وألف الشيخ ملا علي القاري أيضاً «الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة» وهو المعروف «بالموضوعات الكبرى» اقتصر فيه المؤلف على ما قيل فيه «لا أصل له» أو «موضوع بأصله» وحققه محمد الصباغ، وبلغت أحاديثه حسب ترقيم محققه «٦٢٥» حديثاً موضوعاً. ورتبه مؤلفه على حروف المعجم.

وقد استفاد الشيخ علي من المؤلفات قبله كاللالئ للسيوطي، والمقاصد الحسنة للسخاوي، وتمييز الطيب من الخبيث لابن الديبع، والمغني عن حمل الأسفار للحافظ

العراقي. والموضوعات لابن الجوزي ومختصره للذهبي، واللالئ المصنوعة للسيوطي، وذيله للسيوطي أيضاً.

وجعل المؤلف فصلاً في آخر الكتاب أورد فيه: «ما اشتهر من لقاء بعض الأئمة ونحوهم ببعض، وكذا تصانيف تضاف لأناس ذكر فيه جملة كبيرة من الأحاديث الباطلة والموضوعة، نقله عن كتاب شيخه «المقاصد الحسنة».

ثم أورد فصلاً نقل فيه المنار المنيف لابن القيم، بين فيها الطرق التي يمكن فيها معرفة الموضوع من النظر في متنه.

٣٢- «الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة» لمرعي بن يوسف الكرمي المقدسي المتوفى سنة (١٠٣٣) حققه محمد الصباغ.

٣٣- «مختصر اللآلئ المصنوعة»: للحريشي: أبي الحسن علي بن أحمد المالكي الغربي، المتوفى سنة (١١٤٣ هـ).

ذكره الكتاني في الرسالة المستطرفة .

٣٤- الجد الحديث في بيان ما ليس بحديث، - لأحمد بن عبد الكريم العامري الغزي الدمشقي الشافعي – المتوفى سنة (١١٤٣ هـ) وقرأه قبل طبعه الشيخ بكر أبو زيد.

٣٥- «الكشف الإلهي عن شديد الضعف والموضوع والواهي» لمحمد بن محمد الحسيني السندروسي المتوفى سنة (١١٧٧ هـ) وقد رتبه مؤلفه على حروف المعجم.

٣٦- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، للقاضي أبي عبد الله الشوكاني المتوفى سنة (١٢٥٠) هـ وقد أدرج فيه كثيراً من الأحاديث التي لم تبلغ درجة الموضوع، بل وأحاديث صحاحاً وحساناً تقليداً للمتشددين في الموضوعات، كما

ذكره اللكنوي.

وحققه عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، ورتبه مؤلفه على أبواب الفقه، ورقم المحقق أحاديث كل باب وحده، وبلغت أحاديث الكتاب كله (١٢٨٠) حديثا.

٣٧- «الآثار المرفوعة من الأحاديث الموضوعة»: لأبي الحسنات عبد الحي عبد الحليم اللكنوي الهندي المتوفى سنة (١٣٠٤ هـ).

٣٨- «اللؤلؤ المرصوع فيما قيل: لا أصل له، أو بأصله موضوع»: لأبي المحاسن محمد بن خليل القاوقجي الشامي المتوفى سنة (١٣٠٥ هـ).

طبع ضمن مجموعة من الكتب هي (موضوعات الصاغاني والمنظومة البيقونية).

٣٩- «تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعة على سيد المرسلين»: لأبي عبدالله محمد بن بشير ظافر الأزهري المالكي المتوفى سنة (١٣٢٥ هـ).

٤٠- «موضوعات المصابيح»: لسراج الدين عمر بن علي القزويني، ذكره المباركفوري في مقدمة تحفة الأحوذي (١/ ٢٩١).

المؤلفات في الموضوعات في باب واحد:

وقد ألفت مؤلفات في موضوعات باب واحد، كأحاديث المعراج الموضوعة للفيشي، وقلائد المرجان في الحديث الوارد كذباً في الباذنجان، لإبراهيم بن محمد الناجي، وأداء ما وجب في بيان وضع الوضاعين في رجب، لابن دحية أبي الخطاب الأندلسي، وهو في ضمن «تبيين العجب فيما ورد في شهر رجب» لابن حجر العسقلاني: وغير ذلك كثير.

مؤلفات مشهورة مشحونة بالموضوعات:

وقد اشتهرت مؤلفات مشحونة بالموضوعات، من الإسرائيليات، وغيرها مثل

كتب الواقدي، فتوح الشام وغيره، وتفسير ابن عباس، المروي من طريق الكذابين، كالكلبي والسُّدِّى ومُقاتل، كما ذكره السيوطي، ونزهة المجالس، ومنتخب النفائس للصفّوري، فإنه مشحون بالموضوعات، وبما لا أصل له من الحكايات، وقصص الأنبياء للثعلبي، ودرة الناصحين، للخوبوي، وبدائع الزهور، في وقائع الدهور، لابن إياس، وأخباره إسرائيلية، والروض الفائق في المواعظ والرقائق.

مؤلفات جمعت الصحيح والضعيف أو الضعيف والموضوع:

ويوجد للأحاديث الموضوعة ذكر في المؤلفات التي ألفت فيما يأتي:

١ - الأحاديث المشتهرة على ألسنة الناس.

٢- أحاديث التخريج.

فمن المؤلفات من النوع الأول:

١ - المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة للحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي المتوفى سنة (٩٠٢ هـ).

٢- كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس لإسماعيل بن محمد العجلوني المتوفى سنة (١١٦٢هـ).

وقد ذكر الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف في مقدمة كتاب السخاوي أنه ألف في الأحاديث المشتهرة الزركشي كتابه «التذكرة» والسيوطي «الأحاديث المشتهرة» لخص فيه كتاب الزركشي.

أما المؤلفات من النوع الثاني وهي كتب التخريج فمنها:

١- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار لزين الدين عبد الرحيم بن حسين العراقي المتوفى سنة (٨٠٦ هـ) تحقيق أشرف

ابن عبد المقصود.

٢- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لابن حجر العسقلاني.

٣- نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية للحافظ الزيلعي.

٤- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل للشيخ ناصر الدين الألباني.

ولشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله جهود مشكورة في هذا الباب لكن مؤلفاته جمعت بين الأحاديث الضعيفة والموضوعة، كسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، والمطبوع منها حتى اليوم أحد عشر مجلداً في كل مجلد (٥٠٠) حديثا.

وكتاب«ضعيف الجامع الصغير وزيادته» وبلغت الأحاديث التي خرجها فيه: (٦٤٥٠) حديثاً.

وله أيضاً: «ضعيف الأدب المفرد للبخاري» و «ضعيف الترغيب والترهيب للمنذري» و «ضعيف موارد الظمآن» وغيرها كثير.

ولعل همم بعض طلبة العلم تتجه إلى إفراد الموضوع مما ذكره الشيخ ناصر في كتبه الجامعة بين الضعيف والموضوع.

وألف غير الشيخ ناصر كتباً جمعت بين الموضوع والضعيف منها فيما رأيته:

١- صون الشرع الحنيف ببيان الموضوع والضعيف لعمرو عبد المنعم سليم.

٢- تحذير الخلان من رواية الأحاديث الضعيفة حول رمضان لعبد الله بن محمد الحمادي.

٣- تنقيح الكلام في الأحاديث الضعيفة في مسائل الأحكام لزكريا بن غلام قادر الباكستاني.

الخاتمة

نحو سنة نبوية كاملة خالصة خالية من الدخيل

لقد كانت جهود السابقين كلها تسير باتجاه إبقاء السنة النبوية كاملة خالية من النقص والزيادة، على النحو الذي جاء عن رسول الله ﷺ، وقد أبدع سلفنا في سبيل تحقيق ذلك إبداعات هي مدعاة فخرنا واعتزازنا.

وقد تلقينا اليوم جهود سلفنا على مرّ التاريخ، وقام المعاصرون من العلماء بنشر هذه الجهود وتلك الإبداعات، وأحيوا ما كتبه السلف، وأصبحت الثروة الحديثية والعلوم التي تتعلق بالحديث متوفرة بين يدي طلاب العلم، لقد استفاد العلماء من الثورة التقنية في عالم الطبع والنشر، وكان للحديث النبوي الشريف نصيب وافر، فقد نشرت كتب الحديث وكتب علومه، وكتب الرجال، والجرح والتعديل، وما يتعلق بالضعيف والموضوع وغيرها.

وألف المعاصرون في ذلك كلّه، وقامت مؤسسات علمية، ومراكز بحثية لخدمة السنة النبوية، كمركز السنة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ومركز السنة والسيرة النبوية بجامعة قطر.

وعنيت المعاهد والمؤسسات والجامعات بالحديث النبوي، فبعض الجامعات أوجدت أقساماً في كليات الشريعة للحديث النبوي، وبعضها أنشأت كليات خاصة به.

وقامت نهضة علمية بدأت تؤتي أكلها، فبرز علماء في الحديث النبوي، وكثر طلبة هذا العلم، وشاعت الكتب المؤلفة فيه، وتعددت وتنوعت، ولكن الملاحظ أن هذه الجهود لا تزال في دائرة واحدة، هي دائرة من سبقنا من غير جديد.

لقد حدثت نقلات كبار في التاريخ الإسلامي تجاه الحديث الإسلامي، ففي عهد الصحابة كان الكذب غير موجود، وقد سلك الصحابة سبيل الترهيب من الكذب على رسول الله ﷺ، واستمرت رواية الحديث حفظا عهداً طويلاً إلى أن بدأ الكذب على رسول الله ﷺ، فنشط أهل العلم في تلقي الحديث من أهله الذين يوثق بهم، وكانت تلك نقلة أخرى، حتى إن العالم الإسلامي أصبح كخلية النحل، يرحل فيه العلماء مشرقين ومغربين طلباً للرواية عن الثقات الحفظة.

ثم نشأت كتابة الأحاديث في الصحاح والمسانيد والمعاجم وغيرها، ونال بعض هذه المدونات القبول عند المسلمين، ومع تدوين الحديث دُوِّنَ علم الرجال الذي نتمكن به من الكشف عن حال الرجال الثقات الأثبات والمجروحين الذين لا تقبل روايتهم.

ولما طال الزمان توقفت الرواية بالإسناد، واستمرت دراسة الأسانيد والأحاديث عبر المؤلفات التي دونت الأحاديث.

وطال العهد الذي اتجهت الجهود فيه نحو تمحيص الأحاديث في مدوناتها، وفي تخريج الأحاديث التي استشهدت بها، ولم يتقدم أصحابه فيه إلى الإمام، حتى أصبح دور اللاحق في بعض الأحيان كدور السابق، جمعاً أو تلخيصاً أو إعادة ترتيب. وقد آن الأوان أن تتجه الجهود نحو عمل يستفيد من جهود من سبق، ويبني عليه لإيجاد عمل متكامل يجمع الحديث النبوي كله في ثلاثة أقسام: الأول، الصحيح، والثاني، الضعيف، والثالث الموضوع.

وهذا المشروع هو الموسوعة الحديثية التي طال الحديث عنها، وأعلنت بعض المؤسسات أنها تعمل لتحقيقها، ولكن لم يظهر حتى الآن من أعلن عن إنجازها، ويبدو أن الذين حاولوا إنجازها قد تعثرت جهودهم، فلم يسعفهم التخطيط لإقامة هذا العمل، أو أن ضعف القدرات المالية حال دون تحقيق ذلك.

إن في العالم الإسلامي دولا ثرية، وهناك أسرٌ ثرية، وأفراد أثرياء، وليس بكثير على سنة رسول الله ﷺ أن يبذل المال لينجز هذا العمل الرائد لتحقيق هذه الأمنية.

إن الجهد الفردي لا يصلح لإقامة هذا العمل الرائد، الذي يقوم على استيعاب الجهود السابقة، وتلخيصها وترتيبها، والإتيان بثمار طيبة في بناء هذا الصرح العظيم.

إن هذا العمل يحتاج إلى مؤسسة يرصد لها مال عظيم تدعى بمؤسسة الموسوعة الحديثية، وآمل أن توجد الدولة التي تنذر على نفسها القيام بهذا العمل الجليل، أو يقوم أحد الأثرياء أو مجموعة منهم بالجود بالأموال اللازمة لتكوين هذا العمل، فإن لم يكن، فلتقم مؤسسة يسهم في تمويلها عموم المسلمين، وهذا طريق ثالث لتمويل هذا العمل إن تقاعس الأثرياء، وتقاعست الدول الإسلامية عن إنجاز هذا المشروع العظيم .

لقد قامت دولة الكويت مشكورة بإنجاز الموسوعة الفقهية، وقامت دولة السعودية بنشر أمثال مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، وكثير من مؤلفات الحنابلة، وقامت دولة قطر بنشر كثير من كتب التراث الإسلامي، ولكلٍّ دولة جهودها قَلَّت أو كثرت، فمن لسنة رسول الله ﷺ، يقيم هذا المشروع الرائد، ويحشد له الطاقات التي تقيمه على أحسن وجه.

لقد استفاد العلماء المحدثون من الثورة في عالم الطباعة كما سبق بيانه، واليوم تأتي ثورة جديدة في الاستفادة من الحاسوب، والتقنيات الجديدة التي تصاحبه، وقد استفاد بعض العاملين في الحديث من ذلك، فأوجدوا برامج لخدمة الحديث النبوي، ولكن ليس إلى الدرجة المطلوبة.

قد أستطيع أنا أو غيري أن يضع معالم خطة تتعلق بهذا العمل الكبير، ولكن

مثل هذه الخطة ستكون ناقصة لا تخلو من ثغرات تعطل المسيرة، وقد تعصف بها.

والمطلوب أن يكون التخطيط جزءاً من العمل، فيجب أن يجتمع له أصحاب العقول من المختصين بالحديث وأصحاب البرمجة ليأتي العمل أقرب إلى الكمال.

وأملي أن تجد هذه الدعوة صداها عند أصحاب الغيرة من العلماء وأصحاب الرأي وأهل المال، وليكن الشعار:

«نحو مسيرة رائدة لإنجاز موسوعة حديثية تصفي حديث رسول ﷺ من الضعيف والموضوع».

إن بعض الأخيار قد يظن أنَّ هذا المشروع لا يمكن تحقيقه وإنجازه، لضخامته، وكثرة تفرعاته.

وأنا أوافق على أن العمل ضخم وكبير، ولكن تحقيقه وإنجازه ممكن لأمور:

١- أن علماء الحديث قدموا إنجازات هائلة على مرّ العصور، وقد جمعت مؤلفاتهم سنة رسول الله ﷺ ، بطرق متنوعة.

٢- تيسر اليوم طباعة تلك المؤلفات، وأصبح العالم بالحديث أو طالب علمه يجمع في مكتبته الخاصة كنوز العلم في الحديث وعلومه وشروحه ورجاله، وأصبح الوصول إلى تلك العلوم معروضاً أمامه على رفوف مكتبته.

٣- بل تقدم إمكان الانتفاع بالجهود السابقة حيث أدخلت تلك المؤلفات في برامج أعدت على الحاسب الآلي، سهلت الانتفاع بهذه المؤلفات، والوصول عبرها إلى أدق التفصيلات بيسر وسهولة.

٤- كثرة العلماء الذين توجهوا إلى علم الحديث، وأصبح لهم في ذلك مقام عالٍ، ووجود الرجال الصالحين لهذا العمل أصل النجاح في هذا المشروع.

٥- وجود الرغبة القويّة عند العلماء لتحقيق هذا الإنجاز، فالحديث عنه كثير بين

أهل العلم، بل سارع بعض العلماء من محبي السنة للسير في هذا الميدان، وعدم تحقيق الإنجاز في هذا المشروع يعود إما إلى عدم القدرة على التخطيط وحشد الجهود اللازمة، وإما إلى عدم وجود المال الكافي.

٦- وجود الدول أو الأثرياء من الأفراد الذين يحبون سنة رسول الله ﷺ، ويحبون أن يحشروا في زمرة الذين حفظوا سنته، وذبوا عنها ما دخل فيها من باطل، وهؤلاء إن خلصت منهم النيات، وحقق الله هذا المشروع، كان لهم الأجر والثواب في حياتهم وبعد مماتهم إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وهذا البخاري ومسلم رحمهما الله يصلهما بإذن الله فيض من الأجر والثواب كلما طبع كتاباهما أو درس ما فيهما، واستفيد من علمهما.

٧- إن تصفية سنة رسول الله ﷺ يعدُّ الأمة الإسلامية، لمزيد من الوحدة، فالسنة الأصل الثاني الشارح للقرآن، والمبين له، فتخليصها من الدخيل يعطي الأمة مزيداً من التوحد والتقارب، والأمة التي تقيم بنيانها على غير أصل أمة ضائعة، يوشك بنيانها على الانهيار.

٨- قد يورد بعض طلبة العلم شبهات تصد عن السير في هذا المشروع، فيقول مثلاً: إن الإمام مالك رحمه الله أبى أن يجعل كتابه الأصل الذي تعتمد الدولة عليه، وإن الشافعي قطع بأنه ليس في طاقة أحد من الناس أن يجمع السنة، والجواب أن مالك أبى ذلك لأن السنة كانت مفرقة في الأمصار حيث تفرق الصحابة في تلك الديار، والذي ندعو إليه هو تجميع السنة النبوية التي كانت متفرقة، وتصفيتها من الشوائب التي شابتها، وقول الشافعي صحيح، ولكن الذي ندعو إليه أن تجمع السنة في عمل موسوعي يقوم به فريق متكامل يدونونه في إنجاز علمي كبير.

٩- فإن قيل: فما قولكم فيمن سبقوا في السير في هذا العمل فالجواب: أن الله لا يضيع أجر من أحسن عملاً، والسابق له أجر السبق، والمطلوب أن نقيم عملاً

كبيراً يرقى إلى مستوى الإمكانات التي تملكها الموسوعات الكبرى، ولا شكَّ أنَّ هذه المؤسسة العظيمة التي ندعو لإقامتها ستستفيد من الإنجازات السابقة، وتبدأ من حيث انتهى الآخرون.

١٠- لا أدري لمن ادخر الله فضل إقامة هذا المشروع الجليل العظيم الذي يتطلع العلماء وطلبة العلم إلى تحقيقه، ومن الجهة التي ستأخذ على عاتقها إنجازه، وكل الذي أسأله الله أن يكون لي ثواب إذ دعوت مع الداعين إلى إقامته.

اللهمَّ إن كنت تعلم أن هذا العمل يرضيك، فيسر له من يتولى أمره، ويعلي شأنه، ويحققه أمراً مشهوداً، حتى يصبح المرجع الخالص الصافي الذي ينهل منه المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها، اللهم مالك قلوب العباد، ومصرفها كيف شئت، صرف قلوبنا في طاعتك، واهدنا لنصرة دينك، ورفعة سنة نبيك، واهدنا سبل الرشاد، والحمد لله رب العالمين.

أ. د. عمر سليمان عبدالله الأشقر.

المملكة الأردنية الهاشمية. عمان.

تلاع العلي

قائمة المصادر

📖 الأباطيل والمناكير. للجورقاني: الحسين بن إبراهيم. دار الصميعي. الرياض. الرابعة. ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م.

📖 الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، للملا علي القاري. دار الأمانة ومؤسسة الرسالة، بيروت. ١٣٩١هـ، ١٩٧١م.

📖 الباعث الحثيث « شرح اختصار علوم الحديث، لابن كثير: إسماعيل بن عمر» لأحمد محمد شاكر. دار الفكر.

📖 تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة: عبد الله بن مسلم. المكتب الإسلامي. بيروت. الأولى، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.

📖 تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي. للسيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر. دار الكتب العلمية. بيروت. الأولى. ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

📖 تذكرة الحفاظ، للمقدسي: محمد بن طاهر القيسراني، دار الصميعي. الأولى. ١٤١٥هـ. ١٩٩٤م.

تلخيص العلل المتناهيه. للذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان. مكتبة الرشد. الرياض. الأولى. ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

📖 تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة. لابن عراق: علي بن محمد بن عراق. مكتبة القاهرة. الأولى.

📖 الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث، لأحمد بن عبد الكريم العامري الغزي. دار الراية. الرياض. الأولى. ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، للشيخ ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض.

- الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح. لبرهان الدين الأبانسي، مكتبة الرشد، الرياض. الأولى. ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

- شرح نخبة الفكر. لابن حجر العسقلاني: أحمد بن علي بن محمد. مطبعة الصباح. دمشق. الأولى. ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

- صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل البخاري، بيت الأفكار الدولية، الرياض، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

- صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج. طبعة بيت الأفكار الدولية. الرياض. ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية. لابن الجوزي: عبد الرحمن بن علي، دار البشائر الإسلامية. لاهور. باكستان.

- علوم الحديث، لابن الصلاح: عثمان بن عبد الرحمن. دار الفكر. دمشق. ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، للشوكاني: محمد بن علي. مطبعة السنة المحمدية. الأولى. ١٣٨٠هـ، ١٩٦٠م.

- القاموس المحيط. للفيروزآبادي: محمد بن يعقوب. مؤسسة الرسالة. بيروت. الأولى. ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

- كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس. للعجلوني: إسماعيل بن محمد. دار إحياء التراث العربي، بيروت. الثالثة، ١٣٥١هـ.

📖 لسان العرب، لابن منظور: محمد بن مكرم. إعداد يوسف خياط ونديم مرعشلي. طبعة دار لسان العرب. بيروت. الأولى.

📖 لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني: أحمد بن علي. دار البشائر الإسلامية.بيروت. الأولى. ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.

📖 مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، طبعة دار الوفاء، مصر. الأولى. ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

📖 المصباح المنير. للمُقْري الفيومي: أحمد بن محمد بن علي. دار المعارف. القاهرة.

📖 المصنوع في معرفة الحديث الموضوع، للملا علي القاري. طبعة مكتب المطبوعات الإسلامية. حلب. سوريا. الأولى، ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.

📖 معرفة علوم الحديث، للحاكم: محمد بن عبد الله. المكتب الإسلامي للطباعة والنشر. بيروت.

📖 المغني عن حمل الأسفار. للحافظ العراقي: عبد الرحيم بن الحسين. مكتبة دار طبرية. الرياض. الأولى، ١٤١٤٥هـ، ١٩٩٥م.

📖 المقنع في علوم الحديث، لابن الملقن: عمر بن علي بن أحمد. دار فواز. الإحساء. السعودية: الأولى. ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

📖 المنار المنيف في الصحيح والضعيف لابن القيم: محمد بن أبي بكر. طبعة مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب. سوريا، ١٣٩٠هـ، ١٩٧٠م.

الفهرس